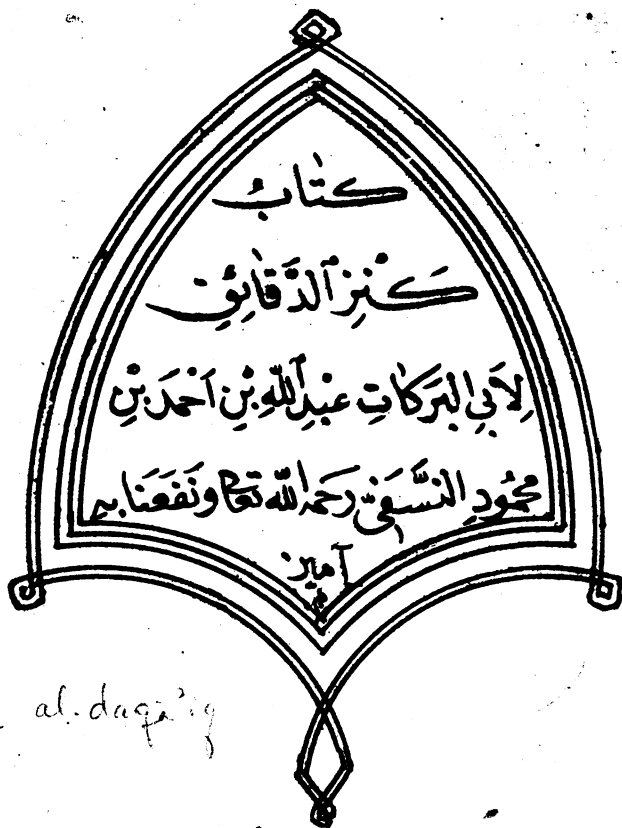


۵  
al-Nasafi, Abu al-Barakat



Kanz al-daqiq

(RECAP)

2272

7006

348

1867

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَعَزَّ الْعِلْمَ فِي الْأَعْصَارِ \* وَأَعْلَى حُزْنَ فِي الْأَمْصَارِ  
 وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى رَسُولِهِ الْمُخْتَصَّ بِهَذَا الْفَضْلِ  
 الْعَظِيمِ \* وَعَلَى الْوَالِدِينَ فَارِزًا وَمَنْهُ بِحُظِّ جَسِيمِ \*  
 وَأَنَا نَاثِرُ الْخَيْرِ \* صَاحِبُ الْبَيَانِ وَالْبَنَانِ  
 فِي التَّفْصِيرِ وَالتَّوْحِيدِ \* كَاشِفُ الْمَشْكَلاتِ وَالْمُعْضَلَاتِ \*  
 مُبَيِّنُ الْكَلِمَاتِ وَالْإِشَارَاتِ \* مَنْعُ الْعُلَمَاءِ الْهَلْدِي \*  
 أَفْضَلُ الْوَدِيِّ \* حَافِظُ الْحَقِّ وَالْمِلَّةِ وَالِدِينَ \* شَمْسُ  
 الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ \* وَارِثُ عُلُومِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ \*  
 أَبُو الْبَرَكَاتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّيْبَانِي أفاض  
 اللَّهُ عَلَيْهِ نُورَ رَحْمَتِهِ \* وَأَسْكَنَهُ بِحُجُورَةِ جَنَّتِهِ \*  
 لِمَا رَأَيْتُ الْهَمَّ مَائِلَةً إِلَى الْخِصْرَاتِ \* وَالطَّبَاعَ رَاعِيَةً  
 عَنِ الْمَطْوَلَاتِ \* أَرَدْتُ أَنْ أَخْصَّ الْوَالِدِينَ بِذِكْرِ مَاعَمِّ وَقَوَّعِ  
 وَكَثْرَ وُجُودِهِ \* لَكثْرِ وَإِدْبَارِهِ \* وَسَوْفَرِ عَائِدَتِهِ فَسَعَتْ  
 فِيهِ بَعْدَ النَّماسِ طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَانِ الْإِفَاضِلِ وَأَفَاضِلِ الْأَعْيَانِ

الذي

الَّذِينَ هُمْ بِمَنْزِلَةِ الْإِنْسَانِ لِلْعَيْنِ وَالْعَيْنِ لِلْإِنْسَانِ \*  
 مَعَ مَا فِي مِنَ الْعَوَائِقِ \* وَسَمَّيْتُهُ بِكَزْبِ الدَّقَائِقِ \*  
 وَهُوَ وَإِنْ خَلَا عَنِ الْعَوِيصَاتِ وَالْمَعْصَلَاتِ \* فَقَدْ تَحَلَّى  
 بِمَسَائِلِ الْفَنَائِي وَالْوَأَقِعَاتِ \* مُعَلِّمًا بِنِكَ الْعَلَامَاتِ \*  
 وَزِيَادَةَ الطَّاءِ لِلْإِضْلَاقَاتِ \* وَاللَّهُ الْمُوفِقُ لِلْإِتْمَامِ \*  
 وَالْمَيْسِرُ لِلْإِحْتِنَامِ \* وَأَنَّهُ السَّمْعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ \*

(كِتَابُ الطَّهَارَةِ م)

فَرَضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ وَجْهِهِ وَهُوَ مِنْ قِصَاصِ سَعْرِهِ إِلَى  
 أَسْفَلِ ذِقْنِهِ وَإِلَى شَحْمَةِ الْأُذُنِ وَبِيَدَيْهِ بِمِرْفِقَيْهِ وَرِجْلَيْهِ  
 بِكَعْبَتَيْهِ وَمَسْحُ رُئُوعِ رَأْسِهِ وَجَبْتَيْهِ \* وَسُنَّتُهُ غَسْلُ  
 يَدَيْهِ إِلَى رُسْعَيْهِ أَبْتِدَاءً كَالشَّمَةِ وَالسُّوَاكِ وَغَسْلُ  
 قَمِيهِ وَأَنْفِهِ وَتَحْلِيلُ لِحْيَتِهِ وَأَصْبَاحِهِ وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ  
 وَنَيْتُهُ وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسِهِ مَرَّةً وَأُذُنَيْهِ بِمَائِهِ وَالرَّيْبُوتِ  
 الْمَنْبُوضِ وَالْوَلَاءِ \* وَمَسْحَةُ الثَّمَامِ وَمَسْحُ رِقْبَتِهِ  
 \* وَتَبْقُضُهُ خُرُوجُ مَجْحِسٍ مِنْهُ وَفِي مَمْلَاقَةٍ وَلَوْ مَرَّةً أَوْ غَلْفًا  
 أَوْ طَعَامًا أَوْ مَاءً لَا يَبْلُغًا أَوْ دَمًا غَلَبَ عَلَيْهِ الْبُصَاقُ \*  
 وَالسَّبَبُ يَجْمَعُ مَسْفُوقَهُ وَنَوْمُ مَضْطَجِعٍ وَتَوَرُّدُ وَاعِيٍّ  
 وَجُنُونٌ وَشُكْرٌ وَفَقْهَةٌ مُصَلِّ بِالرَّحْلِ وَمُبَاشَرَةٌ قَاحِشَةٌ  
 لَا خُرُوجَ دُونَهُ مِنْ جُرْحٍ وَمَسُّ ذِكْرٍ وَأَمْرٌ \* وَفَرَسٌ  
 الْغَسْلُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ وَأَنْفِهِ وَبِيَدَيْهِ لِأَدْلَكِهِ وَإِذْخَالُ الْمَاءِ

10-5-68 1948

داخل الجلدة للأقلف \* وسننه أن يغسل يديه إلى رُسغته  
 وفرجه ونجاسة لو كانت على يديه ثم يتوضأ ثم يفيض  
 الماء على يديه ثلاثاً ولا ينقص ظفيرة إن بل أصلها  
 \* ووض عند منخ ذي دفق وشهوة عند انفصاله منه  
 وتواري حشفة في قبل أو ذبر عليهما وحيض ونفاس  
 لامذي ووددي واختلام بلا بلكل \* وسن للجمعة  
 والعدين والإحرام وعرفة \* ووجب لليت لمن أسلم  
 جنباً والأثيب \* ويتوضأ بماء السماء والعين والخرا  
 وان غير طاهر أحد أوصافه أو أن ين بالملك لا بماء تغز  
 بكثرة الأوراق أو بالطنخ أو اغتص من شجر أو غير أو غلب  
 عليه غيره أجزاء بماء دائره فيه نجس إن لم يكن  
 عشر في عشر والأفوق كالجاري وهو ما يذهب ببنته  
 فتوضأ منه إن لم ير أثره وهو طعم أو لون أو ريح أو  
 ما لا تعرفه كالبق والذباب والزنبور والعقرب والشك  
 والصفديع والسرطان لا ينحسه \* والماء المستعمل  
 لقربة أو رفع حدث إذا استقر في مكان طاهر لا مطهر  
 ومسئلة البئر حيط \* وكل إهاب دبع فقد طهر  
 الأجلد الخنزير والأدمى وسنر الإنسان والميش وعظما  
 طاهر إن \* ونترخ البئر بوقوع نجس لا بعرقه إبل وغنم  
 وخر وخام وعصفور وتول ما تؤكل نجس لا ما لا يمكن  
 حدثاً ولا يشرب أصلاً وعشرون دلواً وسطاً يموت

نحو فارتعوا أربعون بنحو حمامة وكله بنحو شاة وانفخ  
 حيوان أو تفسخه وما شان لو لم يكن ترخها ونجسها  
 مذ ثلاث فارة مستفحة حمل وقت وقوعها والآمد  
 يوم وليلة والعرق كالشور وسور الأدمي والفرس  
 وما يؤكل منه طاهر والكلب والخنزير وسباع البهائم  
 نجس والهررة والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسور  
 الثوب مكروه والجار والبغل مشكوك وتوصا به  
 وتشم إن قدماء وآباء قد مرَّح بخلاف بيده التمر \*

باب التشم \* يتشم لبعد ميلاً عن ماء أو أرض  
 أو برد أو خوف شبع أو غرق أو عطش أو فقد العتق \*  
 مستوعباً وجهه ويديه مع رقيقه بضرين ولو نجساً  
 أو حائضاً بظاهر من جنس الأرض وإن لم تكن عليه نفع  
 ويبرأ بحج نوباً فلما تشم كافراً لا وضوءه ولا ينقصه  
 ردة بل ناقض الوضوء وقدره ماء فضل عن حاجته  
 ففي منع التشم وترفعه وراحي الماء يؤخر الصلاة  
 وصح قبل الوقت ولقرضين وخوف فوت صلاة جنازة  
 أو عيد ولو نساء لا يفوت جماعة ووقت ولم يعد إن صلى  
 به ونسي الماء في رجليه ويطلبه علوة إن ظن قربه ولا إلا  
 ويطلبه من رقيقه فإن منعه تشم وإن لم يعط إلا  
 بشئ مثله وله ثمنه لا يتيمم ولا يتيمم ولو أكن عجر وحاً  
 يتيمم ويوكسه يغسل ولا يجتمع بينهما \*

**باب** المسح على الخفين \* صح ولو امرأة لأجنبيا  
 إن لبسهما على وضوء تأخر وقت الحدت يوماً وليلة للمقيم  
 والمسافر ثلاثة أيام من وقت الحدت على ظاهرهما مرة  
 بثلاث أصابع تبدأ من الأصابع إلى الساق وأحرق الكبر  
 تمنعه وهو قد ز ثلاث أصابع القدم أصغرها ويجمع  
 في خفت لا فيها بخلاف النجاسة والانتكاف وينقضه  
 ناقض الوضوء ونزع خفت ومضى المدة إن لم يخف ذهاب  
 رجليه من البرد وبعدهما غسل رجليه فقط وخروج  
 أكثر القدم نزع ولو مسح مقيم مسافر قبل يوم وليلة  
 مسح ثلاثاً ولو أقام مسافر بعد يوم وليلة نزع والأيتيم  
 يوماً وليلة وصح على الموف والمجوزب المجلد والمنعل  
 والخمين لأعلى عمامة وقلنسوة ويرقع وقتانين والمسح  
 على الخيرة وخرقة القرحة ونحو ذلك كالغسل فلا يتوقف  
 ويجمع مع الغسل ويجوز وإن شدها بلا وضوء ويمسح  
 على كل العصاية كأن تحتها جراحة أولاً فإن سقطت عن  
 بز بطل وألا ولا يغفر إلى التبة في مسح الخف والرأس

**باب** الحيض \* هو دم ينقضه رجم أمراً  
 سليمة عن داء صغير \* وأقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة  
 وما ينقص أوزاد استخاصة وما سوى البياض الخالص  
 حيض يمنع صلاة ووضوءاً ووطنياً وينقضه ذواتها  
 ودخول مسجد والطواف وقربان مما تحت الأزار

وقراءة القرآن ومسهة إلا بغلافه ومنع الحدث المس  
ومنعهما الخبائث والتفاس وتوطأ بلا غسل بتصره  
لاكثره ولاقله لا حتى تغسل أو يبيض عليها أدنى  
وقت صلاة والطهر بين الدمين في المذبح حنص ونفاس  
وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولاحدلاً أكثره إلا عند  
نصب العادة في زمان الإستمارة ودم الاستحاضة  
كغاف دائر لا يمنع صوماً وصلاةً ووطأً ولوراد  
الدم على أكثر المحض والتفاس فما زاد على عادتها استحاضة  
ولو مبتدأة فحوضها عشرة ونفاسها أربعون يوماً  
وتتوطأ المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق  
بطن أو انقلاط ریح أو زعاف دائر أو جرح لا يرقأ  
لوقت كل فرض ويصلون به فرضاً ونفلاً \* ويستظل  
بخرجه فقط وهذا إذا لم يبيض عليه وقت فرض أو ذلك  
الحدث بوجده فيه والتفاس دم يعقب الولد ودم  
الحامل استحاضة والسقط إن ظهر بعض خلقه ولد  
ولاحدلاً أقله وأكثره أربعون يوماً والزائد استحاضة

ونفاس التوامين من الأول \* باب في الأبخاس  
يطهر البدن والثوب بالماء وبما ينجس من بل كالتخل وبما الور  
لا الدهن والنف بالذلك نجس ذي جرم ولا يغسل  
وتمتخ بابس بالفرک ولا يغسل ونحو استيف بالمشح  
والأرض بالنبس وذهاب الأثر للصلاة لا للشمس \*

المسح على الخفين \* صح ولو امرأة لأجنبيا  
 لأن المسح على الخفين وقت الحدت يوما وليلة للمقيم  
 والمساافر ثلاثة أيام من وقت الحدت على ظاهرهما مرة  
 واحدة أصابع يدا من الأصابع إلى الساق وأخرق الكبر  
 وهو قلد ثلاث أصابع القدم أصغرها وتجمع  
 تحتها لأنها بحال في النجاسة والانسكاف وينقصه  
 من بعض الأصابع ومن حفت ومضى المدة إن لم يحف ذهاب  
 رطوبة عن التبريد وبعد غسل رجليه فقط وخروج  
 القدم من الخشب ولو مسح مغمما فسافر قبل يوم وليلة  
 مسح لأمره ولو سافر بعد يوم وليلة نزع الأيتم  
 يوم وليلة ومسح على المرفق والجوزب المجلد والمنعل  
 والخفين المشوي وقلسو وورق وقفازين والمسح  
 الفرحة ونحو ذلك كالغسل فلا ينوقف  
 ونحو ذلك وان شدها بلا وضوء ومسح  
 إن شدها جراحة أولا فان سقطت عن  
 اليد أو انقضت إلى التربة في مسح الحف والرأس  
 هو دم ينقصه ربح أمره في  
 وأقله نداء  
 خاصة وماء

وال  
 لغيره  
 ومسح  
 الأجلد  
 ظاهران \* و  
 ونحو ذلك  
 سدا ولا ينسب



وقراءة القرآن ومسسه الأبعلافه ومنع الحلات المس  
 ومنعها الحنابة والنفاس وتوطأ بالأعسل يتصرف  
 لاكثره ولاقله لا حتى تغسل أو يضي عليها أدنى  
 وقت صلاة والطهر بين الدمين في المذبح حنص ونفاس  
 وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولاحد لاكثره إلا عند  
 نصب العادة في زمان الاستمرار ودمر الاستحاضة  
 كرعاف دائر لا يمنع صوماً وصلاةً ووطأ ولو زاد  
 الدم على الكثر الحنص والنفاس فما زاد على عادتها استحاضة  
 ولو مبتدأة فحنصها عشرة ونفاسها أربعون يوماً  
 وتتوضأ المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق  
 بطن أو انغلات ریح أو رعاف دائر أو جرح لا يرقأ  
 لوقت كل فرض ويصلون به فرضاً ونفلاً \* ويبتذل  
 بخرجه فقط وهذا إذا لم يمض عليه وقت فرض الأول  
 الحديث يوجد فيه والنفاس دم يعقب الولد ودم  
 الكامل استحاضة والسقطان ظهر بعض خلقه ولد  
 ولاحد لاقله وأكثره أربعون يوماً والزائد استحاضة

ونفاس التوامين من الأول \* باب من الجناس  
 والنوب بالماء وبما يغزى كالحل وماء الورد  
 بالدلك نجس ذي حرمة ولا يغسل  
 إلا بغسل ونحوه استنف بالمسح  
 أكثر الصلاة لا للتميم

**باب** المسح على الخفين \* صح ولو امرأة لأجنبيا  
 إن لبسهما على وضوء تام وقت الحدت يوماً وليلة للفقير  
 والمسافر ثلاثة أيام من وقت الحدت على ظاهرهما مرة  
 بثلاث أصابع تبدأ من الأصابع إلى الساق وأخرى الأكبر  
 تمتعه وهو قدر ثلاث أصابع القدم أصغرها ومجمع  
 في خف لا فيها بخلاف النجاسة والانتكاف وينفضه  
 ناقض الوضوء وترغ خف ومضى الماء إن لم يخف ذها  
 رجليه من البرد وبعدهما غسل رجليه فقط وخروج  
 أكثر القدم نزع ولو مسح مقيم مسافر قبل يوم وليلة  
 مسح ثلاثاً ولو أقام مسافر بعد يوم وليلة نزع والأيتيم  
 يوماً وليلة وصح على الموت والجورب المخدب والمنعل  
 والشحان لأعلى عمامة وقلنسوة وبرقع وقمادين والمسح  
 على الحجرية وخرقة القرحة ونحو ذلك كالفعل فلا يتوقف  
 ويجمع مع الغسل ويجوز وإن شدتها بلا وضوء ويمسح  
 على كل العصابة كان تحتها جراحة أو لا فإن سقطت عن  
 برء بطل والألا ولا يفتقر إلى التبتة في مسح الخف والراش

**باب** الحيض \* هو دم ينفضه رجم امرأة  
 سليمة عن داء وصغير \* وأقله ثلاثة أيام وأكثره عشرة  
 وما نقص أوزاد استخاصة وما سوى البياض الخالص  
 حيض يمنع صلاة وصوماً ووطئاً ونفضه دوماً  
 ودخول مسجد والطواف وقربان ما تحت الأزار

وقراءة القرآن ومسسه إلا بغلافه ومنع الحدث المس  
 ومنعها الجنابة والتفاس وتوطأ بلا غسل بتصره  
 لاكثره ولا قلبه لا حتى تغسل أو يمضي عليها أدنى  
 وقت صلاة والطهر بن الدمان في المذبح حيص ونفاس  
 وأقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حد لا كثره إلا عند  
 نصب العادة في زمان الاستمرار ودم الاستحاضة  
 كزفاف دائر لا يمنع صوماً وصلاةً ووطأً ولوراد  
 الدم على الكثر المحض والتفاس فما زاد على عاداتها استحاضة  
 ولو مبتدأة فحضانة عشرة ونفاسها أربعون يوماً  
 وتتوضأ المستحاضة ومن به سلس بول أو استطلاق  
 بطن أو انقلاط ریح أو زفاف دائر أو جرح لا يرقأ  
 لوقت كل فرض ويصلون به فرضاً ونفلاً ويستظل  
 بخروجه فقط وهذا إذا لم يمض عليه وقت فرض أو ذلك  
 الحدوث يوحده فيه والتفاس دم يعقب الولد ودم  
 الحامل استحاضة والسقطان ظهر بعض خلقه ولد  
 ولا حد لا قلبه وأكثره أربعون يوماً والزائد استحاضة

ونفاس التوامن من الأول \* باب النفاس  
 يطهر البدن والثوب بالماء وبما ينجس من بل كاخل وماء الورد  
 لا الدهن والخف بالدلك نجس ذي جرم ولا يغسل  
 ويمسح باليس بالفرج ولا يغسل ونحوه استيف بالمسح  
 والأرض باليس وذهاب الأثر للصلاة لا للتيمم

وَعَنِي قَدْرُ الذَّرْهِمْ كَعَرْضِ الْكَفِّ مِنْ نَجَسٍ مُعَلَّطٍ كَالدَّمِ  
وَالْبَوْلِ وَالْحَرِّ وَخَرُّ الدَّجَاجَةِ وَبَوْلُ مَا لَا يُؤْكَلُ وَالرَّوْثُ  
وَالنَّجْتِيُّ وَمَا دُونَ رُبْعِ الثَّوْبِ مِنْ مُخَفَّفِ كَبْوَلِ مَا يُؤْكَلُ  
وَالْفَرَسُ وَخَرُّ طَيْرٍ لَا يُؤْكَلُ وَدَمُ السَّمَكِ وَلِعَابُ الْبَعْلِ  
وَالْحَارِ وَبَوْلُ الْبَيْضِ كَرُوسِ الْأَبْرِ وَالنَّجَسِ الْمُرْتَبِي طَهْرٌ  
بِرِوَالِ عَيْنِهِ إِلَّا مَا شَقَّ وَغَيْرُهُ بِالْغَسَلِ ثَلَاثًا وَالْعَصْرُ  
فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَبِتَثْلِيثِ الْحَقَافِ فَمَا لَا يَنْعَصِرُ \* وَسُنَّ  
الِاسْتِنْجَاءُ بِحَوْجِي مَنِيٍّ وَمَأْسُنٌ فِيهِ عَدَدٌ وَغَسَلُهُ أَحَبُّ  
وَيَحْتَجُّ أَنْ جَاوَزَ النَّجَسَ الْمَخْرُجَ وَيُقْتَبَرُ الْقَدْرُ الْمَانِعُ  
وَرَاءَ مَوْضِعِ الْاسْتِنْجَاءِ لِأَبْعَظِهِ وَرَوْثٍ وَطَعَامٍ وَيَمِينِ

\* (كِتَابُ الصَّلَاةِ) \*

وَقْتُ الْفَجْرِ مِنَ الصُّبْحِ الصَّادِقِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَالتَّطَهُّرِ  
مِنَ الزَّوَالِ إِلَى بُلُوغِ الظِّلِّ مِثْلِيهِ سِوَى الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ  
مِنَهُ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ مِنْهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّفَقِ وَهُوَ لَيْسَ  
وَالْعِشَاءُ وَالْوَيْزُ مِنْهُ إِلَى الصُّبْحِ وَلَا يُعَدُّ عَلَى الْعِشَاءِ لِلتَّرْتِيبِ  
وَمَنْ لَمْ يَجِدْ وَقْتَهَا لَمْ يَجِبَ \* وَتَدْبُ تَأْخِيرُ الْفَجْرِ وَظَهْرُ الصُّبْحِ  
وَالْعَصْرِ مَا لَمْ تَنْغَيِّرِ الشَّمْسُ وَالْعِشَاءُ إِلَى التَّلْتِ وَالْوَيْزُ إِلَى  
آخِرِ اللَّيْلِ مَنْ يَثِقُ بِالْإِنْبَاءِ وَيَجْعَلُ ظَهْرَ النَّوْءِ وَالْمَغْرِبِ  
وَمَا فِيهَا عَيْنَ يَوْمٍ عَيْنٍ وَيُؤَخَّرُ غَيْرُهُ فِيهِ وَمَنْعٌ عَنِ الصَّلَاةِ  
وَسَجْدَةِ التَّلَاوُفِ وَصَلَاةِ الْحَاذِرَةِ عِنْدَ الطُّلُوعِ وَالِاسْتِئْوَءِ  
وَالْغُرُوبِ وَالْعَصْرِ يَوْمَهُ وَعَنِ الشُّفْلِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ

لا

لأعن قضاء فائتة وسجدة تداوة وصلاة جنازة وبعد  
 طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر وقبل المغرب ووقت الخطبة  
 وعن الجمع بين صلاتين في وقت بعذر \* **باب الأذان**  
 سن للفرائض بلا ترجيح ونحن ونزيد بعد فلاح أذان  
 الفجر الصلاة خير من النور مرتين والإقامة مثله  
 ونزيد بعد فلاحها قد قامت الصلاة مرتين وترسل  
 فيه ويحذفها ويستقبل بها القبلة ولا يتكلم فيهما  
 ويتكلم فيما سواهما إلا بالصلاة والفلاح ويستدبر  
 في صومعته ويجعل أضبعته في أذنيه ويثوب ويجلس  
 بينهما الأ في المغرب ويؤذن للفائتة ويقسم وكذا لأول  
 الفوائت وخبر فيه للباقي ولا يؤذن قبل وقت وتعاد فيه  
 وكرة أذان الحنب وإقامته وإقامة المحدث وأذان  
 المرأة والفاسق والقاعد والسكران لا أذان العبد  
 الزنا والأعمى والأعرج وكرة تركها للمسافر لا المصل في بيته  
 في المضرب وتدلها لا للنساء \* **باب شروط الصلاة**  
 هي طهارة بدنه من حدث وجنب ونؤبه ومكانه وستر عورته  
 وهي ما تحت شريته إلى تحت ركبته وبدن الحرة عورة  
 الأوجها وكفيها وقدميها وكشف ربع ساقيها بمنع وكذا  
 الشعر والبطن والفخذ والعورة الغليظة والأمة كالرأس  
 وظهرها وبطنها عورة ولو وجد ثوباً ربعه طاهر وصلاة  
 عارياً لم يجز وخبر إن ظهر أقل من ربعه ولو عد ثوباً

صَلَّى قَاعًا مُؤَمِّيًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِيَامِ  
 بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَالنِّبْتَةُ بِلَا فَا صِلِ وَالشَّرْطُ أَنْ يُعَلِّمَ بَقَلْبِهِ أَيْ  
 صَلَاةً يُصَلِّي وَيَكْفِيهِ مُطْلَقًا كِنَيْةً لِلنَّفْلِ وَالسُّنَّةُ وَالزُّرُوعُ  
 وَالْفَرْضُ شَرْطُ تَعَيُّنِهِ كَالْعَصْرِ مَثَلًا وَالْمَقْدَرُ يَتَوَلَّى النَّابِعَةَ  
 أَيْضًا وَالْحَاذِرُ يَنْوِي الصَّلَاةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَاللَّعْنَةُ لِلرَّاسِخِ فِيهَا  
 الْقِبْلَةُ فَلِلرُّكُوعِ فَرْضُهُ إِصَابَةُ عَيْنَيْهَا وَغَيْرُهُ إِصَابَةُ جِهَتَيْهَا  
 وَالْحَاذِرُ يُصَلِّي إِلَى أَيْ جِهَةٍ قَدَرًا وَمَنْ أَشْبَهَتْ عَلَيْهِ الْقِبْلَةَ  
 حَرَى وَإِنْ أَخْطَأَ لَمْ يُعَدَّ فَإِنْ عَلِمَ بِهِ فِي صَلَاتِهِ اسْتَدَارَ وَلَوْ  
 حَرَى قَوْمٌ جِهَاتٍ وَجْهَلُوا حَالَ إِمَامِهِمْ تَجَزَّيْتُمْ \*

\* بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ \*

فَرْضُهَا التَّرْتِيبُ وَالْقِيَامُ وَالْقِرَاءَةُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ وَالْقَعُودُ  
 الْآخِرُ قَدْرُ الشَّهَادَةِ وَالْمَخْرُجُ بِصُنْعِهِ \* وَوَجْهَاتُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ  
 وَصَمَّ سُورَةٌ وَتَعَيَّنَ الْقِرَاءَةُ فِي الْأَوَّلِينَ وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ  
 فِي فِعْلٍ مَكْرُورٍ وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ وَالْقَعُودُ الْأَوَّلُ وَالشَّهَادَةُ  
 وَلَفْظُ السَّلَامِ وَقِيَمَتُ الْوِزْرِ وَكِبَرَاتُ الْعِيدِينَ وَالْمَجْهَدُ  
 وَالْإِسْرَارُ فِيمَا يَجْهَرُ وَيَسْرُ \* وَسُنَنُهَا رَفْعُ الْيَدَيْنِ لِلتَّحِيمةِ  
 وَنَشْرُ أَصَابِعِهِ وَجَهْرُ الْأَمَامِ بِالتَّكْبِيرِ وَالتَّنَادُ وَالشُّعُودُ  
 وَالتَّسْمِيَةُ وَالتَّأْمِينُ سِرًّا وَوَضْعُ يَمِينِهِ عَلَى سِرِّهِ وَتَحْتِ  
 سِرِّهِ وَتَكْبِيرُ الرُّكُوعِ وَالرَّفْعُ مِنْهُ وَتَسْمِيَةُ ثَلَاثًا  
 وَأَخْذُ رِجْلَيْهِ بِيَدَيْهِ وَفَرَجُ أَصَابِعِهِ وَتَكْبِيرُ السُّجُودِ  
 وَتَسْمِيَةُ ثَلَاثًا وَوَضْعُ يَدَيْهِ عَلَى رِجْلَيْهِ وَافْتِرَاشُ رِجْلِهِ

الْمُسْرَى وَنَضَبَ التَّمَنَّى وَالْقَوْمَةَ وَالْحَلْسَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالذَّمَّاءَ \* وَأَدَابُهَا نَظَرُهُ إِلَى الْمَوْضِعِ سُجُودُهُ  
 وَكَطْمُهُ فِيهِ عِنْدَ التَّشَاوُبِ وَإِخْرَاجُ كَفْيِهِ مِنْ كَفَيْهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ  
 وَدَفْعُ السُّعَالِ مَا اسْتَطَاعَ وَالْقِيَامُ حِينَ قِيلَ حَيَّ عَلَى الْعَلَامِ  
 وَشُرُوعُ الْإِمَامِ مَذْقِلٌ فَرَقَامَتِ الصَّلَاةُ \* (فصل في) \*  
 وَأِذَا رَادَ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ كَثُرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ جِزَاءً أَدْنِيَهُ  
 وَلَوْ شَرَعَ بِالتَّسْبِيحِ أَوِ التَّهْلِيلِ أَوْ بِالْفَارِسِيَّةِ صَحَّ كَالْوَرَأَانِ  
 عَابِرًا أَوْ ذَمًّا وَسُمِّيَ بِهَا الْأَبَالِيَّةُ اعْتَمَدَ فِي وَوَضَعَ عَيْنَيْهِ عَلَى تَسْبِيحِ  
 تَحْتَ سُرَّتِهِ مُسْتَفْتَمًا وَتَعَوَّذَ بِالسُّرِّ الْقِرَاءَةَ فَلَمْ يَكُنْ بِكُشُوبِ  
 لَا الْمُقْبَدِي وَيُؤَخَّرُ عَنِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَسُمِّيَ سُرًّا فِي كُلِّ كَعْبَةٍ  
 وَهِيَ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ أَنْزَلَتْ لِلْفَصْلِ بَيْنَ السُّورِ لِيَسْتَبَدَّ  
 مِنَ الْفَاتِحَةِ وَلَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ وَقَدْ آتَى الْفَاتِحَةَ وَسُورَةَ أَوْلَادِ  
 آيَاتِ وَأَمَّنَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ سِرًّا وَكَبَّرَ بِلَا مَدٍّ وَرَكَعَ  
 وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَفَرَّجَ أَصَابِعَهُ وَبَسَطَ ظَهْرَهُ  
 وَسَوَّى رَأْسَهُ بِعِزَّةٍ وَسَجَّ فِيهِ نَدَانًا عَمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَانْفَجَّ  
 الْإِمَامُ بِالسَّمْعِ وَالْمُؤْتَمِرُ وَالْمُنْفِرُ بِالتَّحْمِيدِ ثُمَّ كَبَّرَ وَوَضَعَ  
 رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ عَمَّ وَنَهَى بَيْنَ كَفَيْهِ بِعَكْسِ التَّهْوِضِ  
 وَسَجَدَ بِأَنْفِهِ وَجْهَتَهُ \* وَكَبَّرَ بِأَحَدِهِمَا أَوْ بِكِلْتَا عَيْنَيْهِ  
 وَأَذَى ضَبْعَيْهِ وَجَافَى بَطْنَهُ عَنِ فُجْدَيْهِ وَوَجَّهَ أَصَابِعَ  
 رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَسَجَّ فِيهِ نَدَانًا أَوِ الْمَرَاةَ تَخْفِضُ  
 وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِفُجْدَيْهَا ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ كَبِيرًا وَجَلَسَ مُطْمَئِنًّا

وَكَرَّ وَسَجَدَ مُطْمَئِنًّا وَكَبَّرَ لِلنُّهُوضِ بِلَا اعْتِمَادٍ وَقَعُودٍ  
 وَالثَّانِيَةُ كَالْأُولَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَنَبَّهُ وَلَا يَتَعَوَّذُ وَلَا يَرْفَعُ  
 يَدَيْهِ إِلَّا فِي فَقْعَيْسٍ صَمْعَةٍ وَإِذَا فَرَّغَ مِنْ سَجْدَتِي الرَّكْعَةِ  
 الثَّانِيَةِ افْتَرَسَ رِجْلَةَ الْبِشْرَى وَجَلَسَ عَلَيْهَا وَنَضَبَ بِمِخْلَافِهِ  
 وَوَجَّهَ أَصَابِعَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَبَسَطَ  
 أَصَابِعَهُ وَهِيَ نُبُورُكَ وَقَرَأَ الشَّهَادَةَ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ وَفِيمَا بَعْدَ الْأَوَّلَيْنِ الْكُفَى بِالْفَاتِحَةِ وَالْقَعُودُ الثَّانِي كَالْأَوَّلِ  
 وَتَشَهُدٌ وَصَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَعَا بِمَا يَشِبُّهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ  
 لِأَكْلَامِ النَّاسِ وَسَلَّمَ مَعَ الْإِمَامِ كَالْحَرَمَةِ عَنِ مِخْلَافِهِ وَبَسَطَ  
 نَاوِيًا الْقَوْمَ وَالْحَقْفَةَ وَالْإِمَامُ فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ  
 أَوْ فِيهِمَا لَوْ فَحَاذِيًا وَنَوَى الْإِمَامَ بِالشَّيْمَتَيْنِ وَجَمَّعَ بَقَرَاءَةً  
 الْقِيَّةِ وَأَوْلَى الْعِشَاءِ بِنِ وَلَوْ قَضَاءً وَاجْتَمَاعَةً وَالْعَبْدِينَ  
 وَبَسَطَ فِي غَيْرِهَا كَمَنْفَعٍ بِالنَّهَارِ وَخَرَّ الْمَنْفَعُ فِيمَا جَمَّعَ  
 كَمَنْفَعٍ بِاللَّيْلِ وَلَوْ تَرَكَ السُّورَةَ فِي أَوْلَى الْعِشَاءِ  
 وَرَأَى فِي الْأَخْرَبَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَةِ جَمَّعَ وَلَوْ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ لَا  
 وَقُرْضَ الْقِرَاءَةَ آيَةً \* وَبَيَّنَّهَا فِي السَّفَرِ الْفَاتِحَةَ وَآيَةَ السُّورَةِ  
 شَاءَ وَفِي الْحَضَرِ طَوَالَ الْمَفْصَلِ لَوْ جَمَّعَ وَظَهَرَ وَأَوْسَطَ  
 لَوْ عَضَرَ وَعِشَاءً وَقِيَّازَةً لَوْ مَغْرَبًا وَيَطَالَ أَوْلَى الْفِي فَقْفَطِ  
 وَلَمْ يَتَعَلَّقْ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ لِصَلَاةٍ وَلَا يَقْرَأُ الْمُؤْتَمِرِينَ بَلْ يَسْتَمِعُ  
 وَيَنْصُتُ وَإِنْ قَرَأَ آيَةَ التَّرْغِيبِ أَوْ التَّرْهِيْبِ أَوْ خَطَبَ  
 أَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالنَّهْيُ كَالْقَرِيبِ \*



باب الإمامة \* الجماعة سنة مؤكدة والأعلم  
 أحق بالإمامة ثم الأقرأ ثم الأورع ثم الأسن \* وكرة  
 إمامة العبد والإعرابي والفاسق والمبتدع والأعرج  
 وولد الزنا وتطول الصلاة وجماعة النساء فإن فعلن  
 يقف الإمام وسطهن كالعراة ويقف الواحد عن يمينه  
 والإثنان خلفه ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الجناد  
 ثم النساء وإن حاذته مشتهاة في صلاة مطلقه مشتة  
 تحريمه وأداء في مكان متحد بلا حائل فسدت صلاته  
 إن نوى إمامتها ولا يحضرن الجماعات \* وفسد أقداء  
 رجل بامرأة أو صبي وظاهر بعذر وقارئ بأجنبي  
 ومكتسب بعار وغير موم بموم ومفترض بمفترض  
 آخر لا أفداء متوضعي بمتمتع وغاسيل بماسح وقارئ بقارئ  
 وبأحرب وموم بمثله ومستقبل بمفترض وإن ظهر أن  
 إمامة محدث أعاد وإن أقدى أحمى وقارئ بأجنبي  
 أو استخلف أمياني الأخرين فسدت صلاتهم \*

\* باب الحديث في الصلاة \*  
 من سبقه حدث نوصا ونبي واستخلف لولا إماما كما لو  
 حصر عن القراءة وإن خرج من المسجد بطن الحديث  
 أو جن أو أختل أو أعرج عليه استقبل وإن سبقه حدث  
 بعد الشهاد نوصا وسلم وإن تعمد أو تكلم تمت صلاة  
 وبطلت إن رأى متنجس ماء أو مت من مسجبه أو نزع

خَفَهُ بِعَمَلٍ سَيِّئٍ أَوْ لَعَلَّ أَمْرَهُ سُوْرَةٌ أَوْ وَجَدَ عَارِ تَوْبًا  
 أَوْ قَدْ رَمِيَ أَوْ تَذَكَّرَ فَائْتَنَةً أَوْ اسْتَحْلَفَ امْرَأَةً أَوْ طَلَعَتِ  
 الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ بِمَجْمَعِهِ أَوْ سَقَطَتْ حَبِيْبَةٌ مِنْ بُرَّةٍ أَوْ زَالَ  
 عَذْرُ الْعَذْوِيِّ وَصَحَّ اسْتِحْلَافُ الْمَسْتَبِقِ فَلَوْ أَمَّ صَلَاةَ الْإِمَامِ  
 تَفْسُدُ بِالنَّاسِ فِي صَلَاتِهِ دُونَ الْقَوْمِ كَمَا تَفْسُدُ بِتَهْمَتِهِ  
 إِمَامِهِ لَدَى اخْتِنَامِهِ لِأَجْرِ وَجْهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَكَلَامِهِ وَلَوْ  
 أَحْدَثَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ تَوْضِئًا وَتَبِيًّا وَاعَادَهَا وَلَوْ  
 ذَكَرَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا سَجْدَةً فَسَجَدَهَا لَمْ يُعْزَمَ بِهَا وَتَعَيَّنَ  
 الْمَأْمُومُ الْوَاحِدُ لِلِاسْتِحْلَافِ بِلَا تَنْتَهِي هـ \*

بَابُ مَا يَفْسُدُ الصَّلَاةَ وَمَا يَنْكُرُ فِيهَا  
 يُفْسِدُ الصَّلَاةَ التَّكَلُّمُ وَالرُّعَاةُ بِمَا يُشْبِهُ كَلَامًا وَالْأَنْبِيْرُ  
 وَالتَّأْوُهُ وَارْتِفَاعُ بِلْكَائِهِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ مُصِيبَةٍ لِأَنَّ ذِكْرَ  
 جَنَّةٍ أَوْ نَارٍ وَالتَّخْفُ بِبِلَاعِ عَذْرِ وَجَوَابِ عَاطِسٍ بِرُكُوعِ  
 اللَّهِ وَفَتْحُهُ عَلَى غَيْرِ إِمَامِهِ وَالْجَوَابُ بِبِلَالِهِ إِلَّا اللَّهُ  
 وَالسَّلَامُ وَرَدُّهُ وَافْتِنَاحُ الْعَصْرِ أَوْ التَّطَوُّعُ لَا الظُّهْرَ بَعْدَ  
 رُكُوعِ الظُّهْرِ وَقِرَاءَتُهُ مِنْ مَصْحَفٍ وَآكُلُهُ وَشَرْبُهُ وَلَوْ نَظَرَ  
 إِلَى الْمَكْتُوبِ وَفِيهِ أَوْ آكَلَ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ أَوْ مَرَّ مَرَّةً فِي مَوْضِعٍ  
 سُجُودِهِ لَا تَفْسُدُ صَلَاتُهُ وَإِنْ أَيْمَهُ \* وَكُرَّةُ عَيْتِهِ  
 بِتَوْبِهِ وَبَدَنِهِ وَقَلْبُ الْخَصْبِ إِلَّا لِلسُّجُودِ دَمْرٌ وَفِرْقَةٌ لِإِكْتِهَامِ  
 وَالتَّخْفُ وَالْإِتْفَاتُ وَالْإِقْعَاءُ وَافْتِرَاشُ ذِرَاعَيْهِ وَرَدُّهُ  
 السَّلَامُ بِيَدَيْهِ وَالرُّبْعُ بِبِلَاعِ عَذْرِ وَعَقْفُ شَعْرَةٍ وَقَلْبُ تَوْبِهِ

وسد له

وسدله والتناؤب وتغميض عينيه وقيام الامام لا يسجد  
 في الطاق وانفراذ الامام على الدكان وعكسه وليس ثوب  
 فيه تصاوير وان يكون فوق راسه او بين يديه او بخدا  
 صورة الا ان تكون صبغين او مقطوعة الرأس او غير  
 ذي روح وعدا الاى والتسبيح لا قتل الحية والعقرب  
 والصلاة الى ظهر فاعد يتحدث والى المصنف اوسيف  
 معلق او شمع او سراج او على بساط فيه تصاوير  
 ان لم يسجد عليها \* **فصل** \* كره استقبال  
 القبلة بالقرح في الخلاء واستدبارها وعلن باب المسجد  
 والوظة فوقة والبول والتخلى لافوق بيت فيه مسجد ولا تقشقه

بالجص وماء لذهب \* **باب الوتر والنوافل** \*  
 الوتر واجب وهو ثلاث ركعات بتسليمة وقت ثالث  
 قبل الركوع ابدا بعد ان كبر وقرأ في كل ركعة منه فاتحة  
 وسورة ولا يقنت لغيره ويتبع المؤتمر قانت الوتر  
 لا الفجر \* والستة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء  
 ركعتان وقبل الظهر والجمعة وتبعها اربع \* ويزد الاربع  
 قبل العصر والعشاء وبعد الستة بعد المغرب \* وكرة  
 الزيادة على اربع بتسليمة في نفل النهار وعلى عان ليلا  
 والافضل فهما اربع وطول القيام احب من كثرة السجود  
 والواحدة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر \* وكثر  
 الثقل بالسرور ولو عند الغروب والطلوع وقضى ركعتين

لو نوى أربعاً وأفسده بعد العود الأول أو قبله أو لم  
 يقرأ فيهن شيئاً أو قرأ في الأولين أو الآخرين وأربعاً  
 لو قرأ في إحدى الأولين وأخذى الآخرين أو أخذوا  
 ولا يضل بعد صلاة مثلها ويتنقل فاعداً مع القدرة على القيام  
 ابتداءً وبناءً وراكباً خارج المصنوعاً إلى أي جهة توجهت  
 دابته ونهى بنزوله لا يعكسه \* وسن 2 رمضان عشرون  
 ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء قبل الوتر وبعد جماعة  
 والختم مرة يجلس بعد كل أربع بعد رها ونور جماعة في رمضان

فقط \* **باب** أدراك الفريضة \*  
 صلا ركعة من الظهر فاقم نية شفعاً ويقعدى فلو صلى  
 ثلاثاً نية ويقعدى متطوعاً فان صلى ركعة من الفجر  
 او المغرب فاقم بقطع ويقعدى \* وكره خروجه من مسجد  
 اذن فوحي يصلي وان صلى الا في الظهر والعشاء  
 ان شرع في الإقامة ومن خاف فوت الفجر ادى سنتها  
 انتم وترها والا لا ولم تقض الاتبعاً وقضى التي قبل  
 الظهر وقوته قبل شفعه ولم يضل الظهر جماعة بأدراك  
 ركعة بل أدرك فضلها وتطوع قبل الفرض ان آمن وقت  
 الوقت والا \* وان أدرك امامه ركعة فكبّر ووقف  
 حتى رفع رأسه لم يدرك الركعة ولو ركع مفترقاً فادركه

امامه فيه صح \* **باب** قضاء الفوائت \*  
 الترتيب بين الفاشئة والوقية وبين الفوائت مستحق

وَلْيَسْقُطْ بِضَيْقِ الْوَقْتِ وَالنَّسْنَانِ وَصَبْرُورِهَا سِتًّا  
وَلَمْ يُعِدْ بِعُودِهَا إِلَى الْعَلَاةِ فَلَوْ صَلَّى فَرَضًا ذَاكِرًا فَأَعْتَنَهُ  
وَلَوْ تَرَافَسَدَ فَرَضُهُ مَوْفُوقًا \* بَابُ

بِسُجُودِ الشَّهْرِ \* بِحَيْثُ يُعَدُّ اسْتِغْرَامُ سَجْدَتَانِ بِسِتِّهِمَا وَرُجْحُ  
بِتَرْكِ وَاجِبٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ وَسَيَّهُوا مَا مَهْلَا بِسَيَّهِيهِ فَإِنْ  
سَبَى عَنِ الْقَعُودِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْبُحْبُوحُ عَادَ وَلَا لَا \*  
وَسَجْدَ الشَّهْرِ وَإِنْ سَبَى عَنِ الْآخِرِ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَسَجَدَ  
لِلشَّهْرِ فَإِنْ سَجَدَ بِطَلِّ فَرَضِهِ بَرَفَعَهُ وَصَارَتْ نَفْلًا  
فِي ضَمِّ سَادِسَةٍ وَإِنْ قَعِدَ فِي الرَّابِعَةِ نَحْمَ قَامَ عَادَ وَمَلَمَّ  
وَإِنْ سَجَدَ لِلخَامِسَةِ تَرَفَعَهُ وَضَمَّ سَادِسَةَ لِتَهْدِيرِ  
الرُّكُوعَيْنِ نَفْلًا وَسَجْدَ الشَّهْرِ وَلَوْ سَجَدَ لِلشَّهْرِ فِي سَفْعِ  
الْبَطْوَعِ لَمْ يَبَانَ سَفْعًا أَحْرَقِيهِ وَلَوْ سَجَدَ السَّاهِي فَأَنْذَرِي  
بِهِ عَيْنٌ ذَاكَ سَجْدَ صَحَّ وَلَا لَا وَيَسْجُدُ الشَّهْرُ وَإِنْ سَجَدَ الْقَطِيعُ  
وَإِنْ سَجَدَ أَنْتَ كَرَّمْتَهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ اسْتَأْنَفَ وَإِنْ تَكَرَّرَتْ وَلَا  
أَخَذَ بِالْأَقْلِ نَوَّهْتَهُ مَصْبِي الظُّهْرِ أَنْتَ أَنْتَهَا فَسَلِمَ كَرَّمْتَهُ أَنْتَ

صَارَ كَعَيْنٍ أَنْتَهَا وَسَجْدَ الشَّهْرِ \* بَابُ صَلَاةِ الرِّبْوَةِ  
تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ أَوْ خَافَ زِيَادَةَ الرِّبْوَةِ صَلَّى قَاعِدًا تَرَكَّمَ  
وَيَسْجُدُ أَوْ مَوْمِيًا أَنْ تَعَدَّرَ أَوْ جَعَلَ بِسُجُودِهِ أَحْقَضَ وَلَا يَرْفَعُ  
إِلَى وَجْهِهِ شَيْئًا يَسْجُدُ عَلَيْهِ فَإِنْ فَعَلَ وَهُوَ يَحْفَظُ رَأْسَهُ صَحَّ وَلَا لَا  
وَإِنْ تَعَدَّرَ الْقَعُودُ أَوْ مَا مَسْتَلْفِيًا أَوْ عَاجِيَةً وَلَا الْآخِرَةَ  
وَلَمْ يُؤْمَرْ بِعَيْنِهِ وَقَلْبِهِ وَحَاجِيَتِهِ وَإِنْ تَعَدَّرَ الرَّوْعُ وَالسُّجُودُ

لَا الْقَامِ أَوْ مَا قَاعِدًا وَلَوْ مَرَّ مِنْ صَلَاتِهِ يَتِمُّ بِمَا قَدَرُوا  
 صَلَّى قَاعِدًا يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَصَحَّ بِنِي وَلَوْ كَانَ مُؤَمِّلًا وَلَا يَنْطَلِقُ  
 أَنْ يَتَكَبَّرَ عَلَى شَيْءٍ إِنْ أَعْيَا وَلَوْ صَلَّى فِي فَلَكَ قَاعِدًا بِلَا عَدَدٍ  
 صَحَّ وَمَنْ أَعْمَجَ عَلَيْهِ أَوْ جُنَّ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فَضَى وَلَوْ أَكْتَرَلَ \*

**بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ** \* يَحْتَجُّ بِأَرْبَعِ عَشْرَةَ آيَةً  
 مِنْهَا أُولَى الْيَمِينِ وَصَّ عَلَى مَنْ تَلَا وَلَوْ إِمَامًا وَسَمِعَ وَلَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ  
 أَوْ مُؤَمِّلًا لِأَبْتِلَاؤِهِ وَلَوْ سَمِعَهَا الْمُصَلِّيَ مِنْ غَيْرِهِ سَجَدَ بَعْدَ  
 الصَّلَاةِ وَلَوْ سَجَدَ فِيهَا أَعَادَهَا لَا الصَّلَاةَ وَلَوْ سَمِعَ مِنْ  
 إِمَامٍ فَاتَمَّ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدًا مَعَهُ وَبَعْدَهُ لَا وَإِنْ لَمْ  
 يَسْمَعْ سَجْدَهَا وَلَمْ تَقْضِ الصَّلَاةَ خَارِجًا لَهَا وَلَوْ تَلَا خَارِجَ  
 الصَّلَاةِ فَسَجَدَ وَأَعَادَ فِيهَا سَجْدًا أُخْرَى وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ أَوْ لَمْ يَكْتَفِ  
 وَاحِدَةً كَمَنْ كَرَّرَهَا فِي مَجْلِسَيْنِ لَمْ يَجْلِسَيْنِ وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ  
 يَسْرُطَ الصَّلَاةَ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ بِلَا رَفْعِ يَدَيْهِ وَتَشْهَدٍ وَتَسْلِيمٍ  
 وَكَوْنِ بَقَرِ السُّورَةِ وَيُدْعَى آيَةَ السُّجُودِ لَا عَكْسَهُ

**بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ** \* مَنْ جَاوَزَ نِيَّوْنَ مِصْرَةَ  
 مُبْدَأَ سَفَرًا أَوْ سَطَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ أَوْ جَبَلٍ فَصُرِيَ  
 الْفَرْضُ الرَّبَاعِيُّ فَلَوْ أَمَّرَ وَقَعْدَةً فِي الثَّانِيَةِ صَحَّ وَالْأَخْيَرِيُّ  
 يَدْخُلُ مِصْرَةَ أَوْ نِيَّوْنَ الْإِقَامَةَ يَنْصِفُ شَهْرًا بِلَدٍّ أَوْ قَرْيَةٍ  
 لَا يَحْكُمُ وَيَسِي وَيُفْضَرُ إِنْ نَوَى أَقْلَ مِنْهُ أَوْ لَمْ يَنْوِ وَيَسِي سَبِيلًا  
 أَوْ نَوَى عَسْكَرًا ذَلِكَ بَارِضِ الْحَرْبِ وَإِنْ حَاصِرًا أَوْ مِصْرًا  
 أَوْ حَاصِرًا وَأَهْلَ الْبَغْيِ فِي دَارِنَا فِي غَيْرِهِ يَحْلَافُ فِي أَهْلِ الْأَخِيَّةِ

وإن اقتدى مسافر بغيره في الوقت صح وأمر بعد ولا  
 ويعكس مع فيها ويبتطل الوطن الأصلي بمثل السفر  
 ووطن الإقامة مثله والسفر الأصلي وفاتحة السفر  
 والحضر تقضي ركعتان وأربعاً والمعتبر فيه آخر الوقت  
 والعاصي كغيره وتعتبر بقية الإقامة والسفر من  
 الأصل دون التسع أي المرأة والعبد والجندى \*

**باب صلاة الجمعة \* شرط أداؤها المصروف**  
 وهو كل موضع له أمير وقاض يتعد الأحكام ويقوم الحدود  
 أو مصلاه ومنى مضر لا عرفات وتؤدي في مضر في مواضع  
 والسلاطان أو نائبه ووقت الظهر فبتطل غروجه وللطبة  
 قلها وسن خطبتان يجلس بهما بظاهرة قائماً وكفت  
 تحمده أو تهلكة أو تسبحة والجماعة وهم ثلاثة فإن  
 نفر أو قبل سجود وبطلت والإذن العام \* ويشرط وجودها  
 الإقامة والذكورة والصحة والحرية وسلامة العنان  
 والرجلين ومن لا جمعة عليه إن آذاها جاز عن فرض  
 الوقت وللمسافر والعبد والمريض أن يؤتم فيها وتتعد  
 بهم ومن لا عذر له إن صلى الظهر قبلها كرم فإن سعى إليها  
 بطل وكرم العذر والمسجون آداء الظهر جماعة في المصروف  
 ومن آذرها في التشهد أو سجود الشهر أو الجمعة وإذا  
 خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ويجب السعي ورسوخ  
 بالأذان الأول فإن جلس على المنبر آذن بين يديه وأقيم

بَعْدَ تَمَامِ الْخُطْبَةِ \* بَابُ صَلَاةِ الْعِدَّةِ \*

يُجِبُ صَلَاةَ الْعِدَّةِ عَلَى مَنْ حُجَّ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ بِشَرِّ نَظْمِ السُّورِ  
 الْخُطْبَةِ \* وَبِشَرِّ فِي الْفِطْرِ أَنْ يُطْعِمَ وَيَغْتَسِلَ وَيَسْتَأْذِنَ  
 وَيَتَطَهَّرَ وَيَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيُؤَدِّيَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ  
 ثُمَّ يَسُجِّدُ إِلَى الْمَصَلِيِّ غَيْرَ مُكَبِّرٍ وَمُسْتَقْبِلٍ قَبْلِهَا وَوَقْفُهَا  
 مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا وَيُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ مُثَنِّيَا  
 قَبْلَ الزَّوَايِدِ وَهِيَ ثَلَاثٌ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَتَوَالِي بَيْنَ الرُّكُوعَاتِ  
 وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الزَّوَايِدِ وَيَحْطُبُ بَعْدَ هَاخِطَتَيْنِ يُعَلِّمُ  
 فِيهَا أَحْكَامَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ وَلَمْ يُفَضَّ أَنْ قَامَتْ مَعَ الْإِمَامِ  
 وَيُؤَخَّرُ يُعْذَرُ إِلَى الْغَدِ فَمَطٌ وَهِيَ أَحْكَامُ الْأَصْحَابِ لَكِنْ هُنَا  
 يُؤَخَّرُ الْأَكْلَ عَنْهَا وَيُكَبِّرُ فِي الطَّرِيقِ جَمْرًا وَيُعَلِّمُ الْأَصْحَابَ وَيُكَبِّرُ  
 الشُّبْرِيَّ فِي الْخُطْبَةِ وَيُؤَخَّرُ يُعْذَرُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْمَعْرُوفُ  
 لَيْسَ بِشَيْخٍ وَسُنَّ بَعْدَ خَيْرِ عَرَفَةَ إِلَى ثَمَانٍ مَرَّةً اللَّهُ أَكْبَرُ إِلَى آخِرِ  
 بَشَرِطِ إِقَامَتِهِ وَمَضْرُوعٍ وَمَكْتُوبَةٍ وَجَمَاعَةٍ مُسْتَحْتَجَّةٍ وَبِالْإِقْدَاءِ

يُجِبُ عَلَى الْمَرَاةِ وَالْمَسَافِرِ \* بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ \*

يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ كَالْتَمَلُّ لِمَامَةِ الْجُمُعَةِ بِلَا حَجْمٍ وَخُطْبَةٍ ثُمَّ يَدْعُو  
 حَتَّى يَجْعَلَ الشَّمْسَ وَالْأَصْلُوفَ إِذَى كَالْكُسُوفِ وَالظُّلْمَةَ وَالرَّجْحَ  
 وَالْفَرْعَ \*

بَابُ صَلَاةِ الْأَسْتِسْفَاءِ \*

لَهُ صَلَاةٌ لِجَمَاعَةٍ وَرِعَاةٍ وَاسْتِغْفَارٍ لَا قَلْبَ رِوَاةٍ  
 وَحُضُورٍ ذَمِيٍّ وَإِنَّمَا يَخْرُجُونَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ \*

بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ \* إِنْ أَشَدَّ الْخَوْفُ مِنْ عُلُوِّ



أَوْسَعُ وَقَفَ الْأَمْرُ طَائِفَةً بَارِزًا وَالْعَدُوَّ وَصَلَّى بِطَائِفَةٍ  
 رَكْعَةً وَرَكْعَتَيْنِ لَوْ مَقِيمًا وَمَضَتْ هَذِهِ إِلَى الْعَدُوِّ وَجَاءَتْ  
 نَيْكَ فَصَلَّى بَيْنَ مَا بَقِيَ وَسَلَّمَ وَذَهَبُوا إِلَيْهِمْ وَجَاءَتْ الْأُولَى  
 وَأَتَمُّوا بِإِقْرَاءَةِ وَسَلُّوا أَوْ مَضَوْا ثُمَّ الْأُخْرَى وَأَتَمُّوا بِإِقْرَاءَةِ  
 وَصَلَّى فِي الْغَيْبِ بِالْأُولَى رَكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رَكْعَةً وَمَنْ  
 قَاتَلَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ اسْتَدَّ الْخَوْفُ صَلُّوا رُكْبَانًا فَرَادَ  
 بِالْإِيمَاءِ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُوا وَلَمْ يَخِي بِلَا حُضُورِ عَدُوٍّ \*

**بَابُ الْخَبَائِرِ \* وَفِي الْمُخْتَصِرِ الْقِبْلَةَ عَنْ يَمِينِهِ**  
 وَلِقِنَ الشَّهَادَةَ فَإِنْ مَاتَ شَدَّ حِمَاهُ وَنَحَّضَ عَشَائَهُ وَوَضَعَ  
 عَلَى سِرِّرِهِ حَجْرًا وَتَرَكَ عَوْرَتَهُ وَجَرَّدَ وَوَضَعَى بِلَا مَضْمُونَةٍ  
 وَاسْتَنْشَقَ وَصَبَّ عَلَيْهِ مَاءً مَغْلَى بَسِذًا أَوْ حُرْضَ  
 وَلَا قَالَ قَرَأَ وَغَسَلَ رَأْسَهُ وَجَبْتَهُ بِالْخَطْمِ وَأَضْمَعَ  
 عَلَى بَسَارِهِ فَيُغْسَلُ حَتَّى يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى مَا بِلَى التُّخْتِ مِنْهُ ثُمَّ  
 عَلَى يَمِينِهِ كَذَلِكَ ثُمَّ اجْلِسْ مُسْتَدًّا لِلَّهِ وَمُسَبِّحًا بَطْنَهُ رَفِيقًا  
 وَمَا خَرَجَ مِنْهُ غَسَلَهُ وَلَمْ يَبْعُدْ غَسَلَهُ وَنَشَفَ بِنُوبٍ وَجَعَلَ  
 الْخُتُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَجَبْتَهُ وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ وَلَا يَسْرُخْ  
 سَعْرَهُ وَجَبْتَهُ وَلَا يَقْضِ ظِفْرَهُ وَسَعْرَهُ \* وَكَفَفَهُ سُنَّةً  
 إِرَارًا وَنَيْصَ وَلِغَافَةٍ وَكَهَابِيَةَ إِرَارًا وَلِغَافَةٍ وَلِفٍّ مِنْ بَسَارِهِ  
 نَرْمِيْنَهُ وَعُقْدَانِ خَيْفٍ أَنْتِشَارُهُ وَصُرُورَةَ مَا تَوْجَدُ \*  
 وَكَفَفَهَا سُنَّةً دِزَعًا وَارَارًا وَخَارًا وَلِغَافَةٍ وَخَرْقَةً تَرْبِطُ  
 نَدْيَاهَا وَكَهَابِيَةَ إِرَارًا وَلِغَافَةٍ وَخَارًا وَتَلْبِيسَ الدِّزَعِ أَوْلَى

ثم يجعل شعرها صفرين على صدرها فوق الذراع  
ثم الحجاز فوفقه تحت اللقافة وتجرها لا تكهان أو لا ورا  
\*فصل\* السلطان أحق بصلاته  
وهي فرض كفاية وشرطها إسلام الميت وطهارته  
ثم القاضي إن حضر ثم إمام الحج ثم الولي وله أن يأذن  
لغيره فإن صلى غير الولي والسلطان أعاد الولي ولم  
يصل غيره بعد وإن دفن بلا صلاة وصل على قبره  
ما لم يتقسط وهي أربع تكبيرات بناء بعد الأولى  
وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ودعاء بعد  
الثالثة وتسلمتان بعد الرابعة فلو كبر خمساً لم يتبع  
ولا يستغفر لصبح ويقول اللهم اجعله لنا قرطاً  
واجعله لنا أجراً وذخراً واجعله لنا شافعاً مشفقاً  
ويتضرع المسبوق لتكبر معه لا من كان حاضر في حالة  
الجمعة ويقوم الرجل والمرأة مجزاء الصدر ولو يصلوا  
رُكبانا ولا في مسجد ومن استهل صلى عليه والآلة نصية  
سبي مع أحد ابويه إلا أن يسئل أحدهما وهو أولم يسئ  
أحدهما معه ويغسل ولي مسلم الكافر ويكفنه ويدفنه  
ويؤخذ سبيل بقوائمه الأربع ويجعل به بلا حجب وخطوة  
قبل وضعه ومشي قد أمها وضع مقدمها على يمينك  
ثم مؤخرها ثم مقدمها على يسارك ثم مؤخرها ويحفر القبر  
ويكف ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله

وعلى ملة رسول الله ويوجه إلى القبلة وتحمل العقد  
وتسوى اللين عليه والقصب لا الأجر والحسن وشي  
قبرها لا قبرة وبها التراب ويسم ولا يرتع ولا يحصر  
ولا يخرج من القبر إلا أن تكون الأرض مفضوبة \*

**باب الشهيد** \* هو من قتله أهل الرد والبعي  
وقطع الطريق أو جرد في المعركة وبه أثر أو قتله مشاه  
ظلاً ولو جث به دية فيكفن ويصلى عليه بلا غسل ويدفن  
بدمه وشابه الأما النس من الكفن ويزاد وينقص ويغسل  
إن قتل خبياً أو صبياً أو أرثت بأن أكل أو شرب أو نام  
أو نذأوى أو مضى عليه وقت صلاة وهو يعقل أو قتل  
من المعركة خبياً أو أوصى أو قتل في الضر ولم يعلم أنه قتل  
بجدية ظلاً أو قتل بجراً أو قود لا لبغي وقطع طريق \*  
**باب الصلاة في الكعبة** \* صح نفل ورض فيها  
وفوقها ومن جعل ظهره إلى ظهر إمامه فيها صح وإلى وجهه  
وإن تحلقوا حولها صح لمن هو أقرب إليها من إمامه إن لم يكن في

**كتاب الزكاة** \*

هي تملك المال من فقير من غيرها شئ ولا مولاه بشرط  
قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى \* وشرط وجوب الصل  
والبلوغ والإسلام والحرية وملك نصاب خولج فانزع  
عن الدين وما حقه الأصلية ناه ولو تفديراً \* وشرط  
أدائها تبة مقارنة للأداء أو لغزل ما وجب أو تصدق بملكه

باب صدقة السوايم \*

هي التي تكفي بالرعي في اكثر السنة \* ويجب في خمس وعشرين  
 ابلًا بنت مخاض وفارونه في كل خمس شاة وفي ست وثلاثين  
 بنت لبون وفي ست واربعين حقة وفي احد وستين جردة  
 وفي ست وسبعين بنت لبون وفي احد وتسعين حفات  
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمسين  
 ففيها حقتا بنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث حقات  
 ثم في كل خمس شاة وفي مائة وخمسين وسبعين ثلاث حقات  
 وبنت مخاض وفي مائة وست وعثمان ثلاث حقات وبنت  
 لبون وفي مائة وست وتسعين اربع حقات الى مائتين  
 ثم تستأنف ابدا كما بعد مائة وخمسين واليخت كالعرات

باب صدقة البقر \*

دون ستة او تبعة وفي اربعين مسن ذو سنتين  
 او مسنة وفيما زاد يحسابه الى ستين ففيها تبعات  
 وفي سبعين مسنة وتبيع وفي ثمانين مستتان فالقمر  
 يتغير بكل عشر من تبيع الى مسنة والجاموس كالبعرة \*

باب صدقة الغنم \*

وفي اربعين شاة شاة وفي  
 مائة واحد وعشرين ساتان وفي مائتين واحد وثلاثون  
 شيا وفي اربعمائة اربع شيا ثم في كل مائة شاة والمعز  
 كالضأن ويؤخذ الشيء في زكاتها الا الجذع ولا شيء في  
 الخيل والبغال والحمير والحملان والفضلان والعاجل

والعراق

والعوامل والعلوفة والعقود والمالك بعد الوجوب  
 ولو وجب سن ولو وجد دفع اعلى منها واخذ الفضل  
 او دونها ورد الفضل او دفع القيمة ويؤخذ الوسط  
 ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه ولو اخذ الخراج  
 والعشر والزكاة بغاة لم تؤخذ اخرى ولو عجل دونها

لسنين او لنصيب صح \* **باب** زكاة المال \*  
 يجب في مائتي درهم وعشرين ديناراً ربع العشر ولو تبرأ  
 او حلت او اوتيت ثم في كل خمس حسابه والمعتبر وزنها  
 اداءً وجوباً وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان يكون  
 العشرة منها ووزن سبعة مثاقيل \* وغالب الورق وورده  
 لا عكسه وفي عروض تجارة بلغت نصاب وورق او درهم  
 ونقصان النصاب في الحول لا يضر ان تجل في طرفه  
 ويضم قيمة العروض الى الثمنين والذهب الى الفضة قيمة

**باب** العاشر \* هو من نصبه الإمام لياخذ  
 الصدقات من التجار فمن قال لم يتم الحول او على دين  
 او ادبت انا الى عاشر آخر وحلف صدق الا في السوايد  
 في دفعه بنفسه وفيما صدق المسلم صدق الذمى  
 لا الحرى الا في امر ولد واخذ من اربع العشر واخذ  
 من الذمى ضعفه ومن الحرى العشر بشرط نصاب  
 واخذهم متاولين في حول بلا عود وعشر الحرى الفيزر  
 وما في بيته والبضاعة وما المصارفة وكتب الماذون

وَيُنَىٰ اِنْ عَشْرَ الْخَوَارِجِ \* **بَابُ الرَّكَازِ** \*  
تَحْمِيسُ مَعْدِنٍ نَقْدٌ وَخَوْجٌ حِدِيدٌ فِي اَرْضٍ خَرَجَ اَوْ عَشْرٌ  
لَا دَارُهُ وَاَرْضُهُ وَكَثْرٌ وَبَاقِيهِ لِلْمَخِيَطِ لَهُ وَزَيْنٌ لِرَاكِازٍ

دَارِ حَرْبٍ وَفِي رَوْحٍ وَلَوْلُو وَعَنْبِرٌ \* **بَابُ الْعَشْرِ** \*  
يَجِبُ فِي عَسَلِ اَرْضِ الْعَشْرِ وَسَقِي سَهَاءٍ وَسَيْحٌ بِلَا سَطْرٍ نَضِيرٌ  
وَيَقَاءُ اِلَّا اَلْحَطْبُ وَالْقَصَبُ وَالْحَشِيشُ وَنَضْفَةٌ فِي مَسْقِيٍّ  
عَرَبٌ اَوْ دَالِيَةٌ وَلَا تَرْفَعُ الْمُونُ وَضِعْفُهُ فِي اَرْضِ عَشْرِيَّةٍ  
لِتَغْلِيحٍ وَاِنْ اَسْلَمَ اَوْ اَبْتَا عَاهَمِنَهُ مُسْلِمًا اَوْ ذِمِّيًّا وَخَرَجَ  
اِنْ اَشْتَرَى ذِمِّيًّا اَرْضًا عَشْرِيَّةً مِنْ مُسْلِمٍ اَوْ عَشْرِيًّا اَخَذَهَا  
مِنْهُ مُسْلِمٌ بِشَفْعَةٍ اَوْ رَدَّ عَلَى الْمَبِائِعِ لِلْفَسَادِ وَاِنْ جَعَلَ  
مُسْلِمًا دَارَهُ بِنِسَانَا فَمَوْتُهُ نَدْوٌ مَعَ مَائِهِ بِحَالِ الذِّمِّيِّ  
وَدَارُهُ حَرْبِيَّةً قَبْرٌ وَنَقِطٌ فِي اَرْضِ عَشْرِ وَلَوْ فِي اَرْضِ

خَرَجَ يَجِبُ الْخَرَجُ \* **بَابُ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ** \*  
هُوَ الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ وَهُوَ اَسْوَدٌ حَالًا مِنْ الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ  
وَالْمَكَاتِبُ وَالْمَدْيُونُ وَمُنْقَطَعُ الْغَرَاةِ وَاِبْنُ السَّبِيلِ قَدْ  
اِلَى كَلِمَةٍ اَوْ اِلَى صِنْفٍ لَا اِلَى ذِمِّيٍّ وَصَحَّ غَيْرُهَا وَبِنَاءِ مَسْجِدٍ  
وَتَكْفِينِ مَيْتٍ وَقَضَاءِ دَيْنٍ وَشِرَافٍ وَفَرَسٍ يَبْعَثُ وَاَصْلُهُ  
وَاِنْ عَلَا وَفَرَعَهُ وَاِنْ سَقَلَ وَزَوْجَتِهِ وَزَوْجَهَا وَعَبْدِهِ  
وَمَكَاتِبِهِ وَمَدْبَرِهِ وَاَمْرٍ وَاَوْلَادِهِ وَمُعْتَقِ الْبَعْضِ وَغَنِيِّ  
بِمَلِكٍ نَصَابٍ وَعَبْدِهِ وَطِفْلِهِ وَنِسَى هَاشِمٍ وَمَوَالِيهِمْ  
وَلَوْ دَفَعَتْ بَحْرَ فَبَانَ اَنَّهُ غَنِيٌّ اَوْ هَاشِمِيٌّ اَوْ كَافِرٌ اَوْ اَبُوهُ اَوْ اَبْنُهُ

صَحَّ وَلَوْ عَدَّهُ أَوْ مَكَاتَهُ لَا \* وَكُرَهُ الْإِعْنََاءُ وَتُرْبِعِنَ  
السُّؤَالُ وَكُرَهُ نَقْلُهَا إِلَى بِلَادٍ آخَرَ لِغَيْرِ قَرِيبٍ وَأَخْوَجُ وَلَا  
تَسْأَلُ مَنْ لَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ \* **بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ** \*  
تَجِبُ عَلَى خَيْرِ مُسْلِمٍ زِي نَصَابٍ فَضَّلَ عَنْ مَسْكِنِهِ وَثِيَابِهِ  
وَأَثَابِهِ وَفَرَسِهِ وَسِلَاحِهِ وَعَبِيدِهِ عَنِ نَفْسِهِ وَطِفْلِهِ الْفَقِيرِ  
وَعَبِيدِهِ لِلزَّمَةِ وَمُدَّتْرِهِ وَأُمَّرٍ وَلَدِهِ لِأَعْنَ زَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ  
الْكَبِيرِ وَمَكَاتِهِ وَعَبْدٍ أَوْ عَبِيدَ لَهَا وَتَتَوَقَّفُ لَوْمِيْعًا  
بِحَيْلٍ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ أَوْ دَقِيقَةٍ أَوْ سَبْوِيْقَةٍ أَوْ زَبْدِ  
أَوْ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ وَهُوَ ثَمَانَةُ أَرْطَالٍ صَبَّحَ يَوْمَ الْفِطْرِ  
فَمَنْ مَاتَ قَبْلَهُ أَوْ أَسْلَمَ أَوْ وُلِدَ بَعْدَهُ لَا يَجِبُ وَصَحَّ لَوْ قَدَّمَ أَوْ آخَرَ  
\* **كِتَابُ الصَّوْمِ** \*

هُوَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْجَمَاعِ مِنَ الصَّبْحِ إِلَى الْعُرُوبِ  
بِنِيَّةٍ مِنْ أَهْلِهِ وَصَحَّ صَوْمُ رَمَضَانَ وَهُوَ فَرْضٌ وَالنَّذْرُ  
الْمَعْتَمَدُ وَهُوَ وَاجِبٌ وَالنَّفْلُ نِيَّةٌ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى مَا قَبْلَ  
نَصْفِ النَّهَارِ وَيَمْتَلِقُ النِّيَّةَ وَبِنِيَّةِ النَّفْلِ وَمَا بَقِيَ  
لَمْ يُحْزِرِ الْإِبْنِيَّةَ مَعِينَةً مَبْنِيَّةً \* وَيَثْبُتُ رَمَضَانَ  
بِرُؤْيَةِ هَيْلَالِهِ أَوْ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَلَا يُصَامُ يَوْمُ  
الشُّكْرِ إِلَّا تَطَوُّعًا وَمَنْ رَأَى هَيْلَالَ رَمَضَانَ أَوْ الْفِطْرَ  
وَرَدَّ قَوْلَهُ صَامًا وَإِنْ أَفْطَرَ قَضَى فَقَطْ وَقَبْلَ بَعْلِ حَبْرٍ  
عَدْلٍ وَلَوْ قَتَلَهُ أَوْ نَشِيَ لِرَمَضَانَ وَحَرَّزْنِ أَوْ حَرَّزَيْنِ  
لِلْفِطْرِ وَالْأَجْمَعُ عَظِيمٌ لَهَا وَالْأَضْحَى كَالْفِطْرِ وَلَا عَيْزٌ لِأَخْلَا

المطالع \* باب ما تفسد الصوم وما لا يفسد  
 فان اكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا أو احتل أو نزل  
 بنظر أو دهن أو أحمج أو أكل أو قبل أو دخل حلقه عيار  
 أو ذباب وهو ذكركم للصوميه أو أكل ما بين أسنانه أو فاء  
 وعاد لم يفطر وإن أعاده أو استقاء أو ابتلع حصاة  
 أو حديداً قضى فقط ومن جامع أو جموع أو أكل أو شرب  
 غداء أو دواءً عداً قضى وكفر كفارة الظهار ولا كفارة  
 بالانزال فيما دون الفروج وبإفساد الصوم غير رمضان  
 وإن احتس أو استعوط أو أقطر في أذنه أو دأوى حائفة  
 أو أمة بدواءً ووصل إلى جوفه أو دماغه أقطر وإن أقطر  
 في أجليه لا يكره ذوق شيء ومضعه بلا عذير ومضع  
 العلك لا يخل وذهن شارب وسواك والقبلة إن أمن \*

\* (فصل في العوارض) لمن خاف زيادة المرض الفطر  
 وللمسافر وصومه أحسن إن لم يصمه ولا قضاء إن مات  
 عليها ونظير وليها لكل يوم كالغفلة بوضيعة وقضيا  
 ما قدره بلا شرط ولا إقارن جازر رمضان قدم الأداة  
 على القضاء والحامل والمرضع إن خافتا على الولد أو النفس  
 والشئ النفاني وهو يقدر فقط وللمتطوع بغير عذر  
 في رواية ويقضى ولو بلغ صبي أو أسلم كافراً أمسك بقبلة  
 يومه ولم يقض شيئاً ولو توى المسافر الأقطار ثم قدم  
 وتوى الصوم في وقته صح ويقضى بإغناء سوى يوم أحد



فِي لَيْلَتِهِ وَيَجُونُ غَيْرَ مُتَمِّدٍ وَبِأَمْسَاكِ بِلَانِيَّةِ صَوْمِهِ  
 وَفَطْرِهِ وَلَوْ قَدِمَ مَسَافِرٌ أَوْ طَرَفَتْ حَائِضٌ أَوْ تَحَسَّ طَيْبُهُ  
 لَيْلًا وَالْفَطْلُ أَوْ أَفْطَرَ كَذَلِكَ وَالشَّمْسُ حَسْبُ أَمْسَاكِ بَعْدَهُ  
 وَقَضَى وَلَمْ يَكْفُرْ كَأَكْلِهِ عَمْدًا بَعْدَ أَكْلِهِ نَائِسًا وَنَائِسَةٌ  
 وَمَجْنُونَةٌ وَطَنَانٌ \* (فصل في) \* مَنْ نَذَرَ صَوْمًا يَوْمًا  
 أَفْطَرَ وَقَضَى وَإِنْ تَوَيَّ بِمَيْتَةٍ وَقَضَى وَكَفَرَ أَيْضًا وَلَوْ نَذَرَ  
 صَوْمَ هَذِهِ السَّنَةِ أَفْطَرَ أَيْضًا مَهْمَةً وَهِيَ يَوْمًا الْعِيدِ  
 وَأَيَّامُ التَّشْرِيقِ وَقَضَاهَا وَلَا قَضَاءَ إِنْ شَرَعَ فِيهَا أَنْ أَفْطَرَ

**بَابُ** الإِعْتِكَافِ \* سُنُّ لَيْلَتِ فِي مَسْجِدٍ  
 بِصَوْمٍ وَنِيَّةٍ وَأَقَلُّهُ نَفْلًا سَاعَةً وَالرَّأَةَ تَعْنِي كَفَّ  
 مَسْجِدِ بَيْتِهَا وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَاجَةً شَرْعِيَّةً كَالْحُجَّةِ  
 أَوْ طَبِيعِيَّةً كَالْبَوْلِ وَالغَائِطِ فَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بِلَا عَذْرِ  
 فَسَدَ أَكْلُهُ وَشَرْبُهُ وَتَوَمُّهُ وَمُبَايَعَتُهُ فِيهِ وَكُرَّةُ  
 إِحْضَارِ الْمَسْجِدِ وَالصَّمْتِ وَاللَّكْمِ إِلَّا بِخَيْرٍ \* وَحَرْمُ الْوَطْءِ  
 وَدَوَاعِيهِ وَبَطْلُ بَوَاطِنِهِ وَلِزْمَةُ اللَّيَالِي أَيْضًا بِنَذْرِ  
 أَعْتِكَافِ أَيَّامٍ وَلَيْسَتَانِ بِنَذْرِ يَوْمَيْنِ \*

**(كِتَابُ الْحَجِّ)**

هُوَ زِيَارَةُ مَكَانٍ مَخْضُوصٍ فِي زَمَانٍ مَخْضُوصٍ \* فَمَنْ  
 فَرَغَ عَلَى الْقَوْرِ بِشَرْطِ حُرِّيَّةٍ وَبُلُوغِ وَعَقْلِ وَصِحَّةٍ وَقَدْرٍ زَادٍ  
 وَرَاحِلَةٍ فَضَلَّ عَنْ مَسْكَنِهِ وَعَمَّا لَا يَدْمُنُهُ وَنَفَقَةَ ذَهَابِهِ  
 وَإِيَابِهِ وَعِيَالِهِ وَأَمِنْ طَرِيقٍ وَخَرَجَ أَوْ رَوَّجَ لِأَمْرَةٍ فِي سَفَرٍ

فلو آخره صبي أو عند فبلغ أو عنق فضي لم يجز عن غيره  
 وموافق الأحرار ذوالخليفة وذات عرف وعحفمة ووزن  
 ويملك لأهلها ولمن مر بها وصح تقديم عليها لا عكسه  
 ولد الخيل الحجل والمكحى الحرم للحج والحجل للعمرة

**باب الإحرام** \* وإذا أردت أن تحرم قوما  
 والغسل أفضل والبس إزارا ورداء جديدين أو عسليين  
 ونظيت وصل ركعتين وقيل اللهم اني أريد الحج فبشر لي  
 وتقبله مني ولبي ذب صلاتك تنوي بها الحج وهي لك  
 اللهم لبنتك لا شريك لك لبنتك إن الجذ والنعم لك  
 والملك لا شريك لك وزد فيها ولا تنقص فاذا لبنت  
 نأويا فقد أحرمت فاتق الرقت والفسوق والجذال  
 وقتل الصيد والإشارة إليه والدلالة عليه ولبس القميص  
 والسر اوبل والعمامة والقلنسوة والقباء والحفنين  
 إلا أن لا تجد نعلين فاقطعها أسفل من الكعبتين  
 والثوب المصبوع بوزيس أو زعفران أو عصفر إلا أن يكون  
 عسليا لا ينقض وستر الرأس والوجه وغسلهما  
 بالخطمي ومس الطيب وحلق شعره أو قص شعره  
 وظفره لا الإغتسال ودخول الحمام والاستظلال  
 بالبيت والمحمل ومشد الممان في الوسط والبر التلبية  
 متى صلبت أو علوت سرفا أو هبطت واديا أو لقيت رجا  
 وبالإسحار رافعا صوتك بها وأبدا بالمشجد بدخول مكة

وكبر

وكبر وهلل بلفاء البيت ثم استقبل الحجر الأسود مكبرا  
 مهلا مستبلا بلا ايداء وطف مضطجعا وراة للطم  
 اخذ من عينيك مما يلي الباب سبعة اشواط ثم رمل  
 في الثلاث الاول فقط واستلم الحجر كما امرت به  
 ان استطعت واجتم الطواف به وبركتين في المقام  
 او حيث يتيسر من المسجد للقدوم وهو سنة لغيره  
 ثم اخرج الى الصفا وقرأ عليه مستقبلا البيت مكبرا  
 مصليا على النبي عليه السلام داعيا ربك بحاجتك  
 ثم ابيضت خوارقك بالماء البارد الاخرين  
 وافعل عليهما فعلك على الصفا فطفبتهما سبعة  
 اشواط تبدا بالصفا وتختتم بالروة ثم تمسك بحراهما  
 وطف بالبيت كما بدالك ثم اخطت قبل يوم التروية  
 بيوم وعلم فيها الناسك ثم رجع يوم التروية الى منى  
 ثم الى عرفات بعد صلاة الفجر يوم عرفة ثم اخطت ثم  
 صل بعد زوال الظهر والعصر باذان واقامتين  
 بشرط الامام والاحرام ثم الى الموقف وقف بقرن  
 الجبل وعرفات موقف الابطن عتبة حامدا مكبرا  
 مهلا مليا مصليا داعيا ثم الى مزدلفة بعد الغروب  
 وانزل بقرن جبل قروح وصل بالناس العشاءين باذان  
 واقامت ولم تجز المغرب في الطريق ثم صل الفجر بغلس ثم  
 قف مكبرا مهلا مليا مصليا داعيا وهي موقف

الأبطن فحسرتهم إلى مبي بعد ما أسفر فأزهر جمر العقبة  
 من بطن الوادي سبع حصيات كحصى الخذف وكثير  
 بكل حصاة واقطع التليبة بأولها ثم اذبح ثم اخلق  
 أو فخصر وأخلقوا حب وحل لك غير النساء ثم إلى مكة  
 يوم النحر أو عدا وبعده فطف للركن سبعة أشواط  
 بلا رمل وسعي إن قدمتها والآ فغلا وحلت لك النساء  
 وكرة تأخير عن أيام النحر ثم إلى مبي فأزهر الجار  
 الثلاث في ثاني النحر بعد الزوال بادئا بما يلي المسجد ثم  
 بما يليها ثم بجر العقبة وقف عند كل رمي بعد رمي  
 ثم عدا كذلك ثم بعد ذلك إن مكثت ولو رميت  
 في اليوم الرابع قبل الزوال صح وكل رمي بعد رمي  
 فأزهر ماشيا والار كما وكرة أن تقدم ثقلك إلى مكة  
 وتقيم مبي للرمي ثم الحصب فطف للصبر سبعة أشواط  
 وهو واجب على أهل مكة ثم اشرب من زمزم والثر  
 وتثبت بالإستيار والتصيق بالحدار (فصل ١٥)  
 من لم يدخل مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف الترو  
 ومن وقف بعرفة ساعة من الزوال إلى فجر النحر فقد تبر  
 حجه ولو جاهلا أو نائما أو معي عليه ولو أهل عنه رقيقه  
 باغائه صح والمرأة كالرجل غير أنها تكشف وجهها لأرأسها  
 ولا تلبس حمرا ولا ترمل ولا تسعي بين البيلين ولا تخلو  
 وتقصرون تلبس المخيط ومن قلده بدنه تطوع أو نذر

أَوْ جَاءَ صَيْدٌ أَوْ خَيْوَةٌ وَتَوَجَّهَ مَعَهَا يُرِيدُ الْحَجَّ فَقَدْ أَحْرَمَ فَإِنْ  
بَعَثَ بِهَا ثُمَّ تَوَجَّهَ لِأَنْ يَصِيرَ فِي حَجٍّ مَا حَتَّى يَلْحَقَهَا إِلَّا فِي بَدَنَةِ الْمُتَعَمَّرِ  
فَإِنْ جَلَّهَا أَوْ أَسْعَرَهَا أَوْ قَلَّدَ شَاةً لَمْ يَكُنْ حَجْرًا وَالْبَدَنُ

من الأبل والبقر \* **بَابُ الْقِرَانِ** \*  
هُوَ أَفْضَلُ نَمِّ التَّمَتُّعِ نَمِّ الْإِفْرَادِ وَهُوَ أَنْ يَهْلُ بِالْعَمْرَةِ وَالْحَجِّ  
مِنَ الْمَيْقَاتِ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ فَيَسِّرْ لِي  
وَيَقْتُلْهُمَا مِنِّي وَيَطُوفُ وَيَسْعَى لَهَا ثُمَّ يَحْجُجُ مِنْهَا وَإِنْ طَافَ لَهَا  
طَوَافَيْنِ وَسَعَى سَبْعَيْنِ جَازَ وَأَسَاءَ وَإِذَا رُمِيَ يَوْمَ النَّحْيِ  
شَاةً أَوْ بَدَنَةً أَوْ سَبْعِيًّا وَصَامَ الْعَاجِزُ عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أُخْرَى  
يَوْمَ عَرَفَةَ وَسَبْعَةَ إِذَا فَرَغَ وَلَوْ مَكَّةَ فَإِنْ لَمْ يَصُمْ إِلَى يَوْمِ النَّحْيِ  
نَعَى اللَّهُمَّ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ مَكَّةَ وَوَقَفَ بِعَرَفَةَ فَعَلِمَ لَمْ يَرْفُضْ

الْعَمْرَةَ وَفَضَّلَهَا \* **بَابُ التَّمَتُّعِ** \*  
هُوَ أَنْ يَحْجُرَ بِعَمْرَةٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ فَيَطُوفُ لَهَا وَيَسْعَى وَيَحْجُجُ  
أَوْ يَنْقُصُ وَفَدَّ حُلَّهَا وَيَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بِأَوَّلِ الطَّوَافِ ثُمَّ  
يَحْجُرُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ مِنَ الْحَرَمِ وَيَحْجُجُ وَيَذْبَحُ فَإِنْ حَجَّرَ فَقَدَّرَ  
وَإِنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ سُؤَالِ قَاعِمْ لَمْ يَحْجُرْ عَنِ الثَّلَاثَةِ  
وَصَحَّ لَوْ بَعْدَ مَا أَحْرَمَ بِهَا قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ فَإِنْ أَرَادَ سُؤَالَ الْهَدْىِ  
أَحْرَمَ وَسَاقَ وَقَلَّدَ بَدَنَتَهُ مِنْ أَدْوَاؤِ نَعْلٍ وَلَا سَعَرَ وَلَا تَحَلَّأَ  
بَعْدَ عَمْرَتِهِ وَحَجَّرَ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَحْتٌ فَذَا حَلَّقَ  
يَوْمَ النَّحْيِ حَلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَلَا تَمْتَعُ وَلَا فِرَانَ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَدَيِهَا  
فَإِنْ عَادَ التَّمَتُّعَ إِلَى بَدَنٍ بَعْدَ الْعَمْرَةِ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْىَ بَطَلَ عَمْرَتُهُ

وإن ساق لا ومن طاف أقل الشواطئ العرة قبل أشهر الحج  
 وأنها فيها وحج كان متمتعا وبعبارة لا وهي سؤال  
 وذو القعدة وعشر ربي الحجة وصح الإجماع به قبلها ومن  
 ولو أتم كوفي فيها وأقام بمكة أو بضرع وحج صح منعه  
 ولو أقصد ما أقام بمكة وقضى وحج لا إلا أن يعود إلى أهله  
 وأهله أقصد مضي فيه ولا دم ولو تمت فضي لم يجز عن المنفعة  
 ولو حاصت عند الإجماع أنت بغير الطواف ولو عند التصد

تركة من أقام بمكة \* باب الجنائيات \*

تحت شاة إن طبت فحرم عضوها ولا تصدق أو خضب  
 رأسه بجنائ أو أدهن بزيت أو ليس فحيطا أو غطي رأسه  
 يوما ولا تصدق أو حلق ربيع رأسه أو حجتة ولا تصدق  
 كالحلق أو رقتة أو ابطنه أو أحدهما أو مجبه وفي أخيه  
 شاربته حكومة عدل وفي شارب حلال وقلم أظفار رطفا  
 أو قص أظفار يديه أو رجليه في مجلس أو بدا أو رطلا ولا تصدق  
 كمنسفة متقرفة ولا شيء باخذ ظفر منكسرة وإن طبت أو ليس  
 أو حلق بعذر ذبح شاة أو تصدق بثلاثة أضوع على سبته  
 أو صام ثلاثة أيام \* (فصل) \* ولا شيء إن نظر  
 إلى فرج امرأة بشهوة فأمي ويجب شاة إن قبل أو لمس  
 بشهوة أو أقصد حجه بجماع في أحد السبيلين قبل الوقوف  
 بعرفة ويمضي ويقضى ولم يغترق فيه وتدته لو تعدد ولا  
 فساد أو جامع بعد الحلق أو في العرة قبل أن يطوف الأكر

وتفسد

وَتَفْسُدُ وَيَمْضِي وَيَقْضِيهَا أَوْ بَعْدَ طَوَافِ الْأَكْثَرِ  
 وَلَا فِسَادَ وَجَمَاعُ النَّاسِي كَالْعَامِدِ أَوْ طَافَ لِلرُّكْنِ مَحْدَثًا  
 وَبَدَنَهُ لَوْ جُنُبًا وَيُعِيدُ وَصَدَقَهُ لَوْ مَحْدَثًا لِلْقُدُومِ وَالصِّدْرِ  
 أَوْ تَرَكَ أَقْلَ طَوَافِ الرُّكْنِ وَلَوْ تَرَكَ أَكْثَرَ بَعِي مَحْرَمًا أَوْ تَرَكَ الْأَكْبَرَ  
 الصِّدْرَ أَوْ طَافَهُ جُنُبًا وَصَدَقَهُ بِتَرَكَ أَقْلَهُ أَوْ طَافَ لِلرُّكْنِ  
 مَحْدَثًا وَالصِّدْرَ طَاهِرًا فِي آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَدَمَانَ لَوْ طَافَ  
 لِلرُّكْنِ جُنُبًا أَوْ طَافَ لِعَمْرَتِهِ وَسَعَى مَحْدَثًا وَلَمْ يَبْعُدْ أَوْ تَرَكَ السَّعْيَ  
 أَوْ أَفَاضَ مِنْ عَرَفَاتٍ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ التَّوَقُّفَ بِالْمَرْزَلِفَةِ  
 أَوْ رَمَى بِالْحَارِ كَمَا أَوْرَدَ تَوَمُّرٌ أَوْ آخِرَ الْحَلْقِ أَوْ طَوَافِ الرُّكْنِ  
 أَوْ حَلَقَ فِي الْحِجْلِ وَدَمَانَ لَوْ حَلَقَ الْقَارُونَ قَبْلَ الذَّيْحِ \*  
 (فصل في) إِنْ قَتَلَ مُحْرَمٌ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ مِنْ قِتْلِهِ  
 فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ وَهُوَ قِيَمَةُ الصَّيْدِ بِتَقْوِيمِ عَدَلَيْنِ فِي مَقْتَلِهِ  
 أَوْ أَزْبِ مَوْضِعٍ مِنْهُ فَيَشْتَرِي بِهَا هَدْيًا وَذَبْحًا إِنْ بَلَغَتْ  
 هَدْيًا أَوْ طَعَامًا وَتَصَدَّقَ بِهِ كَالْفَطْرِخِ أَوْ صَامَ عَنْ  
 طَعَامِ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَلَوْ فَضَّلَ أَقْلَ مَنْ يَصِفُ صَاعًا  
 تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ جَرَحَهُ أَوْ قَطَعَ عَضْوَهُ أَوْ نَقَعَ  
 شَعْرَةً مِنْ مَانِقَصٍ وَجِبَ الْقِيَمَةُ بِتَقْوِيمِ رَيْشِيهِ وَقَطَعَ قَوْلًا  
 وَحَلَبَهُ وَكَسَّرَ بَيْضَهُ وَخَرَجَ فَرَجَ مَيْتٍ بِهِ وَلَا شَيْءَ يَقْتُلُ عَرَابًا  
 وَجِدَاةً وَذَيْبٌ وَجَبَّةً وَعَقْرَبٌ وَقَارَةٌ وَكَبِيرٌ وَعَقُورٌ وَبَعُوضٌ  
 وَمِثْلٌ وَبَرْغُوثٌ وَقِرَادٌ وَسُلْحَفَانَةٌ وَقَتْلُ قَمَلَةٍ وَجِرَادَةٌ تَصَدَّقُ  
 بِمَا شَاءَ وَلَا يَجَاوِزُ عَنْ شَاةٍ يَقْتُلُ السَّبْعَ وَإِنْ صَالَ الْأَشْيَاءُ يَقْتُلُهُ

بخلاف المضطر والحرز من ذبح شاة وبقره وبغيره وذبحه  
 وبطأ أهله وعليه الجزاء بذبح تمام مسرول ووطي مشتائيس  
 ولو ذبح محرمة صيدا حرم وعمره بالكله لا يحرم آخره ونحوه لحم  
 ما اصطادة حلال وذبحه ان لم يذبل عليه ولم يأمر بصيده  
 وبذبح الحلال صيدا حرم قيمة يتصدق بها الا بصوم ومن  
 دخل الحرم بصيدا ارسله فان باعه رد البيع ان بقي وان  
 مات فعليه الجزاء ومن احرمه وفي بيته او فقصه صيدا  
 لا يرسله ولو اخذ حلال صيدا فاخره ضمن من سببه ولا تضمن  
 لو اخذ محرمة فان قتله محرمة اخره ضمينا ورجع اخذ على  
 قاتله فان قطع خشيش الحرم او شجر غير مخلوك ولا مما  
 يئنته الناس ضمن قيمته الا فما جفت وحرمة زعمي خشيش  
 الحرم وقطوعه الا الاذخر وكل شئ على المفرد به دم فعلى  
 القارن به دمان الا ان يجاوز المقات غير محرمة ولو قتل  
 محرمة مان صيدا تعدد الجزاء ولو حلالا لا وبطل بيع الحرم  
 صيدا وشراؤه ومن اخرج طيشة الحرم فولدت وما ناضنها  
 فان ادى جزاءها فولدت لا تضمن الولد \*

**باب** مجاوزة الوقت بغير احرار \*  
 من جاوز المقات غير محرمة ثم عاد محرمة ملبسا او جاوز ثم  
 احرمة بغيره ثم افسد وفضي بطل الدم فلو دخل الكوفة البسنا  
 لحاجته دخل مكة بلا احرار ووقفه البستان ومن دخل  
 مكة بلا احرار وجب عليه احد الشككين ثم حج عمما عليه



في عامه ذلك صح عن دخول مكة بلا حرام وان تحولت السنة لا

باب اضافة الاحرام الى الاحرام  
مكي طاف شوطا العمره فاخره محج رخصه وعليه حج وعمره  
ودم رخصه فلو مضى عليهما صح وعليه دم ومن اخره محج  
ثم باخر يوم الحج فان حلق في الاول زمه الاخر ولا دم ولا  
لزمه وعليه دم قصر اولا ومن فرغ من عمرته الا التقصير  
فاخره باخرى لزمه دم ومن اخره محج ثم بعمره ثم وقف بعرفه  
فقد رخص عمرته وان توجه اليها الا فلو طاف للحج ثم اخر  
بعمره ومضى عليها يجب دم وترب رخصها وان اهل  
بعمره يوم النحر لزمته وزمه الرقص والدم والقضاء فان  
مضى عليها صح ويجب دم ومن فاته الحج فاخره بعمره او حجه  
ورخصها

باب الاخصار \* لمن اخصر بعد  
او مرض ان بيعت شاة تدب عنه فتحل ولو قارنا بعث  
دهان ويتوفت باخره لا يوم النحر وعلى الاخصر الحج باللسان  
حجه وعمره وعلى المعتمر عمره وعلى القارن حجه وعمرتان  
فان بعث ثم زال الاخصار وقدر على الهدي والحج توجه  
والالا ولا اخصار بعد ما وقف بعرفه ومن منع بمكة

عن الركبتين فهو محصر والا \* باب الفوات  
من فاته الحج بيوت الوقوف بعرفه فليحل بعمره وعليه الحج من  
قابل بلادهم ولا فوت لعمره وهي طواف وسعي ويصح  
في السنة وتكر يوم عرفه ويوم النحر وايام التشريق وهي سنة

بخلاف المضطر وللحرم ذبح شاة وبقره وبعيره ودجاجة  
 وبطي أهلي وعلية الجزاء بذبح تمام مسرول وظلي مستأنس  
 ولو ذبح محرّم صيدا حرم وغيره ما كاله لا محرّم آخر ونحل له لحم  
 ما اضطاده حلال وذبحه إن لم يذلل عليه ولم يأمر بصيده  
 وبذبح الحلال صيدا الحرم قيمة يتصدق بها الا صومر ومن  
 دخل الحرم بصيدا أرسله فإن باعه رد البيع إن بقي وإن  
 مات فعليه الجزاء ومن أحرّم وفي بيته أو قصده صيدا  
 لا يرسله ولو أخذ حلال صيدا فأحرّم ضمنه يرسله ولا يضمن  
 لو أخذ محرّم فإن قتله محرّم آخر ضمننا ورجع أخذه على  
 قاتله فإن قطع خشيش الحرم أو شجر غير مخلوك ولا مما  
 يثبت به الناس ضمن قيمته إلا فما جفت وحرم رعى خشيش  
 الحرم وقطعه إلا الأذخر وكل شئ على المفرد به دم فعلى  
 القارن به دمان إلا أن يجاوز الميقات غير محرّم ولو قتل  
 محرّم مان صيدا تعدد الجزاء ولو حلا لأن لا يبطل بيع الحرم  
 صيدا وشراؤه ومن أخرج طيشة الحرم فولدت وما ناضها  
 فإن آدى جزاءها فولدت لا يضمن الولد \*

**باب** تجاوزة الوقت بغير إخراج \*  
 من تجاوز الميقات غير محرّم ثم عاد محرّما ملبسا أو جاوز محرّم  
 أحرّم بعمرة ثم أنسد وقضى بطل الدم فلو دخل الكوفة أو البصرة  
 لحاجته له دخول مكة بلا إخراج ووقفه البستان ومن دخل  
 مكة بلا إخراج وجب عليه أخذ التشكين ثم حج عمّا عليه

في عامه ذلك صح عن دخول مكة بلا حرام وان تحولت السنة لا

باب اضافة الاحرام الى الاحرام  
مكي طاق شوطا للعمرة فاحرم الحج رخصته وعليه حج وعمره  
ودم رخصته فلو مضى عليهما صح وعليه دم ومن احرم الحج  
ثم باخر يوم النحر فان حل في الاول لزمه الآخر ولا دم ولا  
كزمه وعليه دم قصر اولا ومن فرغ من عمرته الا التقصير  
فاحرم باخرى لزمه دم ومن احرم بالحج ثم بعمرته ثم وقف بعرفات  
فقد رخص عمرته وان توجه اليها لا فلو طاف للحج ثم احرم  
بعمرته ومضى عليهما يجب دم وترب رخصتها وان اهل  
بعمرته يوم النحر لزمته وكزمه الرقص والدم والقضاء فلا  
مضى عليهما صح ويجب دم ومن فاته الحج فاحرم بعمرته او حجه  
رخصتها

باب الاحصار \* لمن اخصر بعد  
او مرض ان يبعت شاة تذبح عنه فيتحلل ولو قارنا بعت  
دهان ويتوقت باحرام لا يوم النحر وعلى المخصر ان يتحلل  
حجة وعمرته وعلى المعتمر عمرته وعلى الفارين حجة وعمرتان  
فان بعت ثم زال الاحصار وقدر على الهدى والحج توجهه  
والالا ولا اخصار بعدما وقف بعرفة ومن منع بمكة

عن الركبان فهو مخصر والا \* باب الفوات  
من فاته الحج يفتوت الوقوف بعرفة فليحل بعمرته وعليه الحج من  
قابل بلا دم ولا فوت للعمرة وهي طواف وسجدة وتصح  
في السنة وتكر يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وهي سنة

باب الحج عن العترة \* النبابة تجزئ في عبارات  
 المالية عند العجز والقدره ولم تجزئ البدنة بحال وفي الركبة  
 منها تجزئ عند العجز فقط والشرط العجز الدائم الى وقت  
 الموت واما شرط عجز النوب للم فرض لا للتفيل ومن آخرا  
 عن امرية ضمن النفقة ودمر الاخصار على الامر ودم القران  
 والحناية على المأمور فان مات في طريقه حج عنه من منزله  
 بثلث ما بقى ومن اهل الحج عن ابويه فعين صح \* باب الهدى

أذناه شاة وهو ابل وبقر وعتم وما جاز في الضحى اجاز في  
 الهدايا والشاة تجوز في كل شيء الا في طواف الركن جنباً  
 ووطء بعد الوقوف ويؤكل من هدى التطوع والمنفعة والقران فقط  
 وخص ذبح هدى المنفعة والقران بيوم النحر فقط والكل بالحرم لا بغيره ولا يجزئ  
 التعريف بالهدى ويتصدق بجلاله وخطامه ولم يعط  
 أجرة الحزارة منه ولا يركبه بلا ضرر وزر ولا يحمل به وينضح بصره  
 بالنفخ فان عطب واجبا او تعيب اقام غيره مقامه  
 والمعيب له ولو نطوئاً محرمة وصبح نعله بدمه ويضرب  
 به صفته ولم يأكله عنى ويفلد بدنة التطوع والمنفعة  
 والقران فقط ولو شهد بالوقوف ثم قبل يومه تقبل ويقبل  
 ولو ترك جمره الأولى في اليوم الثاني رجب الكل الأولى فقط  
 ومن أوجب حجاً ما شيا لا يركب حتى يطوف للركن ولو اشتد حرجه حلما و

\* كتاب النكاح \*

هُوَ عَقْدٌ يَرُدُّ عَلَى هَلِكِ الْمُنْعَةِ قَصْداً وَهُوَ سِتَّةٌ وَعِنْدَ التُّوْقَانِ  
 وَاجِبٌ وَيُعَقَّدُ بِأَجَابٍ وَقَبُولٍ وَضِعاً الْمَضِيَّ أَوْ أَحَدَهُمَا  
 وَإِنَّمَا يَصِحُّ بِلَفْظِ النِّكَاحِ وَالتَّرْوِجِ وَمَا وَضِعَ لِمَتْلِكِ الْعَيْنِ  
 فِي الْحَالِ عِنْدَ حَرَمٍ أَوْ حَرَمَتَيْنِ عَاقِلَيْنِ بِالْعَيْنِ مُسْتَلِيمَيْنِ  
 وَلَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ مُحَمَّدَيْنِ أَوْ أَعْمَى أَوْ أَبْتَى الْعَاقِدَيْنِ  
 وَصَحَّ تَرْوِجُ مُسْتَلِيمَةٍ عِنْدَ ذِمَّتَيْنِ مِنْ أَعْرَجٍ جَلَّ أَنْ  
 يَرْوِجَ صَغِيرَتَهُ فَرْوِجاً عِنْدَ رَجُلٍ وَالْآبَى حَاضِرٌ صَحَّ وَالْآلَا\*

**(فصل في المحرمات)** \* حُرْمَةُ تَرْوِجِ أُمِّهِ وَبَنِيهِ وَإِنْ  
 بَعْدْنَا وَأُخْتِهِ وَبَنِيهَا وَبِنْتِ أَخِيهِ وَعَمَّتِهِ وَخَالَتِهِ وَأُمِّ  
 أُمِّهِ وَبَنِيهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا وَامْرَأَةَ أَبِيهِ وَأَبْنَاهُ وَإِنْ بَعْدْنَا  
 وَالْكَلَّ رَضَاعاً وَاللَّجَعَ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ نِكَاحاً وَوَطْئاً بِمِلْكِ  
 يَمِينٍ فَلَوْ تَرْوِجَ أُخْتِ أُمِّهِ الْمُطَوَّؤَةَ لَمْ يَطَأْ وَاحِدَةً مِنْهُمَا  
 حَتَّى يَبِيْعَهَا وَلَوْ تَرْوِجَ أُخْتَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ وَلَمْ يَذْرَ الْأَوَّلُ  
 فَرَفَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا وَهَلَا نَصَفَ الْمَهْرَ وَبَيْنَ امْرَأَتَيْنِ إِيْتَهُ وَضَعَتْ  
 ذَكَرَ حُرْمَةَ النِّكَاحِ وَالزَّوْجِ وَالْمَسِّ وَالْمُتَطَهَّرِ بِشَهْوَةٍ يَوْجِبُ  
 حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَحُرْمَةَ تَرْوِجِ أُخْتِ مُعْتَدَتِهِ وَأُمِّهِ وَسَيِّدَتِهِ  
 وَالْمُحْسِنَةِ وَالْوَيْثِيَّةِ وَحَلِّ تَرْوِجِ الْكِتَابِيَّةِ وَالصَّبَابِيَّةِ  
 وَالْمُحْرَّمَةِ وَلَوْ حُرِّمَتْ وَالْأُمَّةُ وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ وَالْمَرْءُ عَلَى الْأُمَّةِ لَاعْكَسَتْ  
 وَلَوْ عَدَّةٌ لِلْمَرْءِ وَأَرْبَعٌ مِنَ الْحَرَامِ وَالْإِمَاءِ فَقَطْ وَثَنَانِ  
 لِلْعَبْدِ وَحُبْلَى مِنْ زِنَا لِأَمْنِ غَيْرِهِ وَالْمُطَوَّؤَةَ بِمِلْكِ أَوْ زِنَا  
 وَالْمُضْمُونَةَ إِلَى حُرْمَةِ الْمَسْتَهْلِكِ وَيَبْطُلُ نِكَاحُ الْمُنْعَةِ وَالْوَقْتُ

وله وطء امرأة ادعت عليه انه تزوجها وقضى بنكاحها ببينة  
ولم يكن تزوجها \* **باب الاولياء والاكفاء** \*

نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي ولا يجزئ بغيرها بالغه على النكاح  
فان استاذنها الولي فسكت او ضحكت او زوجها قبلها

المخبر فسكت فهو اذن وان استاذنها غير الولي فلا بد  
من القول كالتيب ومن زالت بكارتها بوثبة او حصبة

او جراحة او تعيس او زنى فهي بكر والقول لها ان اختلفا  
في الشكوك وللولي انكاح الصغير والصغيرة والولي

العصبة بترتيب الارث ولها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب  
والجد بشرط القضاء وبطل بسكوتها ان علت بكرا

لا بسكوتها ما لم يرض ولو دلالة وتوارثا قبل الفسخ ولا ولاية  
لعبد وصغير ومجنون وكافر على مسلمة وان لم يكن عصبة

فالولاية للام ثم للاخت لاب وام ثم لاب ثم لوليد الام ثم  
لذوي الارحام ثم للحاكم وللابعد التزوج بغيبه الا قرب

مسافة القصر ولا يبطل بعوده وولي المجنونة الابن الا الابن  
\* **فصل في الكفاة** \* من نكحت غير كفوء فرق الولي

ورضى البعض كالكمل وبيع المهر ونحوه رضى لا التسكوت  
والكفاة تعتبر نسباً ففرق بين الكفاء والعرب الكفاء وحرية

واسلاماً واثوان فيها كالاناء وديانة وما لا حرفة ولو  
نقصت عن مهر مثلها للولي ان يفرق او يتم مهرها ولو زوج طفله

غير كفوء او بغيان فاحش صح ولم يجز ذلك لغير الاب والجد  
والجد

**فصل ١٠** \* لابن العبر ان يزوج بنت عمه من نفسه  
 ولو كحل ان يزوج موكلة من نفسه ونكاح العبد والامة  
 بلا اذن السيد موقوف ككناج الفضولي ولا يتوقف بشرط  
 العقد على قبول نكاح غائب والمأمور بنكاح امرأة مخالفة  
 بامر آيين لا بامته \* **باب المهر** \* صح النكاح بلا ذكره  
 واقله عشرة دراهم فان ستمها او دوتها فلها عشرة بالوطء  
 او الموت وبالطلاق قبل الوطء ينصف وان لم يسمه  
 او نفاه فلها مهر مثلها ان وطئ او مات عنها والمتعة ان  
 طلقها قبل الوطء وهي ربع وخمار وملحفة وما فرض بعد  
 العقد او زيد لا ينصف وصح حطبها والحلوة بلا مرض اخل  
 وحيض ونفاس واحرام وصوره فرض كالوطء ولو مجبويا  
 او عينتا او خصيتا وتجب العدة فيها ونسخت المتعة  
 لكل مطلقه الا للمفوضة قبل الوطء وتجب مهر المثل في  
 الشغار وخدمة زوج حر للأمهار وتعليم القرآن ولها  
 خدمته لو عبدا ولو قبضت الف المهر وهبت له فطلقت  
 قبل الوطء رجعت اليها بالنصف فان لم تقبض الالف  
 او قبضت النصف وهبت الالف او وهبت الفرض المهر  
 قبل القبض او بعد فطلقت قبل الوطء لم يرجع عليها بشيء  
 ولو نكحها بالف على ان لا يخرجها او على ان لا يزوج عليها او على  
 الف ان اقامها او على الفين ان اخرجهما فان وثق واقامتها  
 فلها الالف والا فمهر المثل ولو نكحها على هذا العبد او على هذا الالف

حكم مهر الكليل بالوطة وعلى فريس او حاريج الوسط او قيمته  
وعلى ثوبيا او خمر او خنزير او على هذا الذئب من الخل فاذا هو  
خمر او على هذا العبد فاذا هو حر يجب مهر الكليل وان امرها  
العبدان واحد ما حر فمهرها العبد وفي النكاح الفاسد  
انما يجب مهر الكليل بالوطة ولم يرد على المسمى وبثت النسب  
والعدن \* ومهر مثلها يعتبر بقوم ابيها اذا استوبا سنا  
وجمالا ومالا وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وبكارة  
فان لم يوجد من الاجانب وصح ضمان الولى المهر ويطالب  
زوجها او وليها ولها منعه من الوطة والاخراج للمهر  
وان وطئها ولو اختلفا في قدر المهر حكم مهر الكليل والمتعة  
لو طئها قبل الوطة ولو في اصل المسمى يجب مهر الكليل وان  
ماتا ولو في القدر القول لورثته ومن بعث الى امراته شيئا  
فقاتل هو هدية وقال هو من المهر فالقول له في غير الهية  
للاكل ولو نكح ذمي ذمته بمينة او بغير مهر وذا جازر عندهم  
فوطئت او طلقت قبله او مات لامه لها وكذا الحريات ثمة  
ولو تزوج ذمي ذمته بخر او خنزير عين فاسمها او اسلم احد  
ها اليه والخنزير وفي غير العين لها قيمة للزوجه ومهر الكليل والخنزير  
باب نكاح الرقيق \* لم يجز نكاح العبد والامة  
والمكاتب والمدبر وامر الولد الابا ذن السيد فلو نكح عبدا  
بلا ذن بيع في مهرها وسعي المدبر والمكاتب ولم يبع فيه  
وظلقتها رجعة اجازة للنكاح الموقوف لاطلقتها او فارقتها

والاذن



والاذن بالنكاح يتناول الفاسد أيضا ولو زوج المولى  
 عبدا ما ذونا امرأة صح وهي أسوة الفراء في مهرها ومن  
 زوج أمته لا يجب عليه تبويتها فتخذه ويطلق الزوج ان  
 ظفر بها وله اجبارها على النكاح ويسقط المهر يقبل السيد  
 أمته قبل الوطء لا يقتل الحرقة نفسها قبله والاذن بالغزل  
 لسيد الامه ولو عنت أمه او مكاتبه خبرت ولو زوجها  
 حراً ولو نكحت بلا اذن فعنت نفذ بلا خيار ولو وطئ  
 قبله فالمهر له والألها ومن وطئ أمه ابنه فولدت فادعاه  
 ثبت نسبه منه وصارت أم وولد وعليه قيمتها لا عقربها  
 وقيمة ولدها ودية الجدة كدية عوة الأب حال عدمه ولو  
 زوجها اباه وولدت لم ينصر أم وولد ويجب المهر لا القيمة  
 وولدها حر \* حره قالت لسيد زوجها اعتقه عني باللف ففعل  
 فسد النكاح ولو لم تفعل باللف لا يفسد والولاء له \*

باب نكاح الكافر \* تزوج كافر بلا شهود او في  
 علة كافر وذا في دينهم جائز ثم اسلم او اعلمه ولو كانت  
 محرمة فزوق بينهما ولا ينكح مرتد او مرتدة احدا والولد  
 يتبع خير الابوين ديناً والمجوسى شرس من الكفاية ولو اسلم  
 احد الزوجين فمرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا وتزوج  
 بينهما واباؤه طلاق لا اباؤها ولو اسلم احداهما ثمة لم يبين  
 حتى تجب ثلثا ولو اسلم زوج الكفاية بغير نكاحها وتباين  
 الدارين سبب الفرقة لا السبى وتنتكح المهاجرة الكافل في الحال

بلاعة وأرثاد أحدها فسبح في الحال فإطوئة للمهر ولغيرها  
النصف إن أرثد وإن أرثدت لا والإباء نظيره ولو أرثدا

وأسلم معاً لم يثن ويأنت لو أسلم معاً **باب القسم**  
الذكر كالنثب والجريدة كالقديمة والمسئلة كالكفاية  
وللمرة ضعف الأثونيسا فمن شاء وللمرة حب وطان ربعان **وهبت لأخرى**

**كتاب الرضاع**

هو مص الرضيع من ثدي الأدمية في وقت مخصوص وحرمة  
وإن قل في ثلاثين شهراً ما حرّم بالنسب إلا أماً وأخت  
أبنة زوج مرضعة لبنها منه أي للرضيع وأبنة أخ وأبنة  
أخت وأخوة عم وأخته عمّة ونحو أخت أخيه رضاعاً ونسباً  
ولا حل بين رضيعي ثدي وبين مرضعة وولدهم رضعاً وولده  
ولدها واللبن المحلوط بالطعام لا يحرم ويعتبر الغالب  
لوماء ودواء ولبن شاة وامرأة أخرى ولبن البكر والميتة  
محرم إلا الاحتقان ولبن الرجل والشاة ولو أرضعت ضميراً  
حرمتا ولا مهر للكبيرة إن لم يطأها وللصغيرة نصفه ونحو  
يه على الكبيرة إن تعمدت النفساء والألا ويثبت بما يثبت به المالك

**كتاب الطلاق**

هو رفع القيد الثالث شرعاً بالتكاح \* تطليقها أو إحداه في  
ظهر لا وطء فيه ونكاح حتى تمضي عدها أحسن وثلاثي أشهر  
حسن وسنتي وثلاثي أشهر أو بكذا بدعي وغيره لو طوء  
تطلق للشنة ولو حائضاً وفرق على الأشهر فيمن لا تحيض

وَصَحَّ طَلَاقُهُنَّ بَعْدَ الْوَطْءِ وَطَلَاقِ الْمَوْطُوءَةِ حَائِضًا بَعْدَ عَمَلِهَا  
 فَرُاجِعُهَا وَيُطَلِّقُهَا فِي طَهْرٍ ثَانٍ وَلَوْ قَالَ لِمَوْطُوءَةٍ أَنْتِ طَالِقٌ  
 ثَلَاثًا لِلسَّنَةِ وَقَعَ عِنْدَ كُلِّ طَهْرٍ طَلْفَةٌ وَإِنْ نَوَى أَنْ يَقَعَ الثَّلَاثُ  
 السَّاعَةَ أَوْ عِنْدَ كُلِّ شَهْرٍ وَاحِدَةً صَحَّتْ \* وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ  
 عَاقِلٍ بِالْبَيْعِ وَلَوْ مَكْرَهًا وَسَكَرَانَ وَآخِرِينَ بِإِشَارَتِهِ حُرًّا أَوْ عَبْدًا  
 لِأَطْلَاقِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالنَّائِمِ وَالسَّيِّدِ عَلَى أَمْرَةِ عَيْدِهِ  
 وَاعْتِبَارُهُ بِالنِّسَاءِ وَطَلَاقِ الْحُرَّةِ ثَلَاثٌ وَالْإِمْرَةِ ثِنْتَانِ

**بَابُ الطَّلَاقِ الصَّحِيحِ** هُوَ كَانَتْ طَالِقٌ وَمُطَلِّقَةٌ وَطَلَّقَكَ  
 يَقَعُ وَاحِدَةً رُجْعَةً وَإِنْ نَوَى الْإِكْتِرَاءَ أَوْ الْإِبَانَةَ أَوْ لَمْ يَتَوَسَّأْ  
 وَلَوْ قَالَ أَنْتِ الطَّلَاقُ أَوْ أَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ طَالِقَةٌ  
 طَلَاقًا يَقَعُ وَاحِدَةً رُجْعَةً بِلَانِيَّةٍ أَوْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ  
 وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ وَإِنْ أَصْبَحَ الطَّلَاقُ إِلَى الْجِهَانِ  
 أَوْ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهَا كَالرَّقِيبَةِ وَالْعُنُقِ وَالرُّوْحِ وَالْبَدَنِ وَالْجَسَدِ  
 وَالْفَرْجِ وَالْوَجْهِ أَوْ إِلَى جُزْءٍ سَائِعٍ مِنْهَا كَيْصِفُهَا وَثَلَاثًا تَطْلُوقُ  
 إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالذَّبْرِيَّةِ وَيُصْفُ التَّطْلِيقَةَ أَوْ ثَلَاثًا طَلْفَةٌ  
 وَثَلَاثَةٌ أَنْصَابٌ فِي تَطْلِيقَتَيْنِ ثَلَاثٌ وَمِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ مَابَيْنِ  
 وَاحِدَةٍ إِلَى ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثٍ ثِنْتَانِ  
 وَوَاحِدَةٍ فِي ثِنْتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِنْ لَمْ يَتَوَسَّأْ أَوْ نَوَى الضَّرْبَ وَإِنْ  
 نَوَى وَاحِدَةً وَثِنْتَيْنِ فَثَلَاثٌ وَثِنْتَيْنِ فِي ثِنْتَيْنِ ثِنْتَانِ  
 وَإِنْ نَوَى الضَّرْبَ وَمِنْ هُنَا إِلَى السَّامِ وَوَاحِدَةً رُجْعَةً  
 وَمَكَّةَ أَوْ فِي مَكَّةَ وَفِي الدَّارِ تَخِيرٌ وَإِذَا دَخَلَتْ مَكَّةَ تَعْلِقُوا

(فصل ١٠) أنت طالق غداً أو في غد تطلق عند  
 الصبح ونية العزم تصح في الثاني وفي اليوم غداً أو غداً اليوم  
 تعتبر الأول أنت طالق قبل أن تزوجك أو أمس ونكحها  
 اليوم لغو وإن نكحها قبل أمس وقع الآن أنت طالق ما لم  
 أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت  
 وفي إن لم أطلقك أو إذا لم أطلقك أو إذا ما لم أطلقك لا  
 حتى يموت أحدهما أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق طلقت  
 هذه الطلقة أنت كذا يوم تزوجك فنكحها باللاجئ بخلاف  
 الآخر باليد أنا منك طالق لغو وإن نوى وتبين في البائن  
 والحرام أنت طالق واحدة أو لا أو مع موتي أو مع موتك  
 لغو ولو ملكها أو شقصها أو ملكته أو شقصته بطل العقد  
 فلو اشتراها وطلقها لم يقع أنت طالق بنتين مع عتق مولاك  
 إياك فأعتق له الرجعة ولو تعلق عتقها وطلقها بائناً  
 فجاء الغد لا وعدتها ثلاث حيض أنت طالق هكذا أو أشبه  
 بثلاث أصابع فهي ثلاث أنت طالق بائناً أو البتة أو غير  
 الطلاق أو طلاق الشيطان أو البدعية أو كالجمل أو شد الطلاق  
 أو كالف أو مل البيت أو تطلقه شديدة أو طويلة أو عرضة  
 فهي واحدة بائنة إن لم ينو ثلاثاً (فصل ١١) في الطلاق قبل الدخول  
 طلق غير الموطوءة ثلاثاً وقعن وإن فرق بانتهى بواحدة ولو  
 ماتت بعد الإيقاع قبل العذر لغوا ولو قال أنت طالق واحدة  
 وواحدة أو قبلها واحدة أو بعدها واحدة تقع واحدة وفي

بعد

بَعْدَ وَاحِدَةٍ أَوْ قَلْبَهَا وَاحِدَةً أَوْ مَعَ وَاحِدَةٍ أَوْ مَعَهَا وَاحِدَةً ثِنْتَانِ  
 إِنْ رَخِلَتْ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً وَوَاحِدَةً فَدَخَلْتَ تَفْعُ  
 وَاحِدَةً وَإِنْ خَرَّ الشَّرْطُ فِثْنَانِ \* **بَابُ الكِتَابَاتِ**

لَا تَطْلُقُ بِهَا إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ دَلَالَةٍ الْكَمَالِ فَتَطْلُقُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً  
 فِي أَعْتَدِي وَأَسْتَبِرِي رَجْعِكَ وَإِنِّي وَاحِدَةً وَفِي غَيْرِهَا بَانَةٌ  
 وَإِنْ تَوَيَّ ثِنْتَيْنِ وَتَضَعُ بِنِيَّةِ الثَّلَاثِ وَهِيَ بَانٌ بِنِيَّةِ بَسْمَلَةٍ  
 حَرَامٌ خَلِيَّةٌ بِنِيَّةِ تَجْمَلِكَ عَلَى غَارِبِكَ الْحَقِّي بِأَهْلِكَ وَهَيْتِكَ لِأَهْلِكَ  
 سَرَّحْتُكَ فَارْقُتُكَ أَمْرٌ كَسْبِيكَ اخْتَارِي أَنْتِ حَرَجٌ تَقْبَعِي  
 تَحْرِي أَسْتَبِرِي أَعْرَبِي أَعْرَبِي أَخْرَجِي قَوْمِي أَذْهَبِي ابْتِغَى الْأَزْوَاجِ  
 وَلَوْ قَالَ أَعْتَدِي ثَلَاثًا وَتَوَيَّ بِالْأُولَى طَلَاقًا وَبِالْبَاقِي خِصْمًا  
 صِدْقٌ وَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّ بِأَيِّ شَيْءٍ فَهِيَ ثَلَاثٌ وَتَطْلُقُ بِلِسْتِ لِبَانَةٍ  
 أَوْلَسْتُ لَكَ بَرُوجَ إِنْ تَوَيَّ طَلَاقًا وَالصَّرِيحُ يُلْحِقُ الصَّرِيحَ  
 وَالبَانُ يُلْحِقُ الصَّرِيحَ لَا البَانُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْلَقًا \*

**بَابُ تَقْوِيضِ الطَّلَاقِ** \* قَالَهَا اخْتَارِي يَتَوَيَّ  
 الطَّلَاقُ فَاخْتَارَتْ فِي مَجْلِسِهَا بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ وَلَمْ تَضَعْ نِيَّةَ  
 الثَّلَاثِ فَإِنَّ قَامَتْ وَاخْتَارَتْ فِي عَمَلٍ آخَرَ بَطَلَ وَذَكَرَ النَّسَائِيُّ  
 أَوْ الْإِخْتِيَارَ فِي أَحَدِ كَلَامَيْهِمَا شَرْطٌ فَإِنْ قَالَهَا اخْتَارِي  
 فَقَالَتْ أَنَا اخْتَارْتُ نَفْسِي أَوْ اخْتَارْتُ نَفْسِي طَلَقَتْ وَإِنْ قَالَ  
 لَهَا اخْتَارِي اخْتَارِي اخْتَارِي فَقَالَتْ اخْتَارْتُ الْأُولَى أَوْ الْوَسْطَى  
 أَوْ الْآخِرَةَ أَوْ اخْتِيَارَةَ وَقَعَ الثَّلَاثُ بِلَانِيَّةٍ وَلَوْ قَالَ طَلَقْتُ نَفْسِي  
 أَوْ اخْتَارْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيفَةٍ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ أَمْرٌ كَسْبِيكَ وَتَطْلِيفَةُ

أو اختارني تطلقه فاخترت نفسها طلقت رجعية \*  
 فصل في الأمر باليد \* امرك بيدك ينوي ثلثا قالت  
 اخترت نفسي بواجبه وقعن وفي طلقت نفسي واجله  
 واخترت نفسي بتطبيقه بانت بواجبه ولا يدخل الليل  
 في امرك بيدك اليوم وبعد غد فان ردت الامر في يومها  
 بطل امر ذلك اليوم وكان بيدها بعد غد وفي امرك بيدك  
 اليوم وغدا يدخل الليل وان ردت في يومها لم يبق في العقد  
 ولو مكثت بعد التفويض يوما ولم تقم او جلست عنه او اتكأ  
 عن فعود او عكست او دعت اباها المشورة او شهو للاثم  
 او كانت على راية فوفقت بغيرها وان سارت لا وفلك  
 كالكبت \* (فصل في المشقة) \* ولو قال لها طلق  
 نفسك ولم ينو او نوى واحدا فطلقت وقعت رجعية  
 وان طلقت ثلاثا ونواه وقعن وبانت نفسي طلقت  
 لا باخترت ولا يملك الرجوع ويتقيد مجلسها الا اذا زاد  
 متى شئت ولو قال لرجل طلق امرأتى لم يتقيد بالمجلس الا اذا  
 زاد ان شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت  
 طلقت واحدا لا في عكسه وطلق نفسك ثلاثا ان شئت  
 فطلقت واحدا وعكسه لا ولو امر بالبارئ او الرجعي فعكست  
 وقع ما امر به انت طالق لمن شئت فقالت شئت ان شئت  
 فقال شئت ينو اطلاقا او قال شئت ان كان كذا المعنى ويطل وان كان  
 له معنى طلقت انت طالق متى شئت او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت

فردت

وَرَدَّتْ الْأَمْرَ لِأَيِّدٍ وَلَا يَسْقُدُ بِالْمَجْلِسِ وَلَا تَطْلُقُ الْأَوَّاحِدَةَ  
 وَفِي كَمَا شَبَّتْ لَهَا أَنْ تَقْرُبَ الثَّلَاثَةَ وَلَا تَجْمَعُ وَلَوْ طَلَّقَتْ  
 بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ لَا يَبْقَعُ وَفِي حَيْثُ شَبَّتْ وَأَيُّنَ شَبَّتْ لَمْ تَطْلُقْ  
 حَتَّى تَشَاءَ فِي مَجْلِسِهَا وَفِي كَيْفٍ شَبَّتْ تَقَعُ رَجْعِيَّةً فَإِنْ  
 شَاءَتْ بِأَيِّهِ أَوْ ثَلَاثًا وَتَوَاهُ وَقَعَ وَفِي كَيْفٍ شَبَّتْ وَمَا شَبَّتْ  
 تَطْلُقُ مَا شَاءَتْ فِيهِ وَإِنْ رَدَّتْ أَرْتَدَّ وَفِي طَلْقٍ مِنْ ثَلَاثٍ  
 مَا شَبَّتْ تَطْلُقُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ \* **بَابُ التَّعْلِيقِ** \*  
 لَمَّا يَصْرُفُ فِي الْمَلِكِ كَقَوْلِهِ لَمَّا كُوجِبَتْهُ أَنْ زَهْرَتْ فَانْتِ طَالِقٌ  
 أَوْ مَصْنُوعًا إِلَيْهِ كَانَ نَكْحَتِكَ فَانْتِ طَالِقٌ فَيَقَعُ بَعْدَهُ فَلَوْ  
 قَالَ لِأَجْنِبِيَّ أَنْ زَهْرَتْ فَانْتِ طَالِقٌ فَيَكْفَاهُ إِنْ تَطْلُقُ  
 وَالْفَاعِلُ الشَّرْطُ إِنْ وَادَا وَإِذَا مَا وَكَلَّ وَتِي مَا  
 فِيهَا إِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ انْتَهَى الِئْمِينُ إِلَّا فِي كَمَا لَا قِضَاءَ بِهِ عُمُومًا  
 إِلَّا فَعَالٌ كَمَا قِضَاءَ كُلِّ عُمُومٍ الْأَسْمَاءِ فَلَوْ قَالَ كَمَا نَرَوْجُتْ  
 أَمْرًا يَحْتَمِلُ بِكُلِّ مَرْفَعٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ وَزَوَالَ الْمَلِكِ لَا يَبْطُلُ  
 الِئْمِينُ فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي الْمَلِكِ طَلَّقَتْ وَأَنْخَلَتْ وَالْأَلَا  
 وَأَنْخَلَتْ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي وَجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ إِلَّا  
 إِذَا رَهَنْتُ وَمَا لَا يَبْقَعُ إِلَّا مَهَا فَالْقَوْلُ لَهَا فِي حَقِّهَا كَانَ حَيْثُ  
 فَانْتِ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ وَإِنْ كُنْتُ حَيْثُ فَانْتِ طَالِقٌ وَفَلَانَةٌ  
 فَقَالَتِ حِصْنُتُ أَوْ أُحْبِكُ طَلَّقْتُ هِيَ فَقَطْ وَبِرُؤْيَةِ الِئْمِينِ  
 لَا يَبْقَعُ فَإِنْ اسْتَمَرَّ ثَلَاثًا وَقَعَ مِنْ حَيْثُ رَأَتْ وَفِي أَنْ حِصْنُتُ  
 حَيْضَةً يَبْقَعُ حَيْثُ نَظَرُ وَفِي أَنْ وَوَلَدَتْ ذَكَرًا فَانْتِ طَالِقٌ

واحدة وان ولدت اثني فثنتين فولدتها ولم يدر الاول  
 تطلق واحدة فضاء وثنتين تنزها ومضت العدة والمالك  
 بشرط لاخر الشرطين ويتبطل تجزئ الثاني تعليقه ولو  
 علق الثلاث أو العلق بالوط ولم يجب العقر بالثبوت ولم  
 يصير مرجعا به في الرجعي الا اذا اخرج ثانيا ولا تطلق في  
 ان نكحها عليك فهي طالق فتكح عليها في عدة البائن ولا في  
 انت طالق ان شاء الله متصلا وان ماتت قبل قوله ان  
 شاء الله وفي آية طالق ثلاثا الا واحدة تقع ثنتان وفي  
 الاثنتين واحدة وفي الاثلاثا ثلاثا \* باب طلاق

المريض \* طلقها رجعيًا او بائنا في مرضه ومات في عذتها  
 ورثت وبعدها لا وان ابانها بامرها او اختلفت منه  
 او اختلفت نفسها بتفويضه لم ترث وفي طلق رجعيًا  
 فطلقها ثلاثا ورثت وان ابانها بامرها في مرضه او تصادق  
 عليها في الصحة ومضى العدة فامر او اوصى لها فلها الاقراء  
 منه ومن ارثها ومن بارز رجلاً او قد ركن قبل بقود او نكح  
 فابانها ورثت ان مات في ذلك الوجه او قتل ولو حضوا  
 او في صيف القتال لا ولو علق طلاقها بفعل اجنبي او بجح  
 الوقت والتعليق والشرط في مرضه بفعل نفسه وهما في  
 مرضه او الشرط فقط او بفعلها ولا يدر لها منه وهما في المرض  
 او الشرط ورثت وفي غيرها لا ولو ابانها في مرضه فصحت  
 او ابانها فارثت فاسلمت ماتت لم ترث وان طلاقها امر



الزوج أو لاعن أو إلى امرئنا ورثت وإن آلى في صحته وبانت  
بعض مرضه لا \* باب الرجعة \* هي استدامة  
القائم في العدة ونصح في العدة إن لم يطلق ثلاثا ولو لم يرض  
براجعتك أو راجعت امرأتك وبما يوجب حرمة المصاهرة  
والإشهاد مندوب عليها ولو قال بعد العدة راجعتك فيها  
فصدقته نصح والألا كراجعتك فقالت مجيبة مضمته  
عدتي وإن قال زوج الأمة بعد العدة راجعت فيها وصدة  
سيدةها وكذبته أو قالت مضمته عدتي وأنكر القول لها  
وتنقطع إن طهرت من الحيض الأخير لعسرة وإن لم تغسل  
ولا قل لأحى تغسل أو يمضي وقت صلاة أو يتعمم وتصل  
ولو اغتسلت ونسيت أقل من عضو تنقطع ولو عضو إلا  
ولو طلق ذات حيا أو وليد وقال لم أطاها راجع وإن خلاها  
وقال لم أجامعها ثم طلقها إلا فإن راجعها ثم ولدت بعد حيا  
لأقل من عامين صححت تلك الرجعة إن ولدت فانت طالق  
فولدت ثم ولدت من بطن آخر فهي رجعة كما ولدت فانت  
طالق فولدت ثلاثة في بطنين فالولد الثاني والثالث رجعة  
والمطالبة الرجعية ثلثين وتدرج أن لا يدخل عليها حتى يود  
ولا يسافر بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي بلا حجر الوطء  
فصل \* ويصح مساننته في العدة وبعدها إلا المبالغ  
بالثلاث لو حرة وبالثلثين لو أمة حتى يطاها غير ولو لم  
ينكح صحح ونقض عدته لا يملك يمين \* وكبره بشر التحليل

وَأَنْ حَلَّتْ لِلدَّوْلِ وَتَهْدِيمِ الرُّوحِ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ  
وَأَنْ أُخْبِرَتْ مُطْلَقَةً الثَّلَاثِ بِمَضَى عِدَّتِهِ وَعِدَّةِ الرُّوحِ كَمَا  
وَالْمَدَّةُ تَحْتَمِلُهُ لَهُ أَنْ يُصَدَّقَ بِهَا أَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا \*

بَابُ الْإِبْلَاءِ \* هُوَ الْخَلْفُ عَلَى التَّرِكِ قَرِيبًا أَوْ بَعْدًا

أَشْهُرٍ أَوْ كَثُرَ كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ وَاللَّهِ  
لَا أَقْرَبُكَ فَإِنْ وَطِئَ فِي الْمَدَّةِ كَفَرَ وَسَقَطَ الْإِبْلَاءُ وَالْأَنَا  
وَسَقَطَ الْيَمِينُ لَوْ حَلَفَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَبَقِيَ لَوْ عَلَى الْأَيْدِ  
فَلَوْ نَكِحَهَا ثَانِيًا وَفَالِكًا وَمَضَى الْمَدَّةَ بِلَا فِي بَيِّنَاتٍ بِأَخْرَجَ  
فَإِنْ نَكِحَهَا بَعْدَ رُجْحِ أَحْرَمٍ تَطَلَّقَ وَلَوْ وَطِئَهَا كَفَرَ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ  
وَالْإِبْلَاءُ فِي مَا دُونَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ شَهْرَيْنِ  
وَشَهْرَيْنِ بَعْدَ هَذَيْنِ الشَّهْرَيْنِ الْإِبْلَاءُ وَلَوْ مَكَتَ يَوْمًا قَالَ  
وَاللَّهُ لَا أَقْرَبُكَ شَهْرَيْنِ بَعْدَ الشَّهْرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ أَوْ قَالَ وَاللَّهُ  
لَا أَقْرَبُكَ سَنَةً أَوْ قَالَ بِالْبَصْرَةِ وَاللَّهُ لَا أَدْخُلُ مَكَّةَ  
وَهِيَ بِهَا لَا وَإِنْ حَلَفَ بِحُجٍّ أَوْ صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ عِتْقٍ أَوْ طَلَاقٍ  
أَوْ حَيْثُ مِنَ الْمَطْلُوقَةِ الرَّجْعِيَّةِ فَهُوَ مُؤْتَى وَمِنْ الْمُبَانِنَةِ وَالْأَجْنَبَةِ  
لَا \* وَمَدَّةُ الْإِبْلَاءِ الْأُمَّةُ بِشَهْرَيْنِ وَإِنْ عَجَزَ الْمُؤْتَى عَنْ وَطِئِهَا  
بِمَرَضٍ أَوْ مَرَضِهَا أَوْ بِالرِّبِّ أَوْ بِالصِّغْرِ أَوْ بِعَدَمِ مَقْضَاهُ فَمَنْ  
أَنْ يَقُولَ فَتُتَّيْمَهَا وَإِنْ قَدَّرَ فِي الْمَدَّةِ فَمَنْهُ الْوَطْءُ أَنْتَ  
عَلَى حَرَامِ الْإِبْلَاءِ إِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ أَوْ لَمْ يَنْوِشْهُ وَظَهَرَ أَنْ نَوَاهُ  
وَكَذَبَ إِنْ نَوَى الْكُذْبَ وَبَيَّضَهُ إِنْ نَوَى الطَّلَاقَ وَتَلَاوَتْ  
إِنْ نَوَاهُ وَفِي الْقَتْلِ إِذَا قَالَ لَأَمْرًا أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ وَالْحَرَامُ

عنده طلاق ولكن لم ينو طلاقا وقع الطلاق \*

**باب الخلع** \* هو الفصل من النكاح الواقع به وبالطلاق على مال طلاق بائن وتزيمها المأل وكردله أخذ شيء إن نشز وإن نشزت لا وما صلح مهر أصح بدل الخلع فإن خالعتها أو طلقها بغير أو خذير أو مبيته وقع بائن في الخلع رجعي في غيره محانا كخالعني على ما في يدي ولا شيء في يديها وإن زادت من مال أو من دراهم زدتها مهرها أو ثلاثة دراهم وإن خلع على عبد ابن لها على أنها برية من صمانه لم تبرأ قالت طلقني ثلاثا بالف فطلق واحدة له ثلث الألف وبانت وفي على الف وقع رجعي محانا طلقني نفسك ثلاثا بالف أو على الف فطلقت واحدة لم يقع شيء أنت طالق بالف أو على الف فقبلت لزم وبانت أنت طالق وعلك الف أو أنت حر وعلك الف فطلقت وعشق محانا وصح شرط الخيار لها في الخلع لأنه طلقك أمس بالف فلم تقبلي وقالت قبلت صدق بخلاف البيع ونسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح حتى لو خالعتها أو بارأها بمال معلوم كان للزوج ما سمت له ولم يبق لأحد مما قبل صاحبه دعوى في المهر مقبوضا كان أو غير مقبوض قبل الدخول بها أو بعده وإن خلع صغيرته بما لها لم يجر عليها وطلقت ولو بالف على أنه

صمان من طلقت والألف عليه \* **باب الظهار**

هو تشبيه المنكوحه بحرسمة عليه على التأييد \* حرر الوطء ورواها  
 بآنت على كظها أي حتى يكفر فلو وطئ قبله استغفرته فقط  
 وعوده عزمه على وطئها وبتطها وخذنها وفرجها كظها  
 وأخته وعمته وأمه رضاعا كما به ورأسك وفرجك ورفيقك  
 ووجحك وبنصفك وثلك كانت وإن نوى بآنت على مثل  
 أمي برا أو ظهارا أو طلاقا فكما نوى والالغا وبآنت على  
 حرامه كما في ظهارا أو طلاقا فكما نوى وبآنت على حرامه  
 كظها أي طلاقا أو ابلاء فظهار ولا ظهار إلا من زوجته  
 فلو نكح امرأة بلا أمرها فظاهر منها فآنت بطل آنت على

كظها أي ظهار منهن وكفر لكل \* فصل في الكفارة  
 هي تحرير رقبة ولم يجز الأعمى ومقطوع البدن أو إتيانها منهما  
 أو الرخلين والخمسون والمدبر وأم الولد والمكاتب الذي أدى  
 فإن لم يؤد شيئا أو اشترى قريبا نأويا الكفارة أو حرر نصف  
 العبد عن كفارته ثم حرر باقية عنها صح وإن حرر نصف عبد  
 مشترك وضمن باقية أو حرر نصف عبد ثم وطئ التي نظر  
 منها ثم حرر باقية لا فإن لم يجد ما يعين صام شهرين متتابعين  
 ليس فيهما رمضان وأيام منسفة فإن وطئها فيها نكح  
 أو تومنا سبأ أو أفسر استأنف الصوم ولم يجز للعبد  
 إلا الصوم وإن أطلع أو أعقب عنه سيده فإن لم يستطع  
 الصوم أطلع سبئ فقيرا كالنظرة أو قيمته فلو أقر غيره  
 أن يطلع عنه من ظهار ففعل صح وتصح الإباحة في الكفارة

والغنية

والفدية دون الصدقات والعشير والسرط غداً أن  
 او عشا إن مشبعان أو غداً وعشاء فإن أعطى فقيراً  
 شهرين صحح ولو في يوم لا إلا عن يومه ولا يستأنف بوظيفها  
 في جلال الإطعام ولو أطمع عن ظهارين سبتين فقيراً  
 كل فقير صاعاً صحح عن واحد وعن افطار وظهار او حرز  
 عبد بن عن ظهارين ولم يعان مع عنها ومثله الصبا والإطعام  
 وإن حرز عن مارقة أو صاع شهرين صحح عن واحد وعن ظهار

وقيل لا \* باب اللعان \* هي شهادات

مؤكدات بالآيمان مقرونة باللعين قاعة مقام حد القذف  
 في حقه ومقام حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا  
 وصحها شاهدان وهي ممن يحد قاذفها ونفى نسب الولد  
 وطالبت به بموجب القذف وجب اللعان فإن أتى خيس حتى  
 يلاعن أو يكذب نفسه فحد فإن لاعن وجب عليها اللعان  
 فإن أتت خيس حتى تلاعن أو تصدقه فإن لم تصدقها  
 حد وإن صلح وهي مما لا يحد قاذفها فلا حد ولا لعان  
 وصفته ما نطق به النقص فإن التعان بانتهى نفي الحاكم  
 وإن قذف بولد نفي نسبه والحقه بأمره فإن أكدت نفسه  
 حد وله أن يتكلمها وكذا إن قذف غيرها فحد أو زنت فحد  
 ولا لعان بقذف الأخرس ونفى الحمل وتلاعنا بزنيب  
 وهذا الحمل منه ولم ينف الحمل ولو نفي الولد عند التهنئة  
 وأتبع آله الولادة صحح وبعد لا ولا عن فيها وإن نفي

أَوْلُ التَّوَامِينِ وَأَقْرَبُ الثَّانِي حُدُّ وَإِنْ عَكَسَ لَاعِنْ وَثَبَتْ نِسْبَتُهُمَا فَيُقَرَّبُ  
 بَابُ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ \* هُوَ مَنْ لَا يَصِلُ إِلَى النِّسَاءِ  
 أَوْ يَصِلُ إِلَى الثَّيِّبِ دُونَ الْإِبْكَارِ \* وَجَدَتْ زَوْجَهَا مَجْبُورًا  
 فَرَفَّ فِي الْحَالِ وَأَجَلَ سِتَّةَ لَوْ عَيْنَيْهَا أَوْ خِصْمًا فَإِنْ وَطِئَ  
 وَالْإِبَانَةُ بِالتَّفْرِيقِ إِنْ طَلَبْتَ فَلَوْ قَالَ وَطِئْتُ وَأَنْكَرْتُ  
 وَقُلْتُ بَيِّنَةٌ خَرَبْتُ وَإِنْ كَانَتْ تَيْسًا صَدَّقَ بِحَلْفِهِ وَإِنْ  
 اخْتَارَتْهُ بَطَلَ حَقُّهَا وَلَمْ يُخَيَّرْ أَحَدًا بِعَيْبِ بَابِ الْعَدَّةِ  
 هِيَ تَرْبِصُ بِلِزْمِ الْمَرْأَةِ بِسَبَبِ زَوَالِ النِّكَاحِ الْمُنَاكِدَةِ بِالْإِدْخَالِ وَالْمَوْتِ \*  
 عِدَّةُ الْحَيَّةِ لِلطَّلَاقِ أَوْ الْفَسْخِ ثَلَاثَةُ أَشْهُارٍ أَوْ حَيْضٌ أَوْ ثَلَاثَةُ  
 أَشْهُارٍ إِنْ لَمْ تَحْضِ وَلِلْمَوْتِ أَرْبَعَةُ أَشْهُارٍ وَعَشْرٌ لِلرَّامَةِ \*  
 قُرْآنٍ وَنِصْفِ الْمَقْدَرِ وَالْحَامِلِ وَضَعُهُ وَزَوْجَةِ الْفَارِ  
 ابْعَدَ الْأَجْلَينِ وَمَنْ عَنَقَتْ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ لَا الْبَائِسِ  
 وَالْمَوْتِ كَالْحَرَمِ وَمَنْ عَادَ دَمَهَا بَعْدَ الْأَشْهُارِ الْحَيْضِ  
 وَالْمَنْكُوحَةِ نِكَاحًا فَاسِدًا وَالْمَوْطُوءَةَ بِشِبْهِةٍ وَأُمُّ الْوَالِدِ  
 الْحَيْضِ لِلْمَوْتِ وَغَيْرِهِ وَزَوْجَةُ الصَّغِيرِ الْحَامِلِ عِنْدَ مَوْتِهِ  
 وَضَعُهُ وَالْحَامِلُ بَعْدَ الشُّهُورِ وَالنَّسَبُ مُسْتَقِيمٌ فِيهِمَا  
 وَلَمْ تَعْتَدْ بِحَيْضٍ طَلَقَتْ فِيهِ وَيَحْتَجُّ عِدَّةَ أُخْرَى بِوَطْءِ  
 الْمُعْتَدَّةِ بِشِبْهِةٍ وَتَدَاخَلْنَا وَالزَّوْنُ مِنْهُمَا وَيَتَمُّ الثَّانِيَةُ  
 إِنْ نَمَتِ الْأُولَى وَمِمَّا أَلْعَدَّةُ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ وَفِي  
 النِّكَاحِ الْفَاسِدِ بَعْدَ التَّفْرِيقِ أَوْ الْعَزْمِ عَلَى تَرْكِ وَطْئِهَا  
 وَإِنْ قَالَتْ مَضَيْتُ عِدَّتِي وَكُذِبَ بِهَا الزَّوْجُ فَالْقَوْلُ لِحَامِلِ الْخَلْفِ

ولو

ولو نكح معتدته وطلقها قبل الوطء وجب مهر تام وعنده  
 مبتدأه ولو طلق ذمياً ذميمة لم تعد فصلاً  
 تحلُّ معتد البت والموت بترك الزينة والطيب والكحل  
 والذهن الأبعدر والحناء وليس المعصفر والمزغفر  
 إن كانت بالغة مسئلة لامعتن العنق والنيكاح الفاسد  
 ولا تحطب معتدته وضح التعريض ولا يخرج معتدته الطلاق  
 من بينها ومعتد الموت يخرج يوماً وبعض الليل وتعدان  
 في بيت وجبت فيه إلا أن يخرج أو يهدم بآنت أو مات  
 عنها في سفر وبينها وبين مضرها أقل من ثلاث رجعت اليه  
 ولو ثلاثه رجعت أو مضت معها ولي أولاً ولو في مضر

تعدتة فخرج بحرمه \* باب ثبوت النسب  
 ومن قال إن نكحها فهي طالق فولدت لسبعة أشهر منذ نكحها  
 لزمن نسبه ومهرها ويثبت نسب ولد معتدته الرجعي  
 وإن ولدت لأكثر من سنتين ما لم يفر بمجنى العدة وكانت  
 رجعة في أكثر منهما لا في أقل منهما والبت لأقل منهما  
 والآلا إلا أن يدعيه والمراهقة لأقل من تسعة أشهر  
 والآلا والموت لأقل منهما والمقرة بمضيهما لأقل من ستة  
 أشهر من وقت الإقرار والآلا والمعتد إن حذت  
 ولادتها بشهادة رجلين أو رجل وأمرأتين أو حبل ظاهر  
 أو اقرار به أو تصديق الوارثة والمنكوحة لستة أشهر  
 فصاعداً إن سكت وإن حذت بشهادة امرأة على الولادة

فان ولدت ثم اختلفا فقالت نكحتي مذمسة اشهر  
 وادعى الاقل فالقول لها وهو انسه ولو علق طلاها بولادتها  
 وشهدت امرأة على الولادة لم تطلق وان كان اقر بالحمل  
 طلقت بلا شهادة واكثر من الحمل سنتان واولها سنة  
 اشهر فلونك امة فطلقتها واشترها فولدت لاقل من سنة  
 اشهر منه لزمه والا لا ومن قال لامته ان كان في بطنك  
 ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة فهي ام وولد ومن قال  
 لغلام هو ابني ومات فقالت امة انا امراته وهو انسه برثانه  
 فان جهلت حر بها فقال وارثه انت ام وولد ابني فلا ميراث لها \*

**باب المصانة \*** احق بالولد امة قبل

الفرقة وبعدها ثم ام الام ثم ام الاب ثم الاخت لابي وام  
 ثم لام ثم لابي ثم الخالات كذلك ثم العمات كذلك ومن نكحت  
 غير محرمة سقط حقتها ثم يعود بالفرقة ثم العصبا بترتيبهم  
 والام والجد احق به حتى يستغني وقد تسبع سنين واما  
 حتى تحيض وغيرها احق بها حتى تستهي ولاحق للامة وام  
 الولد مال تعتقا والذمية احق بولدها المسلم مال يعقل  
 دينا ولا خيار للولد ولا نساء مطلقا بولدها الا الى وطنها

**باب النفقة \*** تجب النفقة

للزوجة على زوجها والكسوة بعذر حالها ولو مانعة نفسها  
 لغير لاناسرة وصغيرة لا توطأ ومحبوسة بدني ومغضوبة  
 وحاجة مع غير الزوج ومرضية لم تزف ولخادمها المومسرا



ولا يفرق بعجز عن النفقة وتوفر بالاستدانة عليه وتمه  
 نفقة البسار بطرقه وإن قضى بنفقة الأعمش ولا تجب  
 نفقة مضت إلا بالقضاء أو الرضى ويموت أحدهما سقط  
 المقضية ولا ترد المعجزة وسبع الفين في نفقة زوجته  
 ونفقة الأمة المنكوحة إنما تجب بالشوثة والسكنى في بيت  
 خال عن أهله وأهلها ولهم النظر والكلام معها وفرض  
 لزوجة الغائب وطفله وأبويه في مال له عند من يقربه  
 وبالزوجة ويؤخذ قبل منها ولعندة الطلاق لا الموت  
 والمغصبة وردتها بعد البت تسقط نفقتها لا يمكن ابنه  
 ولطفله الفقير ولا تجزأه لترضع ويستأجر من ترضعه  
 عندها أئمة لو منكوحة أو معدة وهي حتى بعد ما لم  
 تطلب زيادة ولا بويه وأجداره وجدانه لو فقراء ولا نفقة  
 مع اختلاف الدين إلا بالزوجة والولادة ولا يشارك  
 الأب والولد في نفقة ولله وأبويه أحد ولقريب محرم فقير  
 عاجز عن الكسب بقدر الإرث لو موسراً وصح بيع عرض ابنه  
 لا عقاره للنفقة ولو أنفق مؤدعه على أبويه بلا أمر ضمن ولو  
 أنفقا ما عندهما لا ولو قضى بنفقة الولادة والقريب  
 ومضت مدة سقطت إلا أن يأذن القاضي بالاستدانة  
 للملوكه فإن أبي ففي كسبه والآمر يتبعه -

(كتاب الاعناق)

هو إثبات القوة الشرعية في المملوك ويصح من حر مملوك

لمألوكة بانت حر أو بما عتد به عن البدن وعتيق ومعتق  
 ومحرر وحررتك وأعتقتك نواه أولاً وبلا مالك ولارق  
 ولا سبيل لي عليك إن نوي وبهذا أبي أو أبي أو أمي وهذا  
 مولائي أو بامولاي أو باحر أو باعتيق لابن ابني أو ابني  
 ولا سلطان لي عليك والفاظ الطلاق وأنت مثل الحر  
 وعتق بما أنت الأحر وبملك قريب محرم ولو كان المالك  
 صبياً أو مجنوناً أو تخر بروجه الله تعالى وللشظا وللصم  
 وبكره وشكر وإن أضافه إلى ملك أو شرط صح ولو حررت  
 حاملاً عتقا وإن حررت عتق فقط والولد يبع الأم في الملك  
 والمريضة والرق والتدبير والاستيلاء والكتابة ووكد الأموة

من سترها حر \* باب من العتد يعتق بعضه  
 من أعتق بعض عبده لم يعتق كله وسعى له فيما بقي وهو  
 كالمكاتب وإن أعتق نصيبه فليشركه أن يحرر أو يستسعى  
 والولاء لهما أو يضمن لو موثراً أو رجع به على العبد والولاء له  
 ولو شهد كل يعتق نصيب صاحبه سعى لهما ولو علق أحد هاتفه  
 بفعل فلان عتداً وعكس الآخر ومضى العبد ولم يدر عتق  
 نصيبه وسعى في نصيبه لهما ولو حلف كل واحد يعتق عبده  
 لم يعتق واحد ولو ملك رجل ابنه مع آخر عتق حظه  
 ولم يضمن ويشركه أن يعتق أو يستسعى وإن اشترى  
 نصيبه أجنبي ثم الابن ما بقي فله أن يضمن الابن أو يستسعى  
 وإن اشترى نصيب ابنه ممن يملك كله لا يضمن لبايعه

عند المؤسرين دبره واحد وحرره آخر ضمن السائت المدبر  
 والمدبر العتيق ثلثه مدبر الاما صين ولو قال لشريكه  
 امر ولدك وانكر تخذمه يوماً وتوقف يوماً وما لا كرم ولد  
 تقوم فلا يضمن احد الشريكين باعترافها له اعبد قال لا يشتر  
 احد كما حره فخرج واحد ودخل آخر وكره ومات بلا بيان  
 عتق ثلاثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين ولو في  
 المرض قسم الثلث على هذا والبسع والموت والتحرير والتدبير  
 بيان في العتق المبهمة لا الوطاء وهو الموت بيان في  
 الطلاق المبهمة ولو قال اول ولد تلدينه ذكراً  
 فانت حرة فولدت ذكراً وانثى ولم يدر الاول رقاً  
 الذكر وعتق نصف الام والانتى ولو شهد انه حر احد  
 عنده او اتمته لغت الا ان تكون في وصية او طلاق

مبهم \* باب الحلف بالعتق  
 ومن قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي يومئذ حر عتق  
 ما يملك بعده به ولو لم يقل يومئذ لا والمملوك لا يتناول  
 الحلف كل مملوك لي او املكه حر بعد غد او بعد موتي  
 يتناول من ملكه مذحلف فقط وموتنه عتق من ملك بعد

من ثلثه ايضاً \* باب العتق على جعل \*  
 حرر عبدك على مال فقبل عتق ولو عتق عتقه باذنيه صار  
 ما ذواتا وعتق بالخلية وان قال انت حر بعد موتي بالف  
 فالقبول بعد موتيه ولو حرره على خدمته سنة فقبل عتق

وَحَدَمَهُ فَلَوْ مَاتَ تَحْتَ قِمَّتِهِ وَلَوْ قَالَ أَعْتَقَهَا بِأَلْفٍ عَلَى  
أَنَّ تَزْوِجَهَا ففَعَلَ فَأَبَتْ أَنْ تَزُوجَهُ عَتَقَتْ بِحَاجَاتِهَا  
وَلَوْ زَادَ عَنِّي قِسْمَ الأَلْفِ عَلَى قِيمَتِهَا وَمِثْلُهَا وَيُجِبُ مَا أَضَافَ

القِئْمَةَ فَقَطْ \* بَابُ التَّدْبِيرِ \* هُوَ تَعْلِيقُ  
العِتْقِ بِمُطْلَقِ مَوْتِهِ كَأَزَامَتِ فَأَنْتَ حُرٌّ وَأَنْتَ حُرٌّ تَوْمَ أَمْرٍ  
أَوْ عَنِ ذُبُرٍ مِثْلِي أَوْ مَدِيرٍ أَوْ دَبْرَتِكَ فَلَا بَيْعَ وَلَا يَوْهَبَ  
وَيُسْتَحْدَمُ وَيُؤَجَّرُ وَتَوْطَأُ وَتَسْعُ وَبِمَوْتِهِ عَتَقَ مَنْ تَلَّيْتَهُ  
وَسَعَى فِي تَلْسِيهِ لَوْ فَنَهَرَ أَوْ كَلَهُ لَوْ مَدَّ يَدَيْهَا وَبَيْعَ لَوْ قَالَ  
أَنَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِي أَوْ سَمِي أَوْ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ  
بَعْدَ مَوْتِ فُلَانٍ وَيَعْتَقُ إِنْ وَجِدَ الشَّرْطَ \*

بَابُ الأَسْتِئْذَانِ \* وَلِدَتْ أُمَةٌ مِنَ السَّيِّدِ لِم  
مَمْلُوكٍ وَتَوْطَأُ وَيُسْتَحْدَمُ وَتُؤَجَّرُ وَتُزَوَّجُ فَإِنْ وَوَلَدَتْ بَعْدَ  
بُنْتُ نِسْبَهُ بِلَادِ عَوْفٍ بِجِلَافِ الأَوَّلِ وَأَنْفَى بِنَفْسِهِ وَعَقَّتْ  
بِمَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَلَمْ تَسْعَ لِعَرِيمٍ وَلَوْ أَسْلَمَتْ أُمٌّ وَلِدَ النَّصْرَ  
سَعَتْ فِي قِيمَتِهَا وَإِنْ وَوَلَدَتْ بِتَكَاحٍ فَمَلَكَا أُمٌّ وَلِدَهُ  
وَلَوْ أَدَّعَى وَوَلَدَتْ أُمَةٌ مُشْرِكَةٌ بُنْتُ نِسْبَهُ وَهِيَ أُمٌّ وَلِدَهُ وَإِنْ  
نَضَفَ قِيمَتَهَا وَنَضَفَ عَقْرَهَا لِأَقِيمَتِهِ وَإِنْ ادَّعَاهُ مَعَا  
بُنْتُ نِسْبَهُ مِنْهُمَا وَهِيَ أُمٌّ وَلِدَهَا وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَضَفُ  
العُقْرِ وَتَقَاصَا وَوَرِثَ مِنْ كُلِّ بَارِثِ ابْنٍ وَوَرِثَا مَنَّهُ  
إِرْثَ أَبِي وَلَوْ أَدَّعَى وَوَلَدَتْ أُمَةٌ مَكَاتِبَهُ وَوَصَدَقَهُ المَكَاتِبَ  
لِزَمَ النِّسْبَ والعُقْرُ وَقِيمَةُ الوَلَدِ وَلَمْ تَصِرْ أُمٌّ وَلِدَهُ

وإن كذبه لم يثبت التَّسَبُّبُ \*

\* (كتاب الأيمان) \*

اليمين تقوية أحاطت في الخبر بالمفسد به فحلفه على ما مضى  
كذباً بعداً عموس وظناً لغوياً ثم في الأول دون الثاني  
وعلى آتٍ منعقد وفيه الكفارة فقط ولو مكرهاً  
أوناسياً أو حنت كذالك واليمين بالله والرحمن والرحيم  
وعزتي وجلالي وكبريائي وأقسمه وأحلف وأشهد وإن  
لم يقبل بالله ولعمر الله وأمر الله وعهد الله وميثاقه وعلى  
نذرتي أو نذرتي لله وإن فعل كذا فهو كافر لا يعلمه وعضبه  
وسخطه ورحمته والنبي والقرآن والكعبة وحق الله وإن  
فعلته فعلى عضبه وسخطه أو أنا زان أو سارق أو شارب  
خمر أو أكل ريباً وحرقة الباء والواو والتاء وقد تضمن  
وكفارة تحريم رقية أو إطعام عشرة مساكين كما في  
الظهار أو كسوتهم بما ستر عامة المدن فإن عجز عن  
أحدها صام ثلاثة أيام متتابعة ولا يكفر قبل الحنث  
ومن حلف على معصية ينبغي أن حنث ونكرو ولا كفارة  
على كافر وإن حنث مسلماً ومن حرم مملكه لم يحرم وإن  
استباحه كفر كل حل على حرام على الطعام والشراب  
والفتوى على أنه تبين أفرانه بلائيه ومن نذر نذر  
مطلقاً أو معلقاً بشرط ووجد وفيه ولو توصل بحلفه <sup>بشأنه</sup> والله  
باب اليمين في الدخول والخروج والسكنى والأشياء غير ذلك

حَلْفًا لَا يَدْخُلُ بَيْتًا لَا يَحْتَسُّ بِدُخُولِ الْكَيْبَةِ وَالْمَسْجِدِ  
 وَالْبَيْعَةِ وَالْكِنِيسَةِ وَالذَّهْلِيَّ وَالظَّلَّةَ وَالصُّقْفَةَ  
 وَفِي دَارٍ أَوْ دَخُولِهَا خَيْرٌ وَفِي هَذِهِ الدَّارِ يَحْتَسُّ وَإِنْ بَنِيَ  
 دَارًا أُخْرَى بَعْدَ الْإِهْتِدَامِ وَإِنْ جُعِلَتْ بَسْتَانًا أَوْ مَسْجِدًا  
 أَوْ حَمَامًا أَوْ بَيْتًا لَأَهْدَى الْبَيْتِ فَهَيْدَةٌ أَوْ بِنَى آخِرٌ وَالْوَاقِفُ  
 عَلَى السُّطْحِ دَاخِلٌ وَفِي طَاقِ الْبَابِ لَا وَدَوَامُ النَّبِيِّ وَالرُّكُوبِ  
 وَالسُّكْنَى كَالْإِنْتِشَاءِ لِادْوَامِ الدُّخُولِ لَا يَسْكُنُ هَذِهِ  
 الدَّارَ أَوِ الْبَيْتَ أَوْ الْمَجْلَةَ فَخَرَجَ وَبَقِيَ مَتَاعُهُ وَأَهْلُهُ حَيْثُ  
 بِخِلَافِ الْمَضْرُوبِ لَا يَخْرُجُ فَأَخْرَجَ مَحْمُولًا بِأَمْرِهِ حَيْثُ وَبِرِضَاهُ  
 لَا بِأَمْرِهِ أَوْ مَكْرَهُهَا إِلَّا كَلَّا يَخْرُجُ إِلَّا إِلَى حَازِرِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا  
 ثُمَّ أُنِيَ حَاجَةٌ لَا يَخْرُجُ إِلَّا يَنْتَهَبُ إِلَى مَكَّةَ فَخَرَجَ بِرُيْدَتِهَا  
 ثُمَّ رَجَعَ حَيْثُ وَفِي لَا يَأْتِيهَا إِلَّا لِيَأْتِيَنَّهَا فَلْيَأْتِهَا حَتَّى تَمَاتَ  
 حَيْثُ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ لِيَأْتِيَنَّهَا إِنْ أَسْتَطَاعَ فَمَنْ أَسْتَطَاعَهُ  
 الصَّحَّةُ وَإِنْ تَوَيَّ الْقَدْرَةَ دِينَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِطِ  
 كُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ بِخِلَافِ الْآنَ وَحَتَّى وَلَوْ أَرَادَتْ الْمَرْوَجُ  
 فَقَالَ إِنْ خَرَجْتَ أَوْ ضَرَبَ الْعَبْدُ فَقَالَ إِنْ ضَرَبْتَ تَقْدِيرَهُ  
 كَأَجْلِيسٍ فَتَعَدَّ عُنْدِي فَقَالَ إِنْ تَعَدَّيْتُ وَمَرَّكَ عِنْدِي  
 كَرَّكَ فِي الْحَنْتِ إِنْ تَوَيَّ وَلَا دِينَ عَلَيْهِ \* بَابُ

الْبَيْتِ فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَاللِّبَاسِ وَالْكَلَامِ  
 لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الثَّمَلَةِ حَيْثُ بِبَيْتِهَا وَلَوْ عَمِلَ الشَّرُّ وَالطَّرُّ  
 وَاللَّبَنَ لَا يَحْتَسُّ بِرُطْبِهِ وَمَمْرِهِ وَسِيرَارِهِ بِخِلَافِ هَذَا الصَّحِيحِ

وَهَذَا الْحَلُّ لَا يَأْكُلُ نُسْرًا فَكُلْ رُطْبًا مَحْتًا وَفِي لَا يَأْكُلُ رُطْبًا  
 أَوْ نُسْرًا أَوْ لَا يَأْكُلُ رُطْبًا وَلَا نُسْرًا حَيْثُ بِالْمَذِيبِ وَلَا يَحْتَّ بِشَرَاءِ  
 كِبَاسَةٍ فِيهَا رُطْبٌ فِي لَا يَشْتَرِي رُطْبًا وَسَمَكٌ فِي لَا يَأْكُلُ كَمَا وَحَى الْخَيْرُ  
 وَالْأَنْشَانُ وَالْكَبِدُ وَالْكَرْبَشُ ثُمَّ وَبَشْرَةُ الظَّهْرِ فِي شَيْءٍ وَبِالْيَمِينِ  
 فِي كَمَا أَوْ شَيْءًا وَبِالْخَيْرِ فِي هَذَا النَّسْرِ وَفِي هَذَا الدَّقِيقِ حَيْثُ  
 يَحْتَبِرُهُ لِاسْتِقْفِهِ وَالْخَيْرُ مَا عَتَادَهُ بِلَدُنْهُ وَالسُّوَاءُ وَالطَّبِيعُ  
 عَلَى اللَّحْمِ وَالرَّأْسِ مَا يَبِيعُ فِي مَضْرَبِهِ وَالْفَاكَةُ التَّفَاحُ وَالْبَطِخُ  
 وَالْمِشْمِشُ لَا الْعَيْبُ وَالزَّمَانُ وَالرُّطْبُ وَالْقَتَاءُ وَالْحِنَانُ  
 وَالْإِدَامَةُ مَا يَضْرِبُ بِه كَالنَّخْلِ وَالْمِلْحُ وَالزَّيْتُ لَا اللَّحْمُ وَالْبَيْضُ  
 وَالْحَبْنُ وَالْعَدَاءُ الْأَكْلُ مِنَ الْغَرِّ إِلَى الظَّهْرِ وَالْعِشَاءُ عِنَمَهُ  
 إِلَى النِّصْفِ اللَّيْلِ وَالسُّحُورُ مِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ إِنْ لَبَسْتَ أَوْ كَلْتَ  
 أَوْ شَرِبْتَ وَتَوَى مَعْنَاكَ يُصَدِّقُ أَصْلًا وَلَوْ زَادَ نَوْمًا  
 أَوْ طَعَامًا أَوْ شَرَابًا دَيْنٌ لَا يَشْرَبُ مِنْ دَجَلَةٍ عَلَى الْكَرْبَعِ  
 بِخِلَافٍ مِنْ مَاءِ دَجَلَةٍ إِنْ لَمْ اشْرَبْ مَاءَ هَذَا الْكَوْزِ الْيَوْمَ فَلَا  
 وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ كَانَ فَصَبْتُ أَوْ أَطْلَقُ وَلَا مَاءَ فِيهِ لَا يَحْتَّ  
 وَإِنْ كَانَ فَصَبْتُ حَيْثُ حَلَفَ لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءُ أَوْ لِيَقْلَبَنَّ  
 هَذَا الْحَيُّ ذَهَبًا حَيْثُ لِلْحَالِ لَا يَكْفِيهِ فَنَادَاهُ وَهُوَ نَائِمٌ  
 فَأَيَّقْتُهُ أَوْ الْأَبَادِيَةَ فَأَذِنَ وَلَمْ يَعْلَمْ فَكَلَّمَ حَيْثُ لَا يَكْفِيهِ  
 شَهْرًا فَهُوَ مِنْ حِينَ حَلَفَ لَا يَتَكَلَّمُ فَفِي الْقُرْآنِ أَوْ سَخَّرَ مَحْتًا  
 يَوْمَ أَكْرَمْنَا عَلَى الْعَرَبِينَ فَانْ عَنَى النَّهَارَ خَاصَّةً صَدَّقَ  
 وَبَلِيَّةٌ أَكَلَتْ عَلَى اللَّيْلِ إِنْ كَلَّمَهُ إِلَّا أَنْ يَقْدُرَ زَيْدًا أَوْ حَتَّى

أولاً أن يأذن أَوْحَى فكذا فكراً قبل قدومه وإذنيه  
 حَيْثُ وبعد هالاً وإن مات زَيْدٌ سَقَطَ الخلفُ لِأبٍ كَلِ  
 طَعَامِ فلانٍ أو لا يدخل داره أو لا يلبس ثوبه أو لا يخرج  
 دابته أو لا يركب عبده إن أشار وزال مملكه وفعل لا يَحْتِ  
 كما في المتجدد وإن لم يُسِرْ لم يَحْتِ بعد الزوال وحيث  
 بالمتجدد وفي الصديق والزوجة في المشار حيث بعد  
 الزوال وفي غير المشار لا وحيث بالمتجدد لا كَلِمَ  
 صاحبه هذا الطلسمان فباعه وكلمه حيث الزمان والحين  
 ومثلهما سنة أشهر والذهر والأندالمر ودهر مجمل  
 والايام وايام كثير والسهور والشئون عشرة ومثلهما

ثلاثة \* باسم البمين في الطلاق والعقاق

إن ولدت فانت كذا حيث بالميت بخلاف فهو حر فولدت  
 ولداً ميتاً ثم أخرجتاً عتق المحي وخذ أول عبد أملكه  
 فهو حر فملك عبداً عتق ولو ملك عبدين معاً ثم أحر  
 لا يعتق واحداً منهم ولو زاد وخذ عتق الثالث ولو قال  
 أحر عبد أملكه فهو حر فملك عبداً فمات ثم يعتق ولو أشرى  
 عبداً ثم عبداً فمات عتق الآخر من مملك كل عبد بشر في  
 بكذا فهو حر ففسره ثلاثة متفرقون عتق الأول وإن  
 يسروهم معاً عتقوا وصح شراء أسبه للكفاية لا شراء من  
 حلف بعتقه وأمر ولد إن شربت أمة فهي حر صح لو  
 في مملكه والألا كل مملوك لي فهو حر عتق عبده وأمهات



اولاده ومدبروه لامكانتوه هذ طالق او هذ وهذ  
طلقت الاحيرة وخبرني الاوليين وكذا العتق والامرار

باب العيين في البيع والشراء والنزوح والصو والصلاة وغيره  
ما يحث بالمباشرة لا بالامر البيع والشراء والاجارة  
والاستيجار والصلح عن مال والقسمة والخصومة وضرب  
الولد وما يحث بهما النكاح والطلاق والخلع والعتق  
والكفاية والصلح عن ذم عمه والهبة والصدقة والقرض  
والاستيفاض وضرب العبد والذبح والبناء والحطاطة  
والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء  
الدين وقبضه والكسوة والحمل ودخول اللام على البيع  
والشراء والاجارة والصباغة والحطاطة والبناء كان  
بعث لك ثوبا لاختصاص الفعل بالمحلو فيه بان كان  
باخره كان ملكه اولا وعلى الدخول والضرب والاكل والشرب  
والعين كان بعث ثوبا لك لاختصاصها به بان كان ملكه  
امر اولا وان نوى غيره صدق فيما عليه ان بعثه  
او ابتعته فهو حر فعقد بالخيار حث وكذا بالفاسد  
والموقوف لا بالباطل ان لم ابع فكذا فاعتق او دبر حث  
قلت تزوجت علي فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة  
على المشي الى بيت الله او الى الكعبة حج او اعتمر ما سكا  
فان ركب اراق دما بخلاف الخروج والذهاب الى بيت الله  
او المشي الى الحرم او الصفا والمروة عبده حر ان لم يحج العام

فشهدا بخروج في الكوفة لم يعثق وحيث في لا يصوم بصوم  
 ساعة بنية وفي صوما او يوما بيوم وفي لا يصلي ركعة  
 وفي صلاة يشفع ان ليست من غزلك فهو هدى  
 فلك قطنا فغزلكه ونسج فليس فهو هدى لبس خاتم ذهب  
 او عقد لؤلؤ لبس حلي لا خاتم فضة لا يجلس على الارض  
 يجلس على بساط او حصير او لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه  
 فراشا آخر فنام عليه او لا يجلس على سرير فجعل فوقه سريرا  
 آخر لا يجت ولو جعل على الفراش فراشا على السرير بسا او

**حيث** \* باب المين في الضرب والقتل وغير ذلك  
 ان ضربت بك او سوت بك او كلمتك او دخلت عليك تعيد  
 بالحياة بخلاف الغسل والحمل والمس لا يضرب امرأته  
 فذ شعرها او خنقها او عصبها حيث ان لم اقل فلا فدا  
 وهو ميت ان علم به حيث والا لا مادون الشهر قرب  
 وهو وما فوقه بعد لتقبض دينه اليوم فقبضاه زوفا  
 او شهرجة او مستحقة بر ولو رضاهما او شوقه لا  
 والبيع به قضاء ولا الهبة لا يقبض دينه درهم دون درهم  
 فقبض بعضه لا يجت حتى يقبض كله متفرقا لا يفرق  
 ضروري ان كان الى الامانة او غير او سوي فكذا لم يجت  
 بملكها او بعضها لا يفعل كذا تركه ابدا ليفعله برهم  
 ولو حطفه وال ليفعله بكل داعي تقيد بقيام ولا يبر  
 بالهبة بلا قبول بخلاف البيع لا يسلم رجحانا لا يجت

بِسْمِ وَرْدٍ وَيَأْسَمِينِ وَالتَّبَسُّمِ وَالْوَرْدُ عَلَى الْوَرَقِ حَلْفٌ  
 لَا يَتَرَوُّجُ فَرْجُهُ فَضْهُوْلِيٌّ وَأَجَازٌ بِالْقَوْلِ حَيْثُ  
 وَبِالْفِعْلِ لَا وَدَارُهُ بِالْمَلِكِ وَالْأَجَارَةُ حَلْفٌ بَابُهُ لَأَمَّا  
 لَهُ وَهُوَ دَيْنٌ عَلَى مُفْلِسٍ أَوْ مَلِيٍّ لَمْ يَحْتِثْ \*

**\* كِتَابُ الْحُدُودِ \***

الْحُدُودُ عَقُوبَةٌ مَقْدَرَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَالزَّيْنُ أَوْ طَائِفَةٌ فِي قَبْلِ خَالٍ  
 عَنْ مَلِكٍ وَشِبْهَتِهِ وَيُنْتَبِثُ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةٍ بِالزَّيْنِ  
 لَا بِالوِطْءِ وَالْحَجَّاجِ فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ عَنْ مَا هَيْبَتُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ  
 وَمَكَانِهِ وَزَمَانِهِ وَالْمَرْئِيَّةُ فَإِنْ بَيَّنَّوهُ وَقَالُوا رَأَيْنَاهُ  
 وَطَمَّهَا كَالْمَيْلِ فِي الْمَكْحَلَةِ وَعَدُّ لَوَاسِرًا وَحَجْرًا حَاكِمِيَّةً  
 وَيُاقَرَّرُ رِوَايَعًا فِي مَجَالِسِهِ الْأَرْبَعَةِ كُلَّمَا اقْرَأَتْهُ وَسَأَلَهُ  
 كَمَا مَرَّ فَإِنْ بَيَّنَّ حَدَّهُ فَإِنْ رَجَعَ عَنْ إِفْرَادِهِ قُتِلَ الْحَدُّ  
 أَوْ فِي وَسْطِهِ خَلِيَ سَبِيلُهُ وَنِدْبٌ تَلْقَيْنَهُ بِلَعْلِكَ قَبْلَكَ  
 أَوْ لَسْتَ أَوْ وُطِئَتْ بِشِبْهَةٍ فَإِنْ كَانَ مُحْضَنًا رَجَمَهُ  
 فِي فِضَاءٍ حَتَّى يَمُوتَ يَبْدَأُ الْيَهُودِيَّةَ فَإِنْ أَبَوْا سَقَطَ  
 عَنْ الْإِمَامِ ثُمَّ النَّاسُ وَيُنَادَى الْإِمَامُ لَوْ مَعْرَأُ النَّاسِ  
 وَلَوْ غَيْرَ مُحْضَنٍ جَلَدُ مَائَةٍ وَنُصِيفٌ لِلْعَبْدِ بِسَبْطِ الْأَثَرِ  
 لَهُ مُتَوَسِّطًا وَبِرْعَ نِبَاهِهِ وَفَرَّقَ عَلَى بَدَنِهِ الْأَرَأْسِ وَوَجْهَهُ  
 وَفَرْجَهُ وَبِضْرِبِ الرَّجْلِ قَائِمًا فِي الْحُدُودِ غَيْرَ مُدَوِّدٍ وَلَا تَرْغِ  
 نِبَاهِهَا إِلَّا الْفَرْقَةَ وَالْجَسُوعُ وَبِضْرِبِ جَالِسَةً وَتُحْفَرُ لَهَا  
 فِي الرَّجْمِ لَالَهُ وَلَا يَحْدُ عَبْدُهُ بِلَا إِذْنِ إِمَامِهِ وَوَاحِصَةُ الرَّجْمِ

الحُرْمَةُ وَالتَّكْلِيفُ وَالْإِسْلَامُ وَالْوِطْءُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَهَيْبَةٍ  
 بِصِفَةِ الْإِحْتِصَانِ وَلَا يُجْعَلُ بَيْنَ جِلْدٍ وَرِجْمٍ وَجِلْدٍ وَنَفْسٍ  
 وَلَوْ عَرَبٌ بِمَا يَرَى صَحِيحٌ وَالْمَرِيضُ يُرْجَمُ وَلَا يُجْلَدُ حَتَّى يَبْرَأَ  
 وَالْحَامِلُ لَا تُحْدَثُ حَتَّى تَضَعُ وَغَرَضٌ مِنْ نَفْسِهَا لَوْ كَانَ حُدُّهَا

الْجُلْدُ \* بَابُ الْوِطْءِ الَّذِي يُوجِبُ الْحُدَّ وَاللَّهُ لَا يُوجِبُهُ  
 لِأَحَدٍ بِشِبْهِةِ الْفِعْلِ وَإِنْ ظَنَّ حُرْمَتَهُ كَوِطْءِ أُمَةٍ وَلِوَلَدٍ  
 وَلِوَلَدِهَا وَمَعْتَدَةِ الْكِنَانَاتِ وَبِشِبْهِةِ الْفِعْلِ إِنْ ظَنَّ حِلَّهُ  
 كَعْتَدَةِ الثَّلَاثِ وَأُمَةٍ أَبَوَيْهِ وَزَوْجَتِهِ وَسَيِّدِهِ وَالنَّسَبِ  
 يَثْبُتُ فِي الْأُولَى فَقَطْ وَحُدُّ بَوِطْءِ أُمَةٍ أَخِيهِ وَعَمِّهِ  
 وَإِنْ ظَنَّ حِلَّهُ وَأَمْرَأَةً وَجَدَّهَا عَلَى فِرَاسِهِ لَا بِأَجْنِبِيَّةِ  
 زَوْجَتِ وَقَبْلِهَا زَوْجَتِكَ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَغَرَضٌ مِنْ كِتَابِهَا  
 وَبِأَجْنِبِيَّةِ فِي غَيْرِ قَبْلِهَا وَبِلِوَاطَةِ وَبِهَيْبَةٍ وَبِرِزَا فِي دَاخِرِهَا  
 أَوْ بَعِيٍّ وَبِرِزَا حُرْمَةٍ فِي حَقِّهِ وَبِرِزَا صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ  
 بِمَكْلُفَةٍ عِلَّا عَيْبِهِ وَبِالزَّانَا بِمُسْتَأْجِرَةٍ وَبِالزَّانَا وَبِالزَّانَا  
 إِنْ أَنْكَرَ الْآخَرَ وَمَنْ زَنَى بِأُمَةٍ فَقَتَلَهَا زَمَمَهُ الْجُدُّ وَالْقِيَمَةُ  
 وَالْخَلِيفَةُ يُؤْخَذُ بِالْقِصَاصِ وَبِالْأَمْوَالِ لَا بِالْحُدِّ \*

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانَا وَالرَّجُوعِ عَنْهَا \*  
 شَهِدُ وَأَجِدُّ مُتَقَادِمٌ سِوَى حُدِّ الْقَذْفِ لَمْ يُجَدِّ وَضَمِنَ  
 السَّرْفَةَ وَلَوْ أَنْبَتُوا زَانَاهُ بِغَائِبَةٍ حُدَّ بِجِلْدٍ فِي السَّرْفَةِ  
 وَلَوْ أَمَرَ بِالزَّانَا بِمَجْهُولَةٍ حُدَّ وَإِنْ شَهِدُوا بِذَلِكَ لَا كَأَخْلَادِهِمْ  
 فِي طَلُوعِهَا أَوْ فِي الْبَلَدِ وَلَوْ عَلَى كُلِّ زَانَا رُبْعَةٌ وَلَوْ أَخْتَلَفُوا

في بيت واحد حد الرجل والمرأة ولو شهدوا على زنا  
امرأته وهي بكر أو الشهود فسفة أو شهدوا على شهادة  
أربعة وإن شهد الأصول أيضا لم يحد أحد ولو كانوا  
عميانا أو مجذوبين أو ثلاثة حد الشهود لا المشهود  
عليه ولو حد فوجد أحدهم عبدا أو مجذوبا حدوا  
وإن ضربه هدر وإن زجر فدينه على بيت المال ولو  
رجع أحد الأربعة بعد الزجر حد وعمره ربع الدين  
وقبله حدوا ولا زجر ولو رجع أحد الخمسة لاشي عليه  
فإن رجع آخر حدوا وعمره ربع الدين وضمن الزكي دين  
المرجوم إن ظهر وعبدا كما لو قتل من أمر بجره  
فظهر وكذلك وإن زجر فظهر وعبدا فدينه في بيت  
المال ولو قال شهود الزنا تعذنا النظر قبلت شهادتهم  
ولو أنكرا لا حصنا فشهد عليه رجل وأمر آتان أو ولدته

زوجته منه زجر \* **باب** حد الشرب \*  
من شرب خمر فأخذ وبيعها موجود أو كان سكر  
ولو نبس يد وشهد رجلان أو امرأة حدان إن علم شربه  
طوعا وصدقا وإن أمر أو شهد بعد مضي رجبها لا بعد  
المسافة أو وجد منه رائحة الخمر أو تقيهاها أو رجع  
عما أمر أو أمر سكران بأن زال عقله لا وحد السكر  
والخمر ولو شرب قطرة ثمانون سوطا والعبد نصفه وقرن  
على بدنه كحد الزنا \* **باب** حد القذف \*

هُوَ كَحَدِّ الشَّرِّ بِكَيْفِيَّةٍ وَثُبُوتًا فَلَوْ قَذَفَ مُحْصَنًا أَوْ مُحْصَنَةً  
 بَرِيًّا حُدًّا بِطَلْبِهِ مُتَّفَرِّقًا وَلَا يَتَّبِعُ غَيْرَ الْحَشْوِ وَالْفَرْقِ  
 وَأَخْصَانَهُ بَكُونِهِ مَكْلَفًا حُرًّا مُسْلِمًا عَفِيقًا عَنِ زِنَا فَلَوْ  
 قَالَ لِعَبْرَةٍ لَسْتَ لَابْنِكَ أَوْلَسْتَ يَا بَنِ فُلَانٍ فِي عَضْبِ  
 حُدٍّ وَفِي غَيْرِهِ لَا كُفْيَهُ مِنْ جَدِّهِ وَقَوْلُهُ لِعَرَبِيٍّ يَا بَنِي طَلْحِ  
 أَوْ يَا بَنِ مَاءِ السَّمَاءِ وَنَسَبَتْهُ إِلَى عَمِّهِ أَوْ خَالِهِ أَوْ زَائِرَتِهِ  
 وَلَوْ قَالَ يَا بَنِ الزَّانِيَةِ وَأُمُّهُ مَيْتَةٌ فَطَلَبَ الْوَالِدَ وَالْوَالِدَةَ  
 أَوْ لَوْ أَنَّ حُدًّا وَلَا يَطْلُبُ وَلَدًا وَعَبْدًا أَبَاهُ وَسَيِّدًا بِقَذْفِ  
 أُمِّهِ وَيَبْتَغِي بِمَوْتِ الْمُقْذُوفِ لِأَبِ الرَّجُوعِ وَالْعَفْوِ وَلَوْ  
 قَالَ زَنَاتُ فِي الْجَبَلِ وَعَنَى الصُّعُودَ حُدًّا وَلَوْ قَالَ يَا زَانِي  
 وَعَكْسَ حُدًّا وَلَوْ قَالَ لَأَمْرَأَةٍ يَا زَانِيَةً وَعَكْسَتْ حُدًّا  
 وَلَا لِعَانٍ وَلَوْ قَالَتِ زَيْنَتُ بِكَ بَطْلًا وَإِنْ أَمْرَأَةٌ بَوْلَدٍ  
 ثُمَّ نَفَاهُ يُلَاعِنُ وَإِنْ عَكْسَ يَحُدُّ وَالْوَالِدُ لَهُ فِيهِمَا وَلَوْ  
 قَالَ لَيْسَ يَا بَنِي وَلَا يَا بَنِيكَ بَطْلًا وَمَنْ قَذَفَ أَمْرَأَةً  
 لَمْ يَذَرْنَا بَوْلِدَهَا أَوْ لَاعِنَتْ بَوْلِدَ أَوْ رَجُلًا وَطَلْحِي فِي  
 غَيْرِ مَلَكَهْ أَوْ أُمَّةٍ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ مُسْلِمًا زَنَى فِي كُفْرِهِ  
 أَوْ مَكَائِمَاتٍ عَنْ وَقَاءٍ لَا يَحُدُّ وَحُدًّا قَاذِفٌ وَإِطْعَمَ  
 أُمَّةً مَجْرُوسِيَةً وَحَائِضٌ وَمَكَائِمَةٌ وَمُسْلِمًا نَكَحَ أُمَّةً فِي كُفْرِهِ  
 وَمُسْتَأْمِنٌ قَذَفَ مُسْلِمًا وَمَنْ قَذَفَ أَوْزَانًا أَوْ شَرِبَ مَرَارًا  
 قَدْ فَهِمَ لِكُلِّهِ \* فَصْنَلٌ فِي التَّعْزِيرِ \*  
 وَمَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّانِيَةِ أَوْ مُسْلِمًا بِيَأْفَاسِقَ

النيط جيل من  
 الناس مخصوص  
 بالاخلاق الذميمة  
 وعدم الفصاحة  
 ٥ طائ

يا كافر

يا كافر يا خبيث يا لص يا فاجر يا منافق يا لوطي  
يا من يلعن بالصبيان يا آكل الربا يا شارب الخمر  
يا دوث يا مخنث يا خائن يا ابن القحبة يا زنديق  
يا قريظان يا ماوى الزواني والصوص يا حرام زاد  
عزير \* ويا كلب او يا تيس يا حمار يا خنزير يا بقرة  
يا حية يا حمار يا بعا يا مؤاجر يا ولد المحرام يا عتار  
يا ناكس يا منكوس يا سخخ يا ضحكة يا كشتان  
يا آله يا موسوس لا \* واكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطا  
واقلة ثلاثة وصح جنبه بعد الضرب واشد الضرب  
التعزير ثم حد الزنا ثم حد الشرب ثم القذف ومن حد  
او عزير فمات فدمه هدر بخلاف الزوج اذا عتد  
زوجته لترك الزينة والاجابة اذا دعاها الى فراشه  
وترك الصلاة والغسل والخروج من البيت

**\* كتاب السرقة \***

هي احدى مكلف خفية قدر عشرة دراهم مضروبة بحرفة  
بمكان او حافظ فيقطع ان اقرس او شهد رجلان  
ولو جمعوا واخذ بعضهم قطعوا ان اصاب لكل نصيبا  
ولا يقطع بحسب وحشيش وقصب وسمك وطيور مسد  
وزرنيخ ومغرة ونوزة وفاكهة رطبة او على شجره ولين  
ولحم ووزع لم يحدد واشربته وطينور ومصحف  
ولو محلى وباب مسجد وصليب ذهب وسطرح ونرد

وصبي حمر ولو معة حلى وعبد كبير ودفاتر بخلاف الصغير  
 ودفاتر الحسد وقلب وفهد ودق وطين وتمر بط وتمر مزار  
 وبجانية ونهب واختلاس ونبيش ومال عاممة او مشتركة  
 ومثل دينه ونبيش قطع فيه ولم يتغير ويقطع بسرقة  
 المساج والقنا والابتوس والصنديل والفصوص والخضر  
 والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والياقوت والابواب المتخذه  
 من الخشب \* **فصل** في الخرز \* ومن سرق  
 من ذي رخم محرر لابرصناع ومن زوجته وزوجها وسيد  
 وزوجته وزوج سيدته ومكاتبه وختنه وصهره ومن  
 مغنيه وحماير وبيت اذن في دخوله لم يقطع ومن سرق  
 من المسيد متاعا وردت عنده قطع وان سرق ضيف  
 ممن اضافه او سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا وان  
 اخرج من حجرة الى الدار او اغان من اهل الحجر على حجرة او قبة  
 فدخل والتي شيئا في الطريق ثم اخذ او حمله على حمار فساقه  
 واخرجه قطع وان ناول اخر من خارج او ادخل بين يديته  
 واخذ او طر من خارجة من كبر او سرق من قطار بجيرا  
 او خلا لا وان شق الليل فاخذ منه او سرق جوارقافها  
 متاع وردت بحفظه او نائم عليه او ادخل بين يديته  
 او في جيب غيره او كفه فاخذ المال قطع \* **فصل**  
 في كيفية القطع وابائنه \* وتقطع بين السارق من الزند  
 وخمس ورجله اليسرى ان عاد فان سرق ثالثا جسد حتى يتو

قوله او طر  
 اي قطع  
 وشق

ولم



ولم يقطع كمن سرق وانما هه اليسرى مقطوعة أو شلا  
 أو أصبعاك منها سواها أو رجله اليمنى مقطوعة ولا  
 يضمن بقطع اليسرى من أمر بخلافه وطلب المشروقة منه  
 شرط القطع ولو موذعا أو غاصبا أو صاحب الربا وتقطع  
 بطلب المالك لو سرق منهم لا بطلب المالك أو السارق  
 لو سرق من سارق بعد القطع ومن سرق شيئا وردّه  
 قبل الخصومة إلى مالكه أو ملكه بعد القضاء أو ادعى  
 أنه ملكه أو نقصت قيمته من التصاب لا يقطع ولو  
 أمر بسرقة ثم قال أحدهما هو مالي لم يقطع ولو سرقا  
 وغاب أحدهما وشهدا على سرقتهما قطع الآخر ولو أقر عند  
 بسرقة قطع وترد السرقة إلى المشروقة منه ولا يجتمع  
 قطع وضمان وترد العين لوقائمه ولو قطع لبعض  
 السرقات لا يضمن شيئا ولو سرق ما سرق في الدار ثم أخرج  
 قطع ولو سرق شاة فذبحها فخرجها لا ولو صنع المشروقة  
 دراهم أو دنانير قطع وردّها ولو صبغها أحمر فقطع لا يرد  
 ولا يضمن ولو أسود ترد \* باب قطع الطريق  
 أخذ قاصدا قطع الطريق قبله حبس حتى يتوب وإن أخذ  
 ما لا معصوما قطع يده ورجله من خلاف وإن قتل قتل  
 حداً وإن عفا الولي وإن قتل وأخذ قطع وقتل وطلب  
 أو قتل أو صلح ويصلح حداً ثلاثة أيام ويبع بطنه بريح  
 حتى يموت ولم يضمن ما أخذ وغير المباشر كالمباشر والعصا

والجرح كالسيف وإن أخذ مالا وجرح قطع وبطل الجرح  
 وإن جرح فقط أو قتل فتأب أو كان بعض القطاع غير مكلف  
 أو ذر جرح محرر من المقطوع عليه أو قطع بعض القافلة على  
 البعض أو قطع الطريق ليلًا أو نهارًا بمصر أو بين مضرين  
 لم يجد فأقاد الولي أو عفاً ومن خنق في المضر غير مرفق قتل به \*

(كتاب السير) \*

للهاد فرض كفاية ابتداءً إن قام به البعض سقط عن الكل  
 والآباء تبركه ولا يجب على صبي وامرأة وعبد وأعمى  
 ومقعّد وأقطع وفرض عين إن هجم العدو فخرج المرأة  
 والعبد بلا إذن زوجها وسيد وكثرة الجحش إن وجد  
 في والآلا فإن حاصرناهم ندعوهم إلى الإسلام فإن  
 أسلموا أو إلى الجزية فإن قتلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا  
 ولا نقابل من لم يبلغه الدعوة إلى الإسلام وندعو نذبا  
 من بلغته والاستيعاب بالله ونحاربهم بنصب المجانيق  
 وخوفهم وعرقهم وقطع أشجارهم وإفساد زرعهم ورميهم  
 وإن ترسوا ببعضنا ونقصدهم ونهبتنا عن إخراج ماضي  
 وامرأة في سرقة يخاف عليها وعذر وغلول ومثله  
 وقتل امرأة وغير مكلف وشيخ فإن وأعمى ومقعّد إلا  
 أن يكون أحدهم ذارأي في الحرب أو ملكا وقتل أي مشرك  
 وليأبى الابن لقتله غيره ونصلحهم ولو مال إن خيرا  
 وتبذل لو خيرا ونقابل بلاد نذل لو خان ملككهم

والمتردين بلامال فإن أخذ لويبرد ولم ينبع سلاحاً منهم  
ولا نقتل من آمنه حر أو حرة وتبذل أماناً وبطل أماناً  
ذمى وأسير وتاجر وعبد محجور عن القتال \* باب

الغنائم وقسمتها \* ما فتح الإمام عنوة قسم بيننا وأقر  
أهلها ووضع الخزينة والخراج وقتل الأسرى وأسرق وترعى  
أحراراً ذمة لنا وحرماً رددهم إلى دار الحرب والفداء والمن  
وعقر مواش شق إخراجها فنذبح وتحرق وقسم الغنمة  
في دارهم لا للإيداع وبيعها قبلها وشرك الردء والمدد  
فيها لا السوقي بلا قتال ولا من مات فيها وبعد الأحرار  
بداريا بورت نصيبه ويتفق فيها بعلف وطعام وخبز  
وسلاح وذمى بلا قسم ولا يبيعها وبعد الخروج منها لا  
وما فضل رد إلى الغنمة ومن أسلم منهم أحرز نفسه وطفله  
وكل مال معه أو ودية عند مسلم أو ذمى دون ولد الكبير

وزوجته وحملها وعقار وعبد المقاتل \* فصل  
للراجل سهم وللفارسي ستمان ولوله فرسان والبراذن كالعتا  
لألا رحلة والبغل والعبرة للفارسي والراجل عند الجاوة  
وللمملوك والمرأة والصبي والذمى الرضخ لإل سهم  
والخمسة للبتاحي والمساكين وابن السبيل وقدم ذو الفقار  
الفقراء منهم عليهم ولا حق لا غنائم وذكره تعالى للتبرك  
وسهم النبي صلى الله عليه وسلم سقط بموته كالصبي وإن  
دخل جمع ذو مئة دارهم بلا ذن خمس ما أخذوا والألا

وَالْأَمَامُ أَنْ يُنْفِلَ بِقَوْلِهِ مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَيَقُولُهُ  
لِلشَّرِيَةِ جَعَلَتْ لَكُمْ الرَّبْعَ بَعْدَ الْحَيْسِ وَلَا يُنْفِلُ بَعْدَ الْأَخْرَازِ  
الْأَمِّنِ الْحَيْسِ فَقَطْ وَالسَّلْبُ لِلْكَلِّ إِنْ لَمْ يُنْفِلْ وَهُوَ مَرَكِبُهُ وَشَابَهُ

وَسِلَاحُهُ وَمَا عِوَهُ \* **بَابُ اسْتِغْلَاةِ الْكُفَّارِ** \*  
سَبَى التَّرِكَ الرَّوْمِ وَأَخَذُوا أَمْوَالَهُمْ مَلَكَوْهَا وَمَلَكَنَا  
مَا نَحْنُهُ مِنْ ذَلِكَ إِنْ غَلِبْنَا عَلَيْهِمْ وَإِنْ غَلِبُوا عَلَيَّ أَمْوَالِنَا  
وَأَخْرَزُوا هَا بَدَارَهُمْ مَلَكَوْهَا فَإِنْ غَلِبْنَا عَلَيْهِمْ مِنْ وَجَدِ  
مَلَكَه قَبْلَ الْقِسْمَةِ أَخَذَهُ مَحَانَا وَبَعْدَهَا بِالْفَيْدَةِ وَبِالْثَمَنِ  
لَوْ اشْتَرَاهُ تَاجِرٌ مِنْهُمْ وَإِنْ فُتِيَ عَيْنُهُ وَأَخَذَ أَرْضَهُ فَإِنْ  
تَكَرَّرَ الْأَسْرُ وَالشَّرَاءُ أَخَذَ الْأَوَّلَ مِنَ الثَّانِي بِثَمَنِهِ ثُمَّ الْقَدِيمَ  
بِالْثَمَنِ وَلَمْ يَمْلِكُوا آخِرَنَا وَمُدَّتْنَا وَأَمْرٌ وَلِدْنَا وَمَكَاتِنَا  
وَيَمْلِكُ عَلَيْهِمْ جَمِيعَ ذَلِكَ وَإِنْ نَدَّ إِلَيْهِمْ جَمَلٌ فَأَخَذُوهُ مَلَكَوْهُ  
وَإِنْ أَبَقَ إِلَيْهِمْ قَرْنٌ لَا فُلُوَ أَبَقَ إِلَيْهِمْ بِفَرَسٍ وَمَتَاعٍ فَاشْتَرَى  
رَجُلٌ كُلَّهُ مِنْهُمْ أَخَذَهُ الْعَدُوُّ مَحَانَا وَعَيْنُ بِالْثَمَنِ وَإِنْ ابْتَاعَ  
مُسْتَأْمِنٌ عَبْدًا مُؤْمِنًا وَأَدْخَلَهُ دَارَهُ أَوْ أَمْرًا عَبْدًا مَسْتَأْمِنًا

فَاءَنَا أَوْ ظَهَرَ عَلَيْهِمْ عَتَقَ \* **بَابُ الْمُسْتَأْمِنِ** \*  
دَخَلَ تَاجِرُنَا ثَمَةً حُرًّا نَعْرَضُهُ لَشَيْءٍ مِنْهُمْ فَلَوْ أَخْرَجَ شَيْئًا  
مَلَكَه مَحْظُورًا فَيُنْصَدِّقُ بِهِ فَإِنْ أَدَانَهُ حُرِّيٌّ أَوْ أَدَانَتْ  
حُرِّيَّتًا أَوْ عَصَبَ أَحَدَهَا صَاحِبَهُ وَخَرَجَا الْبَيْتَ لَمْ يَقُضْ بِشَيْءٍ  
وَكَذَا لَوْ كَانَ حُرِّيَّتَيْنِ فَعَلَا ذَلِكَ ثُمَّ اسْتَأْمِنَا وَإِنْ خَرَجَا  
مُسْلِمَيْنِ قَضَى بِالَّذِينَ بَيْنَهُمَا الْأَبَا الْعَصَبِ مُسْلِمًا مُسْتَأْمِنًا

قتل

قتل أخذها صاحبه تحب الذب في ماله والكفارة في الخطأ  
 ولا شيء في الأسيرين سوى الكفارة في الخطأ كقولهم <sup>مسلم</sup> <sup>مسلم</sup> <sup>مسلم</sup>  
 أسيرة \* (فصل ٩) \* لا يمكن مستأمن أن يئاس سنة  
 وقيل له إن آمت سنة وضيع عليك الحرية فإن مكنت بعده  
 سنة فهو ذمي فلم يترك أن يرجع إليهم كما لو وضيع عليه  
 الخراج أو نكحت ذمياً لا عكسه فإن رجع إليهم وله ودية  
 عند مسلم أو ذمي أو دين عليهما حل دمه فإن أسير أو ظهر  
 عليهم فقتل سقط دمه وصارت وديعته فينا وإن  
 قتل ولم يظهر عليهم أو مات ففرضه ووديعته لورثته  
 فإن جاءنا حربي بأمان وله زوجة ثم وولد ومال عند  
 مسلم وذمي وحربي فأسلمها ثم ظهر عليهم فالكل في  
 وإن أسلمت فحائنا فظهر عليهم فولد الصغير حربي مسلم  
 وما أودعه عند مسلم أو ذمي فهو له وغيره في ومن قتل  
 مسلماً خطأ لا ولي له أو حربياً جاءنا بأمان فأسلم فولد  
 على عاقبته للإمام وفي العهد القتل أو الذب لا العفو \*

**باب العشر والخراج والذية أرض العرب وما أسلم**  
 أهلها أو فتح عنوة وقسم بين العامين عشرية والشواذ  
 وما فتح عنوة وأرض أهلها عليه أو صارت لهم خراجته ولو  
 آخى أرض موانيعتير فيه والبصرة عشرية وخراج  
 جرب صلح للزراع صاع ودرهم وفي جرب الرطبة خمسة دراهم  
 وفي جرب الكرم والنخل المتصل عشرة دراهم وإن لم تنطق

ما وُظِفَ نَقَصَ بخلاف الزيادة ولا خراج ان غلبت على ارضه  
 الماء او انقطع او اصاب الزرع آفة فان عطلها صاحبها  
 او اسلم او اشترى مسلم ارض خراج يجب ولا عشر في خارج  
 ارض الخراج \* فصل في الجزية لو وضعت براض  
 وصلح لا يعدل عنها والا يوضع على الفقير المعقل في كل سنة  
 اثنا عشر درهما وعلى وسط الحال ضعفه وعلى الكبر ضعفه  
 وتوضع على كتابي ومجوسي ووثني عجمي لا عربي ومزدني  
 وافرقة وعبد ومكاتب وزمن واعمي وفقير غير معقل  
 وراهب لا يخاط الناس وتسقط بالاسلام والذكور  
 والموت ولا تحذب بيعة وكنيسة في دارنا ويعاد  
 المهتم وميمر الذمعي عننا في الزبي والركب والسرجه فلا  
 ترك خيلا ولا يعجل بالسلاح ويظهر الكسبية وترك سرجه  
 كالاكف ولا يتنقض عهدم بالاباء عن الجزية والزنا  
 بمسألة وقتل مسلم وسب النبي عليه السلام بل بالحقاق ثمة  
 او بالعلية على موضع الحجاب وصار كالمزني وتوخذ من  
 تغلي وتغلية بالغين ضعف زكياتا ومولاة كموالي  
 القرشي والخراج والجزية ومال التغلي وهدية اهل  
 الحرب وما اخذنا منهم بلا قتال يصر في مصالحتنا  
 كسد الثغور وبناء القناطر والجسور وكفاية القضاة  
 والعمال والعلماء والمقاتلة وذراريهم ومن مات في  
 نصف السنة حرم عن العطاء \* باب من الرزق

يعرف

يُعرضُ للإسلام على المرتدِّ وتكشفُ شيمتهُ ويحبسُ ثلاثة  
أيامٍ فإن أسلمَ وإلا قتلَ وإسلامه أن يشترعَ عن الأديانِ  
سوى الإسلامِ أو عمّا انتقل إليه وكرمَ قتله قبله ولم يضمن  
قاتله ولا تقتل المرتدُّ بل يحبسُ حتى تسلمَ ويمنُّ ملك  
المرتدِّ عن ماله زوالاً موقوفاً فإن أسلمَ عاد ملكه وإن ما  
أوقتل على رديتهُ ورثَ كسبَ إسلامه وارثه المسلم بعد  
فضائه دينَ إسلامه وكسبَ رديتهُ في بعد قصائه دينَ  
رديتهُ وإن حكمَ بلياقة عتقَ مدثره وأمو له وحلَّ دينه  
وتوقفُ مبايعتهُ وعتقه وهبتهُ فإن آمن بقدر وإن  
هلك بطلَ وإن عاد مسلماً بعد الحكم بلياقه فما وجد في  
يد وارثه أخذَ والآل ولو وكدت أمة له نصرانية  
ليست أشهر من دارت فادعاه في أمر وليه وهو ابنه حرٌّ ولا يرثه  
ولو مسلمة ورثه الابن إن مات على الردة أو لحق بدار الحرب  
وإن لحق المرتدُّ بماله فظهر عليه فهو في حق رجوع وذهب  
بماله فظهر عليه فلو ارثه فإن لحق وقضى بعده لا يرثه  
فكاتبه فجاء مسلماً فالمكاتبه والولاء لمورثته فإن قتل  
مرتدًّا جلاً خطأ ولحقَّ أو قتل فالديتهُ في كسب الإسلام  
ولو ارتد بعد القطع عمداً ومات منه أو لحق فجاء مسلماً  
مات منه ضمن القاطع نصف الديتهُ في ماله لو رثته فإن  
لم يلحق وأسلم ومات ضمن الديتهُ ولو ارتد مكاتبٌ ولحق فأخذ  
بماله وقاتل بمكاتبته لمولاه وما بقى لو رثته ولو ارتد الزوجة

وَلِحَقِّهَا فَوَلَدَتْ وَوَلَدَ لَهُ وَكَذَلِكَ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ فَالْوَلَدَانِ فِيهِ  
 وَيُخْبِرُ الْوَلَدَ عَلَى الْإِسْلَامِ لَا الْوَلَدُ الْوَلَدُ وَأَزِيدُ الصَّبِيحِ الْعَاقِلِ  
 صَبِيحٌ كَأَسْلَامِهِ وَيُخْبِرُ عَلَيْهِ وَلَا يُقْتَلُ \* **بَابُ الْبَغَاةِ** \*  
 خَرَجَ قَوْمٌ عَنْ طَاعَةِ الْأِمَامِ وَعَلَبُوا عَلَى بَلَدٍ دَعَاهُمْ إِلَيْهِ وَكَشَفَ  
 سُبُهَتَهُمْ وَبَدَأَ بِقِتَالِهِمْ وَلَوْ هُمْ فِئَةٌ أَحْمَرٌ عَلَى خَيْرِ بَحْرٍ وَأَسْبَحَ  
 مُوَالِهِمْ وَالْأَلَا وَلَمْ يَسِبْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَجَبَسَ أَمْوَالَهُمْ حَتَّى  
 يَتَوَبُّوا وَإِنْ أَسْتَأْجَرَ قَاتِلَ سَيْلَانِهِمْ وَخَلِيلَهُمْ وَإِنْ أَكْتَلَ بَاغٍ  
 مِثْلَهُ فَظَهَرَ عَلَيْهِمْ لَوْ بِحَيْثُ شَيْءٌ وَإِنْ عَلَبُوا عَلَى مِضْرٍ فَقَتَلَ  
 مِضْرِيًّا مِثْلَهُ فَظَهَرَ عَلَى الْمِضْرِيِّ قِتْلَ بِيهِ وَإِنْ قَتَلَ عَادِلٌ بَاغِيًّا  
 أَوْ قَتَلَهُ بَاغٍ وَقَالَ أَنَا عَلَى حَقٍّ وَرِثْتُهُ وَإِنْ قَالَ أَنَا عَلَى بَاطِلٍ  
 وَكَرِهَ بَيْعَ السَّلَامِ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ وَإِنْ لَمْ يَذَرَّ أَنَّهُ مِنْهُمْ لَا \*

**كِتَابُ الْقَطِيطِ** \* نَدَبُ التَّقَاطُلِ وَوَجَعَانُ خَافِ  
 الضَّبَاعِ وَهُوَ حُرٌّ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَارِئُهُ وَجَبَانِيَّتُهُ  
 وَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ أَحَدٌ وَثَبِتَ نَسَبُهُ مِنْ وَاحِدٍ وَمِنْ اثْنَيْنِ  
 وَإِنْ وَصَفَ أَحَدُهُمَا عِلْمًا بِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَمِنْ ذِمَّتِي وَهُوَ  
 مُسْلِمٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانِ أَهْلِ الدِّمَّةِ وَمِنْ عِبْدٍ وَهُوَ حُرٌّ  
 وَلَا يَتْرُقُ إِلَّا بِبَيْتَةٍ وَإِنْ وَجِدَ مَعَهُ مَالٌ فَهُوَ لَهُ وَلَا يَصِحُّ  
 لِلْمَتَّقِطِ عَلَيْهِ نِكَاحٌ وَبَيْعٌ وَاجَارَةٌ وَتَسْلِيمَةٌ فِي خَرْفَةٍ وَيَقْبُضُ

**كِتَابُ الْقَطِيطَةِ** \*

لِقَطِيطَةِ الْحَلِّ وَالْحَرِّ أَمَانَةٌ إِنْ أَخَذَهَا الْبُرْدُهَا عَلَى رِجْلِهَا وَأَشْهَدُ  
 وَعَرَفْتُ لِي أَنْ عَلِمْتُ أَنَّ نَهْيَهَا لَا يَطْلُبُهَا ثُمَّ تَصَدَّقَ فَإِنْ جَاءَ نَهْيَهَا

نقد



نَفَقَةٍ أَوْ مِمَّنَ الْمُنْفِقِ وَصَحَّ التَّقَاطُ الْبَيْهَةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ فِي  
 فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى اللَّغِيظِ وَاللَّقِطَةِ وَبِإِذْنِ الْقَاضِي يَكُونُ دَيْنًا  
 وَلَوْ كَانَ لَهَا نَفْعٌ آجِرُهَا وَانْفَقَ عَلَيْهَا وَإِلْبَاعُهَا وَمَنْعُهَا مِنْ  
 رِبِّهَا حَتَّى يَأْخُذَ النَّفَقَةَ وَلَا يَدْفَعُهَا إِلَى مَدِّعِيهَا إِلَّا بِدِينَةٍ  
 فَإِنْ بَيَّنَّ عِلْمُهَا حَلَّ الدَّفْعِ بِلَا جَبْرٍ وَيَنْتَفِعُ بِهَا الْفَقِيرُ  
 وَالْأَنْصَادُ عَلَى الْغَنِيِّ مَعَ عَلَى أَبُوئِهِ وَرِزْقِيهِ وَوَلَدِهِ لَوْ فَقَرَاءُ

**\* (كِتَابُ الْأَبْتِ) \***

أَخَذَ أَحَبُّ أَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَمَنْ رَدَّهُ مِنْ مَدَّةٍ سَفَرٍ فَلَهُ أَنْ يَبْعُو  
 رِزْقَهَا وَلَوْ قَمِيئَةً أَقَلَّ مِنْهُ وَمَنْ رَدَّهُ لِأَقَلِّ مِنْهَا فَيَسَابُهُ  
 وَالْمَدْبَرُ وَأَمْرُ الْوَلَدِ كَالْفِنِّ وَإِنْ أَبَى مِنَ الرَّادِّ لَا يَضْمَنُ  
 وَيُشْهِدُ أَنْتَهُ أَخَذَ لِرَدِّهِ وَجُعِلَ الرَّهْنُ عَلَى الْمَرْهَنِ وَأَمْرُ

**\* (كِتَابُ الْمَفْقُودِ) \***

هُوَ غَائِبٌ لَمْ يَذَرِ مَوْضِعَهُ وَحَيَاتَهُ وَمَوْتَهُ وَيَنْصِبُ الْقَاضِي  
 مَنْ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَيَحْفَظُ مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ وَيَنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ  
 وَأَوْلَادِهِ وَرِزْقِيهِ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَحُكْمُ مَوْتِهِ بَعْدَ  
 تِسْعِينَ سَنَةً وَتَعَدُّ أَمْرَاتُهُ وَوَرِثَتُهَا مِنْهُ جَمِيعًا لِأَقْبَلِهِ  
 وَلَا يَرِثُ مِنْ أَحَدٍ فَلَوْ كَانَ مَعَ الْمَفْقُودِ وَارِثٌ مَحْتَجٌّ بِهِ لَمْ  
 يُعْطَ شَيْئًا وَإِنْ أَنْقَضَ حَقَّهُ بِهِ يُعْطَى أَقْلَ النَّصِيبَيْنِ  
 وَيُوقَفُ الْبَاقِي كَالْمَجْمَلِ

**\* (كِتَابُ الشَّرِكَةِ) \***

شَرِكَةُ الْمَلِكِ أَنْ يَمْلِكَ السَّنَانُ عَيْنًا أَوْ شَرَاءً وَكُلُّ غَنِيِّ  
 فِي قِسْطٍ غَيْرِهِ وَشَرِكَةُ الْعَقْدِ أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا شَرِكْتُكَ

في كذا أو يقبل الآخر وهي مفاوضة إن تضمنت وكالة  
 وكفالة ونسأ وبأمالاً ونصرفاً ودينياً فلا تصح بين  
 وعبيد وصبي وبالغ ومسلم وكافر وما يشتر به كل بيع  
 مشترك كالأطعام أهله وكسوتهم وكل دين لزم أحدهما  
 بخياره وغصب وكفالة لزم الآخر وتبطل إن وهب لأحدهما  
 أو ورث ما تصح فيه الشركة لا العرض ولا تصح مفاوضة  
 وعنان بغير النقد بين الثبر والفلس النافقين ولتوابع  
 كل نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد الشركة صح  
 وعنان إن تضمنت وكالة فقط وتصح مع التساوي في  
 المال دون الربح وعكسه وببعض المال وخلاف الجنس  
 وعدم الخلط وطول المشتري بالثمن فقط ورجع على  
 شريكه بحصته منه وتبطل بهلاك المالكين أو أحدهما  
 قبل الشراء وإن اشترى أحدهما بماله وهلك مال الآخر  
 فالمشتري بينهما ويرجع بحصته من ثمنه على شريكه وتفسد  
 إن شرط لأحدهما دراهم مسماة من الربح ولكل من شريكه  
 العنان والمفاوضة أن يتصنع ويستاجر ويودع ويضارب  
 ويؤكل ويد في المال أمانة \* وتقبل إن اشترك خطاطان  
 أو خطاط أو صباغ على أن يتقبلا الأعمال فيكون الكسب  
 بينهما فكل عمل يتقبله أحدهما يلزمه ما كتبت أحدهما بينهما  
 ووجوه إن اشترى كابل مال على أن يشترى بالوجوه ما يبيعا  
 وتتضمن الوكالة فإن شرطاً منصفة المشتري أو مئالته

فالع

فالشريح كذلك وبطل شرط الفضل \* (فصل ٤) ولا يصح  
 الشركة في اختطاب وأصطيان واستنقاء والكسب للعامل  
 وعليه أجر مثل الآخر والشريح في الشركة الفاسدة بغير المال  
 وإن شرط الفضل وبطل الشركة بموت أحدهما ولو حجما  
 ولم يترك مال الآخر بلا ذنبه فإن أذن كل واحد باع معا مينا  
 ولو متعا قاضين الثاني وإن أذن أحد لغيره وضمين  
 بغيره أو لم يطلها ففعل فحى له بلا شيء \*

(كتاب الوقف)

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة  
 والمالك يزول بالفضاء لا إلى مالك ولا يتم حتى يقبض ويفرز  
 ويجعل آخره لجهة لا تنتقطع وصح وقف العقار بغيره  
 وأثره ومساخ قضى بجوارزه ومنقول فيه تعامل ولا  
 يملك ولا يقسم وإن وقف على أولاده ويبدأ من عليه بغيره  
 بلا شرط ولو ذار أفعارته على من له السكنى ولو أبي أو عجز  
 عمر الحاكم بأجرته وصرح بفضله إلى عمارته إن احتاج  
 والأحفظ لاحتاج ولا يقسمه بين مستحق الوقف وإن  
 جعل الواقف غلة الوقف لنفسه أو جعل الولاية إليه صح  
 وينزع لو خائفا كالوصي وإن شرط أن لا يترع \* (فصل ٥)  
 من بنى مسجدا لم يزل ملكه عنه حتى يفرغ من ملكه بطله  
 ويأذن بالصلاة فيه فاذا أصلي فيه وأخذ مال مذكرة  
 ومن جعل مسجدا تحت سر ذات أو فوهة نبت وجعل بابيه

إلى الطريف وعزله أو اتخذ وسط داره مسجداً وأذن  
 للناس بالدخول فيه له بيعة وتورث عنه ومن نسيقاً  
 أو خاناً أو رباطاً أو مقبرة لم يرزل ملكه عنه حتى يخبر به  
 حاكمه وإن جعل شي من الطريف مسجداً صح كعكسه

**\* كتاب البيوع \***

هو مبادلة المال بالمال بالراضي ويلزم بإيجاب وقبول  
 وبتعاطي وأي قام عن المجلس قبل القبول بطل الإيجاب  
 ولا يند من معرفة قدره ووصف من غير مشارة لا مشارة\*  
 وصح بمن حال وباجل معلوم ومطلقة على التقدير الغالب  
 وإن اختلف التثؤود فسد إن لم يبين وبياع الطعام كبيع  
 وجرافاً وبيانياً أو حجر بعينه لم يند قدره ومن باع ضربة  
 كل ضاع بدينهم صح في صاع ولو باع نلة أو ثوباً كل شاة  
 أو ذراع بدينهم فسد في الكل ولو سمي الكل صح في الكل فلو  
 نقص كمل أخذ بحصته أو فتح وإن زاد فلبائع ولو نقص  
 ذراع أخذ بكل الثمن أو ترك وإن زاد فلباشري ولا خيار  
 للبائع ولو قال كل ذراع بكذا ونقص أخذ بحصته أو ترك  
 وإن زاد أخذ كله كل ذراع بكذا أو فتح وفسد ببيع عشرة  
 أذرع من دار لا أسهم وإن اشترى عدل على أنه عشرة أو ثوب  
 فنقص أو زاد فسد ولو بين لكل ثوب ثمناً ونقص صح بقدر  
 وخير وإن زاد فسد ومن اشترى ثوباً على أنه عشرة أذرع  
 كل ذراع بدينهم أخذ بعشره في عشرة ونقص بلا خيار

وتسعة

وتسعة في تسعة ونصف بخيار \* (فصل ٤) \*  
 يدخل البناء والمقايضة في بيع الدار والشجر في بيع الأرض  
 بلا زكوي ولا يدخل الزرع في بيع الأرض بلا شتمية ولا الثمر  
 في بيع الشجر إلا بالشرط ويقال للبائع أقطعها وسلم المبيع  
 ومن باع ثمره بدأ صلاحها وألاصغ ويقطعها المشتري للمال  
 وإن شرط ترها على النخل فسد ولو استثنى منها الرطاب لا يفسد  
 صح كبيع بر في سنبله وباقلا في قشره وأجرة الحمال على  
 البائع وأجرة نقد لمن ووزنه على المشتري ومن باع سلعة

بمن سببه أو بالأعما \* باب خيار الشرط \*  
 صح للمسايعين أو لأحدهما ثلاثة أيام أو أقل ولو أقر لا \*  
 فإن أجاز في الثلاث صح ولو باع على أنه إن لم يقدر الثمن إلى  
 ثلاثة أيام فلا يبع صح وإلى الأربعة لا فإن نقد في الثلاث صح  
 وخيار البائع يمنع خروج المبيع عن يملكه ويقبض المشتري  
 يهلك بالقيمة وخيار المشتري لا يمنع ولا يملكه ويقبضه  
 يهلك بالثمن كعقشه فلو اشترى زوجته بالخيار بغي  
 النكاح فإن وطئها له أن يردها ولو أجاز من له الخيار  
 بعينية صاحبه صح ولو فسح لا وتم العقد بموته ومضى  
 المدة والاعتاق وتوابعه والاحد بسفحة ولو شرط  
 المشتري الخيار لغیره صح وأي أجاز أو نقض صح فإن أجاز  
 أحدهما ونقض الآخر فالأسبق أحق فإن كانا معا فالأفسح  
 ولو باع عبدين على أنه بالخيار في أحدهما فصل وعين صح ولا لا \*

وَصَحَّ خِيَارُ التَّعْيِينِ فِيمَا دُونَ الأَرْبَعَةِ وَلَوْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُمَا  
بِالْخِيَارِ فَرَضِي أَحَدُهُمَا لِأَيِّ الأَخْرَى وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ  
خَبْرًا زَاوِيًا فَكَانَ بِنَجَاحِهِ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ \*

بَابُ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ \* يَشْرِي أَعْمَالَهُ بِنَجَاحِهِ وَهُوَ أَنَّهُ  
بِرُدَّةِ إِذَا رَأَاهُ وَإِنْ رَضِيَ قَبْلَهُ وَلَا خِيَارَ لِمَنْ بَاعَ مَالَهُ تَرَةً وَيَبْطُلُ  
خِيَارُ الرُّؤْيَةِ بِمَا يَبْطُلُ بِهِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَكَفَتْ رُؤْيَتُهُ وَجْهَ  
الصَّبْرِ وَالرَّقِيقِ وَالدَّائِبَةِ وَكَقَلْبِهَا وَظَاهِرِ الثُّوبِ مَطْوِيًّا  
وَدَاخِلِ الدَّارِ وَنَظَرِ وَكَيْلِهِ بِالْقَبْرِ كَنَظَرِ لَأَنْظُرَ رُشُولَهُ  
وَصَحَّ عَقْدُ الأَعْمَى وَسَقَطَ خِيَارُهُ إِذَا اشْتَرَى بِحَسْبِ المِشْعِ وَشَمْعَةٍ  
وَذَوْقِهِ وَفِي العَقَارِ يَوْضِقُهُ وَمَنْ رَأَى أَحَدَ الثُّوبَيْنِ فَاشْتَرَى  
ثُمَّ رَأَى الأَخْرَاهُ رَدَّهَا وَلَا يُؤْتَى لِمَنْ اشْتَرَى الشَّرْطَ وَمَنْ اشْتَرَى  
مَا رَأَى خَيْرًا أَنْ تَغْيِرَ وَالأَلَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي التَّغْيِيرِ فَالْقَوْلُ  
لِلْبَائِعِ وَالمُشْتَرَى فِي الرُّؤْيَةِ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَبَاعَ مَهْمَا تَوْبًا  
أَوْ هَبَّ رَدَّهُ بَعِيْبٌ لَا بِخِيَارِ رُؤْيَتِهِ أَوْ شَرْطٍ \*

بَابُ خِيَارِ العَيْبِ \* مَنْ وَجَدَ بِالمِشْعِ عَيْبًا أَخَذَهُ  
بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ رَدَّهُ وَمَا وَجَبَ نَقْضُ الثَّمَنِ عِنْدَ التَّجَارِعِ كَالْبَأْوِاقِ  
وَالْمَوْلَى فِي العَرَّاشِ وَالشَّرْقَةِ وَالمُتَعَوِّذِ وَالبَحْرِ وَالدَّفْرِ وَالرِّزَاوِ وَوَلَدِهِ  
فِي الأَمَةِ وَالكَمْرِ وَعَدَمِ الحَيْضِ وَالأَسْتِحْمَاءِ وَالسَّعَالِ القَدِيمِ وَالدَّيْنِ وَالمِشْعِ  
وَالْمَاءِ فِي العَيْنِ فَلَوْ حَدَّثَ أَحَدُكُمْ عِنْدَ المُشْتَرَى رَجَعَ بِقَضَائِهِ  
أَوْ رَدَّ بِرَضِي بَاتِعِهِ وَمَنْ اشْتَرَى تَوْبًا فَقَطَعَهُ فَوَجَدَ عَيْبًا  
رَجَعَ بِالْعَيْبِ فَإِنْ قَبِلَهُ البَائِعُ كَذَلِكَ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ بَاعَهُ المُشْتَرَى

لم يرجع بشيء فلو قطعه وخطه أو صبغه أو لث السوت  
 بسمن فاطلع على عيب رجع بنقصانه كما لو باع بعد رؤية  
 العيب أو مات العبد أو اعتقه فإن اعتقه على مال أو قتله  
 أو كان طعاما فأكله أو بعضه لم يرجع بشيء ولو اشترى  
 بضعا أو قثاء أو جوزا أو وجده فاسدا انتفع به رجع بنقصانه  
 العيب والإبكل الثمن ولو باع المبيع فرد عليه بعيب نقصان  
 رده على بايعه ولو برضى لا ولو قبض المشتري المبيع وأد  
 عيبا لم يجز على دفع الثمن ولكن يبرهن أو يحلف بانه فان  
 قال شهودي بالسلم دفع إن حلف بانيعه فان ادعى إياها  
 لم يحلف بانيعه حتى يبرهن المشتري انه أتوصد فان برهن حلف  
 بالله ما أتبع عندك قط والقول قد والمقبوض للقايض ولو  
 اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض أحدهما وجد بأحد عيبا  
 أخذها أو ردها ولو قبضها ثم وجد بأحد عيبا رده العيب فقط  
 ولو وجد في بعض الكلي أو الوزني عيبا رده كله أو أحده  
 ولو اشترى بعوضه لم يجز في رده ما بقى ولو تو با حبر  
 واللبس والرطوبة والمداواة رضي بالعيب لا الرطب والسوت  
 أو اللرد أو ليشاء العالف ولو قطع المقبوض بسبب  
 عند البائع رده وأسرده الثمن ولو برء من كل عيب صح  
 وإن لم يسلم الكل ولا رده بعيب **باب** المبيع لفاسد  
 لم يجز بيع البسة والدم والخنزير واللحم والحمر وأم الولد والكدر  
 والمكاتب فلو هلكوا عند المشتري لم يضمن والسمك قبل

والطائر في الحقل والتملج والتناج واللبن في الصرع والؤلؤ في  
 الصدف والصوف على ظهر الغنم والجذع في السقف ودرع  
 من ثوب وصرية القانص والمزابتة والملامسة واللقاء  
 الحجر وثوب من ثوبين والرعي وإجانها والتملج وبيع  
 ذود القرن وبنضه والابن الا ان يبيعه ممن يزرع انة  
 عنده ولبن آزرقة وشعر الخيزير وينتفع به الخبز وشعر  
 الانسان والانساع به وجلد المسنة قبل الذبح وبعد  
 بيعه وينتفع به كعظم المسنة وعصبها ووضونها وقرنها  
 ووبرها وعلو سقط وامة تسان انه عند وشرا و مباع  
 بالاقبل قبل التقذ وضع فيما ضم اليه وزيت على ان يزرع  
 بظرفه ويطرح عنه مكان كل ظرف خمسين رطلا وضع  
 لو سطر ان يطرح عنه بوزن الظرف وان اختلفا في الرق  
 فالقول للمشترى وان امر ذميا بشر او خيرا او غيرها وامة  
 على ان يعيق المشترى او يدبر او يكتب او يستولد او يملكها  
 او يستخذمها البائع شهر او دار على ان يسكن او يعرض  
 المشترى ذرها او يهدى له او لا يسلم الي كذا او ثوب على ان  
 يقطعه البائع ويحيطه قبيصا وضع بيع نعل على ان يحذر  
 ويشركه لا البع الى التيزوز والمهرجان وصوره النصارى  
 وفطر اليهود ان لم يدبر العاقدان ذلك والى قدم الحاج  
 والحصاد والدياس والقطاف ولو كفل الى هن الاقاصم  
 وان اسقط الاجل قبل حلوله صح ومن جمع بين حر وعبد

مشاة



وشاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما وان جمع بين عند  
 ومُدبر وبين عنده وعبد غيره ومالك ووقف صح في القرن  
 وعنده والمالك \* (فصل) \* قبض المشتري المبيع  
 في البيع الفاسد باقر البائع وكل من عوضه مال ملك  
 المبيع بقبضه ولكل منهما فسخه الا ان يبيع المشتري او يهد  
 او يحرر او يبيني وله ان يمنع المبيع عن البائع حتى ياخذ  
 الثمن منه وطاب للبائع ما ربح لا للمشتري ولو ادعى على  
 ذراه ففضاها اياه ثم تصاد فانه لا شيء عليه طاب لغيره  
 وكرة الجش والسوم على سوم غيره وتلقى الجلب وبيع  
 الحاضر للباري والبيع عند اذان الجمعة لا يبع من يزيد  
 ولا يفرق بين صغير وذي رحم محرر منه بخلاف

الكبرين والزوجان \* باب الاقالة  
 هي فسخ في حق المتعاقدين ببيع في حق الثالث وتصح بمثل  
 الثمن الاول وشرط الاكثر والاقبل بلا تعيب وجنس اخر لغو  
 وكبره الثمن الاول وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة وهلاك المبيع  
 يمنع وهلاك بعضه بعدد \* باب التولية والتوكيل  
 هي بيع بين سابق والراجة به وزيادة وشرطها كون  
 الثمن الاول مثليا وله ان يضم الى رأس المال اجرة القصر  
 والصنيع والطراز والقتل وحمل الطعام وسوق الغنم  
 ويقول قارم على بكذا ولا يضم اجرة الراعي والتعليم وكراه  
 بيت الموقظ فان خان في فراجه اخذ بكل ثمنه او رده

وحط في التولية ومن اشترى ثوبا فباعه بربح ثم اشتراه  
 فان باعه بربح طرح عنه كل ربح مثله وان احاط  
 بثمنه لم يربح ولو اشترى ما ذون مديون  
 ثوبا بعشرو وباع من سيد بخمسة عشر يتبعه  
 فراجحة بخمسة وكذا العكس ولو كان مضاربا  
 يتبع فراجحة رب المال باثني عشر ونصف وربح بلا بيان  
 بالتعيب ووطء الثيب وبيان بالتعيب ووطء الكرم  
 ولو اشترى بالف تسبئة وباع بربح مائة ولم يبين خبر  
 المشتري فان ائلف فعلم الزم بالف ومائة وكذا التولية  
 ومن ولي رجلا شيئا فامر عليه ولم يعلم المشتري بكم قامر  
 فسد ولو علم في المجلس خبر \* (فصل في) صح بيع العقار  
 قبل قبضه لا يبع النقول ولو اشترى مكيلا كرا حمر يتبعه  
 واكله حتى يكيله ومثله الموزون والمعدود لا المذروع  
 وصح التصرف في الثمن قبل قبضه والزيادة فيه والحط منه  
 والزيادة في المبيع ويتعلق الاستحقاق بكمه وتأجيل كل دين  
 غير القرض \* **باب الربا** هو فضل مال بلا عوض  
 في معاوضته مما المال وعلته القدر والجنس وحرمة الفضل والنساء  
 بهما والنساء فقط باحدهما وجاهل بعدهما وصح بيع الكيل  
 كالبر والسعير والتمر والماء والموزون كالنقدين وما ينسد  
 الى الرطل جنسه متساويا لا متفاضلا وحده كرمية  
 وتعتبر التحمين لا التقابض في غير الصرف وصح بيع

الغنة

لِلْفَنَةِ بِالْحَفْتَيْنِ وَالتُّفَاحَةَ بِالتُّفَاحَتَيْنِ وَالبَيْضَةَ  
 بِالبَيْضَتَيْنِ وَالجُوزَةَ بِالجُوزَتَيْنِ وَالتَّمْرَةَ بِالتَّمْرَتَيْنِ وَالعَلْسَ  
 بِالقَلَسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا وَاللَّهُ بِالحَمَوَانِ وَالكِرْبَابِ بِالقَطَنِ  
 وَالرُّطْبَ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالتَّمْرِ قَمًا تِلْكَ وَالعَيْبَ بِالرَّزِيكِ وَاللَّحْمَ  
 الْمُخْتَلَفَةَ بِعُضُهَا بِعِضٍ مُتَفَاعِلًا وَبَيْنَ البَيْضِ وَالعَضِ  
 وَحَلَّ الدَّقِيقَ بِحَلِّ العَيْبِ وَسَمَّ البَطْنَ بِالآيَةِ أَوْ بِاللِّ وَالحَزْنَ  
 بِالبُرِّ وَالدَّقِيقَ مُتَفَاعِلًا لِابْتِغَاءِ البُرِّ بِالدَّقِيقِ أَوْ بِالسُّوْنِ  
 وَالرَّيْتُونَ بِالرَّيْتِ وَالتَّمْسَمُ بِالسُّبْرِ حَتَّى يَكُونَ التَّرْتُّ وَالتَّشْرِيحُ  
 أَكْثَرُ مَا فِي الرَّيْتُونَ وَالتَّمْسَمُ وَيُسْتَقْرَضُ الحَبْرُ وَرَقًا لِأَعْدَدَتَا

وَأَرِيَابِ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَمَلِهِ وَبَيْنَ الْمَسْأَلِ وَالرَّحْمَةِ **باب** الحَقِّ  
 العُلُوُّ لَا يَدْخُلُ بَشْرًا بَيْتَ بَيْتٍ حَقٌّ وَيَشْرَأُ مَنزِلَ الأَبْكَلِ حَقٌّ  
 هَوْلُهُ أَوْ مَرَاقِفُهُ أَوْ بَيْتٌ فَلَيْلٍ وَكَبِيرٍ مُوَفِّقِهِ أَوْ مِنْهُ وَدَخَلَ  
 بَشْرًا دَارَ كَالْكَنِيفِ لَا الظَّلَاةُ الأَبْكَلِ حَقٌّ وَلَا يَدْخُلُ الطَّرِيقَ

وَالْمَسْأَلُ وَالشَّرْتُ الأَبْجُولُ حَقٌّ جِلْدًا لِإِجَارَةٍ **باب** الاستِمْخَافِ  
 البَيْتَةُ حُجَّةٌ مُتَعَدِّيةٌ لِأَلْفَرَارِ وَالتَّنَاقُضُ مَنَعٌ دَعْوَى  
 المَلِكِ لِأَلْحَرِيَّةِ وَالتُّطْلُوقُ وَالتَّنَسُّقُ مَبِيعَةٌ وَكَذَلِكَ

فَأَسْتَحَقَّتْ بَيْتَةً تَبِعَهَا وَلِدُهَا وَإِنْ أَقْرَبَهَا الرَّجُلُ لَا  
 وَإِنْ قَالَ عَبْدٌ لِمُسْتَرٍ اشْتَرِي فَأَنَا عَبْدٌ فَاشْتَرَاهُ يَقُولُهُ فَإِذَا  
 هُوَ حُرٌّ فَإِنْ كَانَ البَائِعُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا غَيْبَةً مَعْرُوفَةً  
 فَلَا شَيْءَ عَلَى العَبْدِ وَالأَرْجَعُ المُشْتَرَى عَلَى العَبْدِ وَالعَبْدُ عَلَى البَائِعِ  
 جِلْدًا فِي الرَّهْنِ وَمَنْ ادَّعَى حَقًّا فِي دَارِ فُضُولٍ عَلَى مَائَةٍ

فاستحق بعضهم الم يرجع بشئ ولو ادعى كلها رجع بقسطه  
ومن باع ملك غيره فللمالك ان يقسّمه ويجزئه ان بقي  
العاقدان والمعقود عليه وله وبه لو عرضنا وضمه عن المشتري  
من غاصب باجازة يبعه لاتبعه ولو قطعت يد عند  
المشتري فاجيز فارتبه لمشتريه وتصدق بما راد على  
الممن ولو باع عند غيره بغير افرع فبرهن المشتري على  
اقرار البائع اوزب العبد انه لم ياتمه بالبيع وارا ادر البيع  
لم تقبل وان اقر البائع بذلك عند القاضى بطل البيع ان  
طلب المشتري ذلك ومن باع دار غيره وادخلها المشتري

في بباية له يضمن البائع \* باب السلم \* ما امكن

ضبط صفتيه ومعرفة قدره صح السلم فيه وما لا فلا \*  
فيصح في المكبل والموزون الممن والعددي المتقارب  
كالخوز والبصن والفلس واللبن والاجر ان سمي بملين  
معلوق والذرعى كالثوب ان بين الذراع والصفه والصفه  
لا في الحيوان واطرافه والجلود عددًا والحطب حرامًا والطنية  
جرتا والجوهر والحزب والمنقطع والسمك الطري صح وزنا  
لوما حيا واليه بمكيال او ذراع لم يدر قدره ونز قمره  
او تمر نخلة معيته وشرطه بيان الجنس والنوع والصفه  
والقدر والاجل واقله شهر وقدر رأس المال في المكبل  
والموزون والمعدود ومكان الايفاء فيما له حمل مؤنة  
من الاشياء وما لا حمل له ثوفيه حيث شاء وقبض رأس المال

قبل الافتراق فإن أسلم ما تبيد لهم في كرم مائة دينار عليه  
 ومائة نقداً فالسلم في الدين باطل ولا يصح التصرف في  
 رأس المال والمسلم فيه قبل القبض بشركة أو تولية فإن  
 نقابلا السلم لم يشترت المال من المسلم إليه برأس المال  
 ولو اشترى المسلم إليه كراً وأمرت السلم بقبضه قضاءً  
 لم يصح وصح لو قبضها أو أمره بقبضه له ثم لنفسه ففعل  
 ولو أمرت السلم أن يبيعه في طرفه ففعل وهو غائب لم  
 يكن قبضاً بخلاف المبيع ولو أسلم أمة في كرم وقبضت الأمة  
 فتقايلا فانت أو ماتت قبل الإقالة تبي وصح وعليه قيمتها  
 وعكسه شراءها بالف والقول لمدعي الرداء أو التأجيل  
 لا ينافي الوصف والأجل وصح السلم والاستصناع في نحو  
 خف وطشت وقم وله الخيار إذا رآه وللصانع بيعه

قبل أن يراه وموجله سلم \* (المتفرقات) \*  
 صح بيع الكلب والعهد والسباع والطيور والذئبي كالمسلم  
 في بيع غير الخنزير ولو قال بع عبدك من زيد بالف  
 على أني ضامن لك مائة سوى الألف فباع صح بالف وبطل  
 الضمان وإن زاد من الثمن فالألف على زيد والمائة على الضامن  
 ووطء زوج المستراة قبض لا عقد ومن اشترى عبداً فافأ  
 فترهن البائع على بيعه وعينته معرفة لم يبع لدين  
 البائع والأبيع لدينه ولو غاب أحد المشتريين للحاضر  
 دفع كل الثمن وقبضه وجنسه حتى يتفقد شريكه

ومن باع امة بالالف منقال ذهب وفضة فهما نصفان  
وان قضى زيف عن جيد وتلف فهو قضاء \*  
وان افرغ طير او ناض او نكس ظني فارض رجل  
فهو لمن اخذ \* ما يبطل بالشرط الفاسد ولا  
يصح تعليقه بالشرط البيع والقسمه والجاره والاجازة  
والرجعة والصلح عن مال والبراءة من الدين وعزل الوكيل  
والاعتكاف والمزارعة والمعامة والاقراز والوقف  
والتحكيم \* وما لا يبطل بالشرط الفاسد القرض والهبة  
والصدقة والتكاح والطلاق والخلع والعش والرهن  
والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضائية  
والاجارة والوكالة والحوالة والوكالة والاقالة والوكالة  
واذن العبد في التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العبد  
والجراحة وعقد الذمة وتعليق الرد بالعيب لو عجز الشرط

وعزل القاضى \* (كتاب الصرف)

هو بيع بعض الامتار ببعض فلو تجاسا شرط الثمان  
والتقايض وان اختلفا جودة وصباغة والاسطر النقايض  
فلو باع الذهب بالفضة مجازفة صح ان تقايضا في المجلس  
ولا يصح التصرف في ثمن الصرف قبل قبضه فلو باع دينار  
بدرهم واشترى بها ثوبا فسد بيع الثوب ولو باع امة  
مع طوق قيمة كل الف بالدين ونقد من الثمن الفا ممن  
الطوق وان اشترى بالدين الف نقد والف سبيبة

فالنقد

فَالْقَدَمِ مِنَ الطَّوْقِ وَإِنْ بَاعَ سَفْعًا حَلِيئَةً خَمْسُونَ بِمِائَةٍ  
وَقَدْ خَمْسِينَ فِي حَصَّتْهَا وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ أَوْ قَالَ مِنْ ثَمَنِهَا  
وَلَوْ أَفْتَرَقَا بِلَا قَبْضِ صَحَّ فِي السَّفْرِ ذَوْنَهَا إِنْ تَخَلَّصَ لِلأَصْرِ  
وَالأَبْطَلَا وَلَوْ بَاعَ إِنْ بَاعَ فِضَّةً وَقَبْضُ بَعْضٍ مِنْهُ وَأَفْتَرَقَا  
صَحَّ فَمَا قَبْضُ وَالإِنَاءُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أَسْتَحَقَّ بَعْضُ  
الْإِنَاءِ أَحَدَ المُشْتَرَى مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ أَوْ رَدَّ وَلَوْ بَاعَ قِطْعَةً  
نَقْرَةً فَاسْتَحَقَّ بَعْضُهَا أَحَدَ مَا بَقِيَ بِقِسْطِهِ بِلَا خِيَارٍ وَصَحَّ  
بَيْعُ دَرَاهِمَيْنِ وَدِينَارٍ بِدَرَاهِمٍ وَدِينَارَيْنِ وَكِرْبَرٍ وَسَعِيرٍ  
بِضِعْفَيْهَا وَأَحَدَ عَشْرَ دَرَاهِمٍ بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَدِينَارٍ وَدَرَاهِمٍ  
صَحَّ وَدَرَاهِمَيْنِ غَلَّةً بِدَرَاهِمَيْنِ صَحَّ وَدَرَاهِمٍ غَلَّةً وَدِينَارٍ  
بِعَشْرَةٍ عَلَيْهِ أَوْ بِعَشْرَةٍ مُطْلَقَةً وَدَقَعَ الدِّينَارُ وَتَقَاصَا  
العِشْرَةُ بِالعِشْرَةِ وَغَالِبُ الفِضَّةِ وَالدَّهَبِ فِضَّةٌ وَدَهَبٌ  
حَتَّى لَا يَبْغَى بَيْعُ الخَالِصَةِ بِهَا وَلَا يَبْغَى بَعْضُهَا بِبَعْضِهَا  
الْأَمْتَسَاوِيًا وَزَنًا وَلَا يَبْغَى الإِسْتِفْرَاضُ بِهَا إِلَّا وَزَنًا  
وَالغَالِبُ الغَيْسُ لَيْسَ فِي حُكْمِ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ فَصَحَّ بَيْعُهَا  
بِجِنْسِهَا مُتَفَاضِلًا وَالتَّبَاعُ وَالإِسْتِفْرَاضُ بِمَا يَرُوجُ وَزَنًا  
أَوْ عَدَدًا أَوْ بِهَا وَلَا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ لِكُونِهَا أَمَانًا وَسِعَاكُ  
بِالتَّعْيِينِ إِنْ كَانَتْ لَا تَرُوجُ وَالمُتَسَاوِيُ كَغَالِبِ الفِضَّةِ فِي  
التَّبَاعِ وَالإِسْتِفْرَاضِ وَفِي الصَّرْفِ كَغَالِبِ الغَيْسِ وَلَوْ شَرَى  
بِهِ أَوْ بَعَلَوسٍ نَافِقَةً سَبَأً وَكَسَدَ بَطَلَ البَيْعُ وَصَحَّ البَيْعُ  
بِالْفَلُوسِ النَافِقَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ وَبِالْكَاسِدَةِ لِأَنَّ بَيْعَهَا

ولو كسدت أفلس القرض بحيث رد مثلها ولو اشترى شيئا  
بنصف درهم فلو س صح ولو أعطى صيرفيا درهما وقال  
أعطني به نصف درهم فلو س وانضفا الأجابة صح \*

**(كتاب الكفالة)**

هو ضم ذمة الى ذمة مطالبة وتصح بالنفس وان تعددت  
بكفالت بنفسه وبما غير عن البدن وبجزء شائع وبمنته  
وبعلى والى وانا زعيم به وقيل به لاجاناضا من لعرفته  
فان شرط تسليمه في وقت بعينه اخضره فيه ان طلبه  
فان اخضره فيه ولا حبسه الحاكم فان غاب أمهله مدع زها  
وايايه فان مضت ولم يحضره حبسه وان غاب ولم يعلم  
مكانه لا يطالب به فان سلمه بحيث يعقد المكفول له ان  
يخاصمه كضرب بري ولو شرط تسليمه في مجلس القاض يسلمه  
ذمة وتبطل بموت المطلوب والكفيل لا الطالب وبرئ به  
بدفعه اليه وان لم يقبل اذا دفعته اليك فانا بري  
وتسليم المطلوب نفسه من كفالته ويتسلم وكيل الكفيل  
ورسوله فان قال ان لم أواف به غدا فهو ضامن للماعلة فاه  
يوافق به غدا او مات المطلوب ضمن المال ومن ادعى على آخر  
مائة دينار فقال رجل ان لم أواف به غدا فعلى المائة فلم  
يوافق به غدا فعليه المائة ولا يجبر على الكفالة بالنفس في حد  
وقود ولا يحبس فيها حتى يشهد شاهدان مستورا او عدل  
وبالمال ولو مجهولا اذا كان ديننا صحيحا بكفالت عنه بالف

وبما



وبما لك عليه وبما يدرى في هذا البيع وبما بايعت فلان  
 فعلى او ماذا لك عليه فعلى وما غصبك فلان فعلى  
 وطالب الكفيل او المديون الا اذا شرط البراءة فحينئذ يكون  
 حوالة كما ان الحوالة بشرط ان لا يترأ بها المحل كفالة  
 ولو طالب أحدهما ان يطالب الآخر ويصح تعليق الكفالة  
 بشرط ملائم كشرط وجوب الحق كان استحي المبيع او انما  
 الاستيفاء كان قديم زيد وهو مكفول عنه او تعدده كان  
 غاب عن المضرب ولا يصح بخوان هبت الريح او جاء المطر  
 وان جعله اجلا فتصح الكفالة ويجب المأل حالا فان  
 كفل بماله عليه فبرهن على الف لزمه والاصدق الكفيل  
 فيما اقر بجلفه ولا ينفذ قول المطلب على الكفيل فان كفل  
 بأقر رجع بما ادى عليه وان كفل بغير اقر لم يرجع ولا يطالب  
 الاصيل بالمال قبل ان يؤدي عنه فان لوزم لزمه ويرى  
 باذاء الاصيل ولو ابرأ الاصيل او اخر عنه برى الكفيل وتوخر  
 عنه ولا ينعكس ولو صالح أحد هارت المال عن الف على انضفه  
 برئا وان قال الطالب للكفيل برئت الى من المال رجع على  
 المطلب وفي برئت او ابرأتك لا وبطل تعليق البراءة  
 من الكفالة بالشرط والكفالة بجحد وقود ومبيع وحرث  
 وامانة ومع لومتنا ومغضوبا ومقبوضا على سؤم الشراء  
 ومبيعا فاسدا وحمل دابة معينة مستأجرة وحذمة عبد  
 اشتوجر للخدمة وبلا قبول الطالب في مجلس العقد الا ان

يكفل وارث المريض عنه وعن ميت مفلس وبالتمين للموكل ورث  
 المال وللشريك اذا بيع عبد صفقة وبالعهدة والخلاص  
 ومال الكتابة \* (فضل) \* ولو اعطي المطلوب الكفيل  
 قبل ان يعطي الكفيل الطالب لا يسترد منه وما ربح الكفيل  
 له ويندب رده على المطلوب لو شئنا يتعين ولو امر كفيله ان  
 يتعين عليه حريرا ففعل فالشراء للكفيل والربح عليه ومن كفل  
 عن رجل بما ذاب له عليه او بما قضى له عليه فغاب المطلوب  
 فبرهن المدعي على الكفيل ان له على المطلوب العالم تقبل ولو  
 برهن ان له على زيد كذا وان هذا كفيل عنه باقره قضى به  
 عليهما ولو بلا امر قضى على الكفيل فقط وهالته بالدرك  
 تسلم وشهادته وختمه لا ومن ضمن عن آخر خراجة او رهن  
 به او ضمن نواشيه وقسمته صح ومن قال لاخر ضمننت لك  
 عن فلان مائة الى شهرين فقال له هي حالة قال القول للضامن  
 ومن اشترى امة وكفل له رجل بالدرك فاستحقت لم ياخذ  
 المشتري الكفيل حتى يقضى له بالتمين على البايع \* (باب)

كقالة الرجلين والعبدين \* دين عليهما وكل كفل عن صاحبه  
 فما اذاه احدهما لم يرجع على شريكه فان زاد على النصف رجع  
 بالزيادة وان كفلا عن رجل وكفل كل عن صاحبه فما اذاه  
 رجع بنصفه على شريكه او بالكل على الاصيل وان اراد الطاء  
 احدهما اخذ الآخر بكماله ولو افرق المفاوضنا اخذ العريم  
 ايا شاء بكل الدين ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من النصف

وان كانت عبدي بكتابة واحدة وكفل كل عن صاحبه فما ادى  
 احدهما رجوع بنصفه ولو حررا احدهما اخذ ايا شاء بمحضه  
 من لم يعتقه فان اخذ المعتق رجوع على صاحبه وان اخذ  
 الاخر لا ومن ضمن عن عبدا ما لا يؤخذ به بعد عنقه فهو حال  
 وان لم يسمه ولو ادعى رقبة العبد فكفل به رجل فمات العبد  
 فبرهن المدعي انه له ضمن قيمته ولو ادعى على عبدا ما لا وكفل  
 بنفسه رجل فمات العبد برئ الكفيل ولو كفل عبدا عن سيده  
 بامر فعتق فاداه او كفل سيده عنه واداه بعد عتقه لم يرجع واجد

على الآخر \* **كتاب الحوالة** \*

هي نقل الدين من ذم موالى ذمة وتصح في الدين لافي العين  
 برضا المحتال والمحتال عليه وبرء المحيل بالقبول من الدين  
 ولم يرجع المحتال على المحيل الا بالتوى وهو ان يتخذ الحوالة  
 ويجلف ولا يتنه له عليه او يموت مفلسا فان طلب المحتال  
 عليه المحيل بما احال فقال المحيل اخلت يديني لى عليك ضمن  
 المحيل مثل الدين وان قال المحيل للمحتال اخلتك فتقبضه  
 فقال المحتال اخلتني يديني لى عليك فالقول للمحيل ولو احال  
 بماله عند زيد وبيعة صحى فان هلكت برئ وكفره السفايح

\* **كتاب القضاة** \*

اهلها اهل الشهادة والفاسق اهل القضاة كما هو اهل الشهادة  
 الا انه لا ينبغي ان يعقد ولو كان القاضي عدلا ففسق باخذ  
 الرشوة لا يعزل ويستحق العزل واذا اخذ القضاة بالرشوة

لا يصير قاضياً والفاسق بطل مفتياً وقبلاً ولا ينبغي  
 أن يكون القاضي قاضاً عليهما جباناً عبيداً وينبغي أن  
 يكون مؤثوقاً به في عفافه وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه  
 بالسنة والآثار ووجوه الفقه والاجتهاد شرط الأولوية  
 والمفتي ينبغي أن يكون هكذا وكره التقليد لمن خاف الخيف  
 وإن أمنه لا ولا يسأله ويجوز تقليد القضاة من السلاطنة  
 العادل والبخائر ومن أهل البغى فإن تقلد يسأل ديوان  
 قاضٍ قبله وهو الخرائط التي فيها السجلات والمحاضر وغير  
 ونظر في حال المحبوبين فمن أقر بمجن أو قامت عليه بينة الزمه  
 ولا تاردي عليه وعمل في الودائع وغلات الوقف ببينة أو قران  
 ولم يعمل بقول المغزول إلا أن يقر زواله أو يقر أنه سلبها إليه فيقبل  
 قوله فيها ويقضي في المسجد أو داره ويرد هدية الأيمن وقبوه  
 أو ممن جرت عادته بذلك ودعوة خاصة ويشهد الحانة  
 ويعود للريص ويسوي بينهما جلوساً وإقبالاً وليست عن مسافة  
 أحدهما وإشارته وتلقين حجته وضمنا فته والمزاج وتلقين  
 الشاهد (فصل ١٠) وإذا ثبت الحق للمدعي أجزه بدفع  
 ما عليه فإن أبي حبسه في الثمن والقرض والمهر المعجل والمال التزيم  
 بالكفالة لا في غيره إن ادعى الفقر إلا أن يثبت غريمه غناه  
 فيحبسه بما رأى ثم يسأل عنه فإن لم يظهر له مال خلاه ولو  
 يحل بينه وبين غريمه ورد البينة على أفلاسيه قبل حبسه  
 وبينة البساحق وأبد حبس المويسر ويحبس الرجل لنفقة

زوة

زَوَجْتِهِ لَافِي دِينٍ وَلِدِهِ إِذَا آبَى مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ **باب**

كتاب القاضى الى القاضى وغيره \* ويكتب القاضى الى القاضى  
في غير حدٍ وقودٍ فان شهدوا على خصمٍ حكم بالشهادة وكتب  
بحكمه وهو المدعو سبلاً والام لم يحكم وكتب الشهادة لحكم  
المكتوب اليه بها وهو الكتاب الحكيم وهو نقل الشهادة للحقيقة  
وقرأ عليهم وختم عندهم وسلم اليهم فان وصل الى المكتوب اليه  
نظر الى ختمه ولم يقبله بلا خصمٍ وشهودٍ فان شهدوا أنه  
كتاب فلان القاضى سلمه اليه في مجلسٍ حكمه وقرأه علينا  
وختمه فتح القاضى وقرأه على الخصم والزعم ما فيه وبطل  
الكتاب بموت الكاتب وعزله وموت المكتوب اليه الا اذا  
كتب بعد اسمه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين  
لا بموت الخصم وتقضى المرأة في غير حدٍ وقودٍ ولا يستخلف قاضٍ  
الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور بالجمعة واذا رفع  
اليه حكم قاضٍ امضاه ان لم يحالف الكتاب والسنة المشهورة  
والاجماع وينفذ القضاة بشهادة الزور في العقود والفسوخ  
ظاهرًا وباطنًا لافي الاملاوك الرسالة ولا يقضى على غائبٍ الا  
ان يحضر من يقوم مقامه كالوكيل والوصى او يكون ما يدعى  
على الغائب سببًا لما يدعى على الحاضر كمن ادعى علينا في يد غيره  
انه اشتراه من فلان الغائب ويقرض القاضى مال اليتيم

ويكتب الصديق لا الوصى والاب **باب** التوكيد  
حمار جلا يحكم بينهما فحكم ببينة او اقرار او تكول في غير حدٍ وقودٍ

ودية على العاقلة صح لوصالح المحكم قاضيا ولكل من المحكمين  
ان يرجع قبل حكمه فان حكم لزمها وامضى القاضى حكمه  
ان وافق مذهبه والا ابطله وبطل حكمه لا بونه ووليه ووجه

حكم القاضى بخلاف حكمه عليهم \* (مسائل شتى) \*

لا يتبدد ووسغل فيه ولا ينقب كوة بلا رضادى العلو  
زانغة مستطيلة ينشعب عنها مثلها غير نافذ لا يفتح

اهل الاولى فيه بابا بخلاف المستدين ادعى دارا في يده

انه وهبها له في وقت فمسئل البينة فقال محمدا فاشترى

وترهن على الشراء قبل الوقت الذي يدعى فيه الهبة لا يقبل

وبعد يقبل ومن قال لآخر اشتريت منى هذه الامه فانكر

للبيع ان يطاها ان ترك المضمونه ومن اقر بقبض عشرين

ثم ادعى انها زبوف صدق ومن قال لآخر لك على الف درهم

ثم صدقه فلا شيء عليه ومن ادعى على آخر مالا فقال ما كان

لك على شيء قط فبرهن المدعى على الف وهو برهن على

القضاء او الابراء قبيل ولو زاد ولا اعرفك لا ومن

ادعى على آخر انه باع امته فقال لم ابعها منك قط فبرهن

على الشراء فوجد بها عيبا فبرهن البائع انه برى اليه من كل

عيب لم يقبل ويبطل الصك بان شاء الله وان ما ادعى

فقال زوجته اسلكت بعد موته وقالت المورثة اسلكت قبل  
موته فالقول لهم وان قال المودع هذا ابن مودعي لا وارث له غيره  
دفع المال اليه وان قال لآخر هذا ابنه ايضا وكذب الاول

قضى

قُضِيَ لِلدَّوْلِ \* مِيرَاثٌ قَسَمَ بَيْنَ الْعُرَمَاءِ لَا يَكْفُلُ مِنْهُمْ وَلَا مِنْ  
 وَارِثِهِ وَلَوْ ادَّعَى دَارَ الْإِرْثِ نَفْسَهُ وَلَا خَ غَائِبٌ وَرَهْنٌ عَلَيْهِ  
 أَخَذَ نَصَبَ الْمَدْعَى فَقَطْ وَمَنْ قَالَ مَالِي أَوْ مَا أَمْلِكُ فِي  
 الْمَسَاكِينِ صَدَقَةٌ فَهُوَ عَلَى مَالِ الزَّكَاةِ وَلَوْ أَوْصَى بِثَلَاثِ مَالِهِ  
 فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَمَنْ أَوْصَى إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِالْوَصِيَّةِ فَهُوَ وَصِيٌّ  
 بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَمَنْ أَعْمَلَهُ بِالْوَكَاةِ صَحَّ تَصَرُّفُهُ وَلَا يَنْبَغُ  
 عَزْلُهُ إِلَّا بَعْدَ لِيٍّ أَوْ مُسْتَوْتَرِينَ كَالْإِجْبَارِ لِلسَّيِّدِ بِمَجَانِيهِ عَيْنِهِ  
 وَالسَّفِيحِ وَالْبِكْرِ وَالْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يَمُوجِمْ وَلِوَبَاعِ الْقَاضِي  
 أَوْ أَمِينِهِ عَبْدًا الْعُرَمَاءُ وَأَخَذَ الْمَالَ فِضَاعًا وَاسْتَحَقَّ الْعَبْدُ  
 لَمْ يَضْمَنْ وَرَجَعَ الْمَشْتَرَى عَلَى الْعُرَمَاءِ وَإِنْ أَمَرَ الْقَاضِي الْوَصِيَّ  
 بِبَيْعِهِ لَمْ يَأْسَحَقْ أَوْ مَاتَ قَبْلَ الْقَبْضِ فِضَاعَ الْمَالِ رَجَعَ  
 الْمَشْتَرَى عَلَى الْوَصِيِّ وَهُوَ عَلَى الْعُرَمَاءِ وَلَوْ قَالَ قَاضٍ عَدْلًا عَالِمًا  
 قَضَيْتُ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ أَوْ بِالْقَطْعِ أَوْ بِالضَّرْبِ فَأَعْلَهُ وَسَعَكَ  
 فَعْلَهُ وَإِنْ قَالَ قَاضٍ لِرَجُلٍ أَخَذْتُ مِنْكَ الْقَاوِدَ فَعَدْتُ  
 إِلَى زَيْدٍ قَضَيْتُ بِهِ عَلَيْكَ فَقَالَ الرَّجُلُ أَخَذْتَهُ ظُلْمًا قَالَ لِقَوْلِ  
 الْقَاضِي وَكَذَا لَوْ قَالَ قَضَيْتُ بِقَطْعِ يَدِكَ فِي حَقِّ إِذَا كَانَتْ  
 الْمَقْطُوعَةُ يَدُهُ وَالْمَأْخُوضُ مِنْهُ الْمَالُ مَقْرَأًا أَنَّهُ فَعْلُهُ وَهُوَ قَاضٍ

\* (كِتَابُ الشَّهَادَةِ) \*

هِيَ إِجْبَارٌ عَنْ مُشَاهَدَةٍ وَعِيَانٍ لِأَمْنِ تَحْمِينٍ وَحُسْبَانٍ \*  
 وَتَلْزَمُ بِطَلْبِ الْمَدْعَى وَسَتْرُهَا فِي الْحُدُودِ أَحْتٌ وَيَقُولُ فِي  
 السَّرِقَةِ أَخَذَ لِلسَّرِقِ وَشُرْطُ اللَّزْنِ أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَلِبَقِيَّةِ الْحُدُودِ

والقصاص رجلا ن والولادة واليكارة وعيوب النساء  
 فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة ولغيرها رجلا ن اورد جمل  
 وأمر آتان وللحيل لفظ الشهادة والعدالة ويسأل عن الشهادة  
 سر او علانية في سائر الحقوق وتعديل الخصم لا يصح ولو اجد  
 يكفي للتركية والرسالة والترجمة وله أن يشهد بما سمع او رأى  
 كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والغصب والقيل وان لم  
 يشهد عليه ولا يشهد على شهادة غير ما لم يشهد عليه ولا يعمل  
 شاهدا وقاض وراو وبالخط ان لم يتذكر وا ولا يشهد بما لم  
 يعاينه الا النسب والموت والنكاح والدخول وولادة القاض  
 واصل الوقيف فله ان يشهد بها اذا اخبر بها من يتيق به  
 ومن في يد شي سوى الرقيق لك ان تشهد انه له وان فسر  
 للقاضي انه يشهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل ومن  
 شهد انه حضر دفن فلان او صلى على جنازته فهو معاينة

حتى لو فسر للقاضي قيل \* باب من يقبل شهادته ومن لا يقبله  
 ولا يقبل شهادة الاعمي والمملوك والصبي الا ان يتجمل في  
 الرقي والصغير وادى بعد الحرية والبلوغ والمحدود في قدر  
 وله تاب الا ان يحذ الكافر في قذف ثم اسلم والوليد لا يوثق  
 وجدته وعكسها واحد الزوجين للآخر وكسبت لعين ومكاتب  
 والشريك لشريكه فيما هو من شركتهما والمخنف والناحية  
 والمعنية والعدو وان كانت عداوة دينوية ومذم من الشرب  
 على اللهو ومن يلعب بالطيور او يفتي للناس او ترك ما يؤجر



الحمد أو يدخل الحام بلا زار أو ياكل الربا أو يقامر بالترد  
 أو الشطرنج أو تفوته الصلاة بسببها أو يقول أو ياكل على  
 الطريق أو يظهر سب السلف \* وتقبل لأخيه وعمه وأبويه  
 رضاعاً وأمر امرأته وبناتها وزوج بنته وأمر أولادها وأبيه  
 وأهل الأهواء إلا الخطابية والذمى على مثله والمحرمي على  
 مثله لا على الذمى ومن لم تصغره إن اجتنب الكبائر  
 والأقلف والمحصى وولد الزنا والخنثى والعامل والمعوق  
 للمعوق ولو شهدا أن آباها أوصى إليه والوصى يدعى جاز  
 فإن أنكر لا كما لو شهد أن آباها وكله بقبض ديونه وأدعى  
 الوكيل أو أنكر ولا يسمع القاضي الشهادة على جرح ومن شهد  
 ولم يبرح حتى قال أو همت بعض شهادتي فقبل لو عدل \*

**باب الاختلاف في الشهادة \* الشهادة إن وافقت**  
 الدعوى قبلت وإلا لا \* ادعى داراً أو شيئاً فشهدا  
 بملك مطلق لغت وبعبكسه لا ويعتبر اتفاق الشاهدين  
 لفظاً ومعنى فإن شهد أحدهما باللف والآخر باللفين  
 لم تقبل وإن شهد الآخر باللف وخمسائة والمدعى  
 يدعى ذلك قبلت على اللف ولو شهدا باللف وقال أحدهما  
 قضاة منها خمسمائة تقبل باللف ولم يسمع أنه قضاة إلا  
 أن يشهد معه آخر وينبغي أن لا يشهد حتى يقر المدعى بما يقض  
 ولو شهدا بقرض ألف وشهد أحدهما أنه قضاة جازت الشها  
 على القرض ولو شهدا بأنه قتل زيداً يوم النحر بمكة وآخر إن

أَنَّهُ قَتَلَهُ يَوْمَ النَّحْرِ بِمَضْرُودَاتٍ فَإِنْ قُضِيَ بِأَحَدِهِمَا أَوْ لَا بَطَلَتْ  
 الْأُخْرَى وَلَوْ شَهِدَا عَلَى سِرْفَةٍ بَقِيَ وَاخْتَلَفَا فِي لَوْزِهَا فُطِعَ  
 بِخِلَافِ الذِّكْرِ وَالْأَثْوَةِ وَالغُصْبِ وَمَنْ شَهِدَ لِرَجُلٍ  
 أَنَّهُ اسْتَرَى عَبْدَ فُلَانٍ بِالْفِ وَشَهِدَ آخَرُ بِالْفِ وَخَمْسَانِيَّةٌ  
 بَطَلَتْ الشَّهَادَةُ وَكَذَا الْكِتَابَةُ وَالْمَخْلَعُ فَأَمَّا النِّكَاحُ فَيُصَحِّحُ  
 بِالْفِ مِلْكُ الْمُورِثِ لَمْ يَقْضَ لَوَارِثِهِ بِلَا جَرِّ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَا  
 بِمِلْكِهِ أَوْ يَبِيعَ أَوْ يَمُودِعَهُ أَوْ مَسْتَجِيرَهُ وَقَدْ مَاتَ وَلَوْ  
 شَهِدَا بِيَدِ حَيٍّ مَمْدُ شَهْرٍ زُدَّتْ وَلَوْ أَقْرَأَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ  
 أَوْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ أَقْرَأَ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِ الْمُدْعَى دُفِعَ إِلَى الْمُدْعَى

بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ \* تَقْبَلُ فِيهَا لَا تَسْقُطُ  
 بِالسُّبُوتِ إِنْ شَهِدَ رَجُلَانِ عَلَى شَهَادَةِ شَاهِدِينَ وَلَا تَقْبَلُ  
 شَهَادَةٌ وَاحِدَةٌ عَلَى شَهَادَةِ وَاحِدٍ وَالْإِسْمَاءُ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ  
 عَلَى شَهَادَتِي أَنِّي أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَقْرَأَ عِنْدِي بِكَذَا أَوْ آدَاءُ  
 الْفَرْعِ إِنْ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا أَشْهَدُ فِي عَلَى شَهَادَتِهِ أَنَّ  
 فُلَانًا أَقْرَأَ عِنْدَهُ بِكَذَا وَقَالَ لِي أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتِي بِذَلِكَ  
 وَلَا شَهَادَةَ لِلْفَرْعِ بِلَا مَوْتٍ أَضْلَاهُ أَوْ مَرَضَهُ أَوْ سَفَرَهُ فَإِنْ  
 عَدَّ لَهُمُ الْفَرْعُ صَحِيحًا وَالْأَعْدِلُوا وَتَبَطَّلَ شَهَادَةُ الْفَرْعِ بِإِنْكَارِ  
 الْأَصْلِ الشَّهَادَةُ وَلَوْ شَهِدَا عَلَى شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَلَى فُلَانَةٍ بِنْتِ  
 فُلَانٍ الْفُلَانِيَّةِ بِالْفِ وَقَالَ آخِرُنَا أَنَّهُمَا يَغْرَابَانِ جَاءَ  
 بِأَمْرَةٍ وَقَالَ لَمْ نَذَرِهَا مِنْ هَذِهِ أَمْ لَا قِيلَ لِلْمُدْعَى هَاتِ شَاهِدِينَ  
 أَهْمَا فُلَانَةٌ وَكَذَا كِتَابُ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي وَلَوْ لَا فِيهِمَا

التيممة لم تجز حتى ينسبها الى فخذها ولو اقرته شهيد  
 زورا بشهر ولا يعزّر \* باب الرجوع عن الشهادة \*  
 لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض فان رجعا قبل حكمه  
 لم يقض وبعده لم ينقض وضمنا ما اتلفاه للمشهد وعليه  
 اذا قبض المدعي المال ديننا او عينا فان رجع احدهما  
 ضمن النصف والعبء لمن بقي لا لمن رجع وان شهد  
 ثلاثة ورجع واحد لم يضمن وان رجع آخر ضمنا النصف  
 وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمن الرجوع فان  
 رجعتا ضمننا النصف وان شهد رجل وعشرون  
 فرجعت ثمان لم تضمن فان رجعت اخرى ضمن ربعه فان  
 رجعوا فالفرق بالاسداس وان شهد رجلان عليه وليها  
 ينكح بقدر مهر مثلها ورجعا لم يضمنوا وان زاد عليه  
 ضمناها ولم يضمنوا في البيع الا ما نقص من قيمة المبيع  
 وفي الطلاق قبل الوطء ضمنا نصف المهر ولم يضمنوا  
 لو بعد الوطء وفي العتق ضمنا القيمة وفي القصاص الذي  
 ولم يقتضوا وان رجع شهود الفروع ضمنا لاشهود الاصل  
 بلم تشهد الفروع على شهادتنا او شهدناهم وغلطنا ولو  
 رجع الاصول والفروع ضمن الفروع فقط ولا يلتفت الى  
 قول الفروع كذب الاصول او غلطوا وضمن المتركي بالرجوع  
 وشهود الزنا واليمين لاشهود الاحصان والشرط \*

(كتاب الوكالة)

صح التوكيل وهو اقامة الغير مقام نفسه في التصرف  
 من يملكه اذا كان الوكيل يعقل العقد ولو صبياً او عبداً  
 مجوراً باكل ما يعقده بنفسه وبالخصومة في الحقوق برضى  
 الخصم الا ان يكون الموكل مرصفاً او غائباً مدة السفر او مريداً  
 للسفر او مخدراً وبإيقافها واستيفائها الا في حد وقود  
 ان غاب الموكل والمحقوق فيما يضيفه الوكيل الى نفسه كالبيع  
 والجاره والصلح عن اقرار يتعلق بالوكيل ان لم يكن مجوراً  
 كتسليم المبيع وقبضه وقبض الثمن والرجوع عند الاستحقاق  
 والخصومة في العيب والمك يثبت للموكل ابتداء حتى لا يعنى  
 قريب الوكيل بشرائه وفيما يضيفه الى الموكل كالنكاح والخلع  
 والصلح عن دم معد وعن انكار يتعلق بالموكل فلا يطالب  
 وكيله بالمهر ووكيلها بتسليمها والمشتري منع الموكل عن الثمن  
 وان دفع اليه صح ولا يطالبه الوكيل ثانياً \* باب 2

الوكالة بالبيع والشراء \* امره بشراء ثوب هروي او فريسي  
 او بغير صح سمي ثمن اولاً وبشراء عبداً او دار صح ان سمي ثمن  
 والا لا وشراء ثوب او دابة لا وان سمي ثمناً وبشراء طعام  
 يقع على البرود وقيقه وللوكيل الرد بالعيب مادام المبيع في يده  
 فلو سلمه الى الامر لا يردده الا بامر وجبس المبيع لثمن دفعه  
 من ماله فلو هلك في يده قبل حبسه هلك من ماله الموكل  
 ولم يسقط الثمن وان هلك بعد حبسه فهو كالمبيع وبغير  
 مفارقة الوكيل في الصرف والسلم دون الموكل ولو وكلاه

بشراء

بشرى عشرة ارطال بحم بدرهم فاشترى عشر رطلًا مما يباع  
مثله عشرة بدرهم لزم الموكل منه عشرة بنصف درهم ولو  
وكله بشرى شي بعينه لا يشتريه لنفسه فلو اشتراه بغير  
النقد او بخلاف ما سمي له من الثمن وقع للوكيل وان كان  
بغير عينه فالسراء للوكيل الا ان ينوي للموكل او يشتريه  
بماله وان قال اشتريت للأمر وقال الأمر لنفسك فالقول  
للأمر وان كان دفع اليه الثمن فلما أمر وان قال بعني هذا  
لفلان فباعه ثم انكر الأمر اخذ فلان الا ان يقول لم أمر  
به الا ان يسلم المشتري اليه وان امره بشرى عبد بعينه  
ولم يسم ثمنًا فاشترى له احدًا مما صح وبشرى ما بالي وفيها  
سواء فاشترى احدًا بنصفه او أقل صح وبالأكثر لا الا  
ان يشتري الباقي بما بقي قبل الخضومة وبشرى هذا بدين  
له عليه فاشترى صح ولو غير عين نقد على المأمور وبشرى امره  
بالف دفع اليه فاشترى فقال اشتريت بحسبائي وقال  
المأمور بالف فالقول للمأمور وان لم يدفع فللأمر وبشرى  
هذا ولم يسم ثمنًا فقال المأمور اشتريته بالف وصدد فباعه  
وقال الأمر بنصفه تخالفا وبشرى نفس الأمر من سائر  
ودفع فقال لسيد اشتريته لنفسه فباعه على هذا اعتق  
وولاؤه لسيد وان قال اشتريته فالعبد للسيد والالف  
لسيد وعلى المشتري الف مثله وان قال لعبد اشترى نفسك  
من مولائك فقال للولي بعني نفسي لفلان ففعل فهو للأمر

ولأن لم يعقل لفلان عتق **(فمضئ)** \* الوكيل بالبيع  
 والمشاء لا يعقد مع من رد شهادته له وصح بيعه بما قل وأكثر  
 وبالعرض والنسيئة وتفيد شراؤه بمثل القيمة وزيادة  
 يتغابن فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين ولو وكله  
 يبيع عبد فباع نصفه صح وفي الشراء يتوقف ما لم يشتر  
 الباقي ولو رد المشتري المبيع على الوكيل بالعيب يبيته  
 او تكول رده على الامر وكذا باقراره فيما لا يتحدث وان باع  
 بنسيئة فقال امرتك بنقدي وقال المأمور اطلقت فانقول  
 للامر وفي المضاربة للمضارب ولو اخذ الوكيل باليمن رهنا  
 فضاع او كفيلا فتوى عليه لم يضمن ولا يتصرف في احد الوكيلين  
 وحده الا في خصومة وطلاق وعتاق بلا بدل ورتبه وبيع  
 وقضائ دين ولا يوكل وكيل الا باذن او باعمل برأيه  
 فان وكل بلا اذن الموكل فعقد بحضرة او باع اجنبي  
 فاجاز صح وان زوج عبد او مكاتب او كافرا صغيرته

**الحرم المسئلة** او باع لها واشترى لم يحجز **باب**  
 الوكالة بالخصومة والقبض \* الوكيل بالخصومة والتفويض  
 لا يملك القبض وبقبض الدين ملك الخصومة وبقبض  
 العين لا فلور من ذوالقدر على الوكيل بالقبض ان الموكل  
 باعه وقف الامر حتى يحضر الغائب وكذا الطلاق والعتاق  
 ولو اقر الوكيل بالخصومة عند القاضي صح والا وبطل توكل  
 الكفيل بمال من ادعى انه وكيل الغازي في قبضه **فصل** في قبضه **فصل** في قبضه **فصل** في قبضه **فصل** في قبضه

فصل

فَصَدَّقَهُ وَالْأَدْفَعُ إِلَيْهِ الْغَرِيمُ الدِّينَ ثَانِيًا وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ  
 لَوْ بَاقِيًا وَإِنْ ضَاعَ لَا إِلَّا إِذَا ضَمَنَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ أَوْ لَمْ يَصَدِّقْهُ  
 عَلَى الْوَكَالَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى إِدْعَائِهِ وَلَوْ قَالَ إِنِّي وَكَيْلٌ بِقَبْضِ  
 الْوَدِيعَةِ فَصَدَّقَهُ الْمُوَدَّعُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالِدَفْعِ إِلَيْهِ وَكَذَا لَوْ أَدْعَى  
 الشَّرَاءَ وَصَدَّقَهُ وَلَوْ أَدْعَى أَنَّ الْمُوَدَّعَ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ  
 وَصَدَّقَهُ دَفَعُ إِلَيْهِ فَإِنْ وَكَلَهُ بِقَبْضِ مَالِهِ فَادْعَى الْغَرِيمُ  
 أَنَّ رَبَّ الْمَالِ أَخَذَهُ دَفَعُ الْمَالُ وَاتَّبَعَ رَبُّ الْمَالِ وَاسْتَحْلَفَهُ  
 وَإِنْ وَكَلَهُ بِعَيْبٍ فِي أَمَةٍ فَادْعَى الْبَائِعُ رِضَا الْمَشْتَرِيِّ لَمْ تَرُدَّ  
 عَلَيْهِ حَتَّى يَحْلِفَ الْمَشْتَرِيُّ وَمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ عَشْرَةَ يَنْفِقُهَا عَلَى  
 أَهْلِهِ فَإِنْ نَفَقَ عَلَيْهِمْ عَشْرَةٌ مِنْ عِنْدِهِ فَالْعَشْرَةُ بِالْعَشْرِ \*  
 بَابُ عَزْلِ الْوَكِيلِ \* وَتَبْطُلُ الْوَكَالَةُ بَعْدَ ذَلِكَ  
 إِنْ عَلِمَ بِهِ وَمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ مَطْبِقًا وَخُوقِهِ مَرْتَدًّا وَاقْتِرَافِ  
 الشَّرِكِيِّنَ وَعَجْزِ مَوْلَاهُ لَوْ مَكَاتِبًا وَحُجْرٍ لَوْ مَادُونًا وَتَضَرُّرِ نَفْسِهِ

**\* ( كِتَابُ الدَّعْوَى ) \***

هِيَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ حَالَةَ الْمَنَازَعَةِ وَالْمَدْعَى مَنْ إِذَا  
 تَرَكَ تَرْكٌ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ بِجَلَاؤِهِ وَلَا نَضَعُ الدَّعْوَى حَتَّى يَذَكَرَ  
 شَيْئًا عِلْمَ جِنْسِهِ وَقَدْرَهُ فَإِنْ كَانَ عَيْبًا فِي يَدِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ كَلْفًا  
 إِخْصَارِهَا لِشَيْرِهَا بِالْدَّعْوَى وَكَذَا فِي الشَّهَادَةِ وَالِاسْتِخْرَافِ  
 فَإِنَّ تَقْدِيرَ دَكْرٍ قِيمَتُهَا وَإِنْ أَدْعَى عَقَارًا ذَكَرَ حُرُودَهُ وَكَفَّتْ  
 ثَلَاثَةٌ وَأَسْمَاءُ أَصْحَابِهَا وَلَا يَدُّ مَنْ ذَكَرَ الْجِدَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْهُورًا  
 وَأَنَّهُ فِي يَدِهِ وَلَا تَنْبُتُ الْبُرُودُ فِي الْعَقَارِ بِتَصَادُقِهَا بِلِ بَيْتِنَةٍ

او علم قاضٍ بخلاف المنقول وانه بطلانه به وان كان ديننا  
 ذكر وصفه وانه بطلانه به فان صححت الدعوى سال المدعى  
 عليه عنها فان اقر او انكر فبرهن المدعى قضى عليه ولا حلف  
 بطله ولا ترد يمين على مبلغ ولا بيعة لذي اليد في الملك  
 المطلق وبيعة الخارج احق وقضى ان نكل مرة بلا حلف  
 او سكت وعرض اليمين ثلاثا ندبا ولا يستحلف في نكاح  
 ورجعة وفيه واشتيلاد ورق ونسب وولاء وحر ولعان  
 قال القاضي الامام في الدين الفتوى على انه يستحلف المنكر  
 في الاشياء الستة ويستحلف السارق فان نكل ضمن ولم يقطع  
 والزوج اذا دعت المرأة طلاقا قبل الوطء فان نكل ضمن  
 نصف المهر وجاحد القود فان نكل في النفس حيس حتى يقرب  
 او يحلف وفي مادونه يقتض ولو قال المدعى لى بيته حاضر  
 وطلت اليمين لم يستحلف وقيل الخصم اعطيه كفلا بنفسه  
 ثلاثة ايام فان ابى لازمه اى دار معه حيث سار ولو  
 غر بما لازمه قدر مجلس القاضي واليمين بالله تعالى لا بطلا  
 وعناق الا اذا ائتم الخصم وتغلظ بذكر اوصافه لا بمران  
 ومكانه ويستحلف اليهودى بالله الذى انزل التوراة على موسى  
 والنصرانى بالله الذى انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله  
 الذى خلق النار والوشى بالله ولا يحلفون في بيوت مباراتهم  
 ويحلف على الحاصل اى بالله ما يبس كما بيع قائم ونكاح قائم  
 وما يجب عليك رده وما هي بائن عندك الا ان في دعوى البيع

والشك



والنكاح والغصب والطلاق وإن ادعى شفعة بالحوار  
 او نفقة البتوتة والمشتري او الزوج لا يرأها يخلف على السبب  
 وعلى العلم لو ورث عبداً فادعاه آخر وعلى البتات لو وهب له  
 او اشتراه ولو افتدى المنكر يمينه او صالحة منها على شيء فصح  
 ولم يخلف بعد \* **باب** التصالف \* اختلفا في قدر الثمن  
 او المبيع قضى لمن برهن وان برهننا فليثبت الزيادة وان  
 عجزنا ولم ير ضيابدعوى احدهما خالفاً وبدي بين المبتدئ  
 وفسخ القاضى بطلب احدهما ومن نكل لزومه دعوى الآخر  
 وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في قبض بعض  
 الثمن او بعد هلاك المبيع او بعضه او في بدل الكتابة  
 او في رأس المال بعد اقاله السائل لم يتخالفاً والقول للمنكر  
 مع يمينه ولو اختلفا في مقدار الثمن بعد اقاله خالفاً  
 ولو اختلفا في المهر قضى لمن برهن وان برهننا فلا اثر وان  
 عجزنا خالفاً ولم يفسخ النكاح بل يحكم مهر المثل فيقضى بقوله  
 لو كان كما قال او اقل ويقولها لو كان كما قالت او اكثر وبه لو  
 بينهما ولو اختلفا في الإجارة قبل الاستيفاء خالفاً وبعد  
 والقول للمستأجر والبعض معتد بالكل وان اختلف الزوج  
 في متاع البيت فالقول لكل منهما فيما صح له وله فيما صح لها  
 فان مات احدهما فلا \* ولو احدثها مملوكاً فلا يخرج من الحياة  
 وللحي في الموت \* **(فصل ٩)** \* قال المدعى عليه هذا  
 الشيء اودعنيهِ او أجرنيهِ او اعاننيهِ فلان الغائب اودعنيهِ

أَوْ غَصَبَتْهُ مِنْهُ وَبُرَّهَنْ عَلَيْهِ دَفَعَتْ خَصْمُومَةَ الْمُدْعَى وَإِنْ  
قَالَ ابْتَعْتَهُ مِنَ الْغَائِبِ أَوْ قَالَ الْمُدْعَى سُرِقَ مِنِّي وَقَالَ ذُو الْيَدِ  
أَوْ دَعَيْهِ فَلَا بُرَّهَنْ عَلَيْهِ لِأَنَّ قَالَ الْمُدْعَى ابْتَعْتَهُ مِنْ  
فُلَانٍ وَقَالَ ذُو الْيَدِ أَوْ دَعَيْهِ فَلَا بُرَّهَنْ عَلَيْهِ ذَلِكَ سَقَطَتِ الْخَصْمُومَةُ

بِاسْمِ مَا يَدْعِيهِ الرَّجُلَانِ \* بَرَهْنَا عَلَى مَا فِي يَدِ آخِرٍ  
فَقَضِيَ لَهَا وَعَلَى نِكَاحِ امْرَأَةٍ سَقَطَ وَهِيَ لِمَنْ صَدَّقْتَهُ أَوْ سَبَقَتْ  
بَيْتُهُ وَعَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ لِكُلِّ نِصْفِهِ بَيْدَ لَهُ إِنْ شَاءَ وَيُؤَادٍ  
أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْقَضَاءِ لَمْ يَأْخُذِ الْآخِرُ كَلَّهُ وَإِنْ أَرَادَ فَلِلسَّابِقِ  
وَالْآخِرُ الْقَبِيضُ وَالشَّرَاءُ أَحَقُّ مِنَ الْهَبَةِ وَالشَّرَاءُ وَالْمَهْرُ سَوَاءٌ  
وَالرَّهْنُ أَحَقُّ مِنَ الْهَبَةِ وَلَوْ بَرَّهَنْ الْخَارِجُ عَلَى الْمَلِكِ وَتَارِخُ  
أَوْ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ وَاحِدٍ فَالْآخِرُ أَحَقُّ وَعَلَى الشَّرَاءِ مِنْ آخِرٍ  
وَذَكَرَ الْخَارِجُ اسْتَوْبِيًا وَلَوْ بَرَّهَنْ الْخَارِجُ عَلَى مَوْلَى مَوْلَى وَتَارِخُ  
ذِي الْيَدِ أَسْبَقَ أَوْ بَرَّهْنَا عَلَى التَّجَارِجِ أَوْ سَبَبَ مَلِكٍ لَا يَسْتَكْرَهُ  
أَوْ الْخَارِجُ عَلَى الْمَلِكِ وَذُو الْيَدِ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْهُ فَذُو الْيَدِ أَحَقُّ مِنْهُ  
وَلَوْ بَرَّهَنْ كُلٌّ عَلَى الشَّرَاءِ مِنَ الْآخِرِ وَلَا تَارِخُ سَقَطَ وَتَرَكَ  
الدَّارُ فِي يَدِ ذِي الْيَدِ وَلَا يَرْتَجِعُ بِزِيَادَةِ عِدَّةِ الشُّهُورِ \* دَارُ فِي يَدِ آخِرٍ  
أُدْعَى رَجُلٌ نِصْفَهَا وَآخِرُ كَلَّمَهَا وَبَرَّهْنَا فَلَا دَوْلَ رُبْعَهَا وَبِالْبَاقِي  
لِلْآخِرِ وَلَوْ كَانَتْ فِي أَيِّدِهِمَا فَهِيَ لِلثَّانِي وَلَوْ بَرَّهْنَا عَلَى تَجَارِجِ دَاءٍ  
وَأَرَادَ قَضِيَ لِمَنْ وَافَقَ سَنَتَهَا تَارِخُهَا وَإِنْ أَشْكَلَ ذَلِكَ فَلَهَا  
وَلَوْ بَرَّهَنْ أَحَدُ الْخَارِجَيْنِ عَلَى الْغَضَبِ وَالْآخِرُ عَلَى الْوَدِيعَةِ  
اسْتَوْبَا وَالرَّكْبُ وَاللَّابِسُ أَحَقُّ مِنْ آخِذِ الْجَاهِرِ وَالْقَكْمَةُ

وصية

وصاحب الحمل والجدوع والاتصال احق من الغير ثوب في  
 يده وطرفه في يدا آخر نصف صبي يعبر عن نفسه فقال  
 انا حر والقبول له وان قال انا عبد لفلان ولا يعبر عن نفسه  
 فهو عبد لمن في يده عشرة ابيات من دار في يده ويدي في  
 يدا آخر فالمساحة نصفان ادعى كل ارضا اتهما في يده وولد  
 احدهما فيها او بنى او حفر في يده كما لو برهن اتهما في يده \*

باب دعوى النسب ولدت مبيعة لاقل سنة  
 أشهر مذبحت فادعاء البائع فهو ابنه وهي امرؤ له ويصح  
 البيع ويرد الثمن وان ادعاء المشتري معه او بعدة وكذا  
 ان ماتت الام بخلاف موت الولد وعنفهما كموتهما وان ولد  
 لاكثر من ستة أشهر ردت دعوى البائع الا ان يصدق  
 المشتري ومن ادعى نسب احد التوأمين ثبت نسبها منه  
 وان باع احدهما واعتقه المشتري بطل عتق المشتري صبي  
 عند رجل فقال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه  
 وان محمداً ان يكون ابنه ولو كان في يد مسلم ونصراني  
 وقال النصراني ابني وقال المسلم عبد فهو حر ابن النصراني  
 وان كان صبي في يد زوجه من غير ابيه من غيرها  
 وزعمت انه ابنها من غيره فهو ابنها ولدت مشتراة فاستحققت  
 عمر الاب قيمة الولد وهو حر فان مات الولد ضمن الاب قيمته  
 وان ترك مالا وان قيل الولد غير الاب قيمته ورجع بالثمن  
 وقيمتها بغيره لا بالعقر \*

(كتاب الاقرار) \*

هو اخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه اذا اقر حرم مكلف  
بحق صح ولو مجهولا كشيء وحق ويجبر على يمينه ويدين بماله  
قيمة والقول للغير مع يمينه ان ادعى المقر له اكثر منه وفي  
مال لم يصدق في اقل من درهم ومال عظيم نضبا واموال  
عظام ثلاثة نضبا ودرهم ككبر عشرة ودراهم ثلاثة  
وكذا درهمان درهم وكذا اكد احد عشر وكذا اكد احد عشر  
ولو نكث بالواو من امانة ولو ربع زبد الف على وقيل اقرار  
بدين عند معي في نبي في صدق وفي في كيسي امانة قال لي  
عليك الف فقال اترنه او انتقد او اجلني به او قضيتك  
او احلتك به فهو اقرار وبلا كتابه لا وان اقر بدين مؤجلا  
وادعى المقر له انه حال لزمه حالا وحلف المقر له على الاجل  
على مائة ودرهم فهي دراهم مائة وثوب بفسر المائة وكذا  
مائة وثوبان بخلاف مائة وثلاثة اواب اقر بتمر في قوصرة  
لزمه وبداية في اصطنيل لزمته الدابة فقط وبخاترة اللقمة  
والفص وبسيف له التصل والجفن والحابل وبجملته  
العبدان والكنوة وثوب في مندبل او في ثوب لزمه  
وثوب في عشرة اواب ثوب وبخمس في خمسة وعن الضرب  
خمس عشرة ان عني مع له على من درهم الى عشرة او مابين  
درهم الى عشرة له تسعة له من داري مابين هذا الحائط  
الى هذا الحائط له مابينهما فقط وصح الاقرار بالحل والحل  
ان بين سببا صائحا والا لا وان اقر بشرط للخيار لزمه المال

وبطل

وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ \* بِأَسْبَابِ اسْتِثْنَاءٍ وَمَا فِي مَعْنَاهُ \*  
 صَحَّ اسْتِثْنَاءُ بَعْضٍ مَا أَقْرَبَهُ مُتَّصِلًا وَلِزِمَهُ الْبَاقِي لَا الْكُلَّ \*  
 وَصَحَّ اسْتِثْنَاءُ الْكَيْلِيِّ وَالْوَزْنِيِّ مِنَ الدَّرَاهِمِ لِأَعْيُنِهَا وَلَوْ وَصَلَا  
 بِأَقْرَابِهِ إِنْ سَاءَ اللَّهُ بِطَلِّ أَقْرَبِهِ وَلَوْ اسْتَشْنَى الْبِنَاءَ مِنَ الدَّارِ  
 فَمَا لِلْمَقْرُورِ وَإِنْ قَالَ بِنَاؤُهُ هَالِي وَالْعَرَصَةُ لَكَ فَكَمَا قَالَ \*  
 وَلَوْ قَالَ عَلَى الْفِ مِثْنِ عِنْدِي لَمْ أَقْبِرْهُ فَإِنَّ عَيْنَ الْعِنْدِ  
 وَسَمَلَهُ إِلَيْهِ لِزِمَهُ الْإِلْفُ وَالْأَلَا وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ لِزِمَهُ الْإِلْفُ  
 كَقَوْلِهِ مِنْ خَيْرِ أَوْ خَيْرِي وَلَوْ قَالَ مِنْ مِثْنِ مَتَاعٍ أَوْ قَرْضِي وَهُوَ  
 زَيْوْفٌ أَوْ نَهْرَجَةٌ لِزِمَهُ الْجَمَادِ بِخِلَافِ الْغَضْبِ وَالْوَدِيعَةِ  
 وَلَوْ قَالَ لِفُلَانٍ عَلَى الْفِ الْآلَاءُ لَمْ يَنْقُصْ كَذَا مُتَّصِلًا صَدَقَ  
 وَالْأَلَا وَمَنْ أَقْرَبَ بَغَضِبِ ثَوْبٍ وَجَاءَ بِمُعِيبٍ صَدَقَ وَلَوْ  
 قَالَ أَخَذْتُ مِنْكَ الْفَاوْدِيعَةَ وَهَلَكْتَ وَقَالَ أَخَذْتُهَا غَضِبًا  
 فَهُوَ ضَامٌّ وَإِنْ قَالَ أَعْطَيْتَنِيهَا وَوَدِيعَةَ وَقَالَ عَصَبْتَنِيهَا الْآ  
 وَإِنْ قَالَ هَذَا كَانَ وَوَدِيعَةً لِي عِنْدَكَ فَأَخَذْتَهُ فَقَالَ هُوَ لِي  
 أَخَذَهُ وَإِنْ قَالَ أَجْرْتُ بَعِيرِي أَوْ ثَوْبِي هَذَا فَلَنَا فَرَكِبَهُ أَوْ لَبَسَهُ  
 فَرَدَّهُ فَالْقَوْلُ لِلْمَقْرُورِ وَلَوْ قَالَ هَذَا الْإِلْفُ وَوَدِيعَةً فَلَانٍ لِأَنَّ  
 وَوَدِيعَةً لِفُلَانٍ فَالْإِلْفُ لِلأَوَّلِ وَعَلَى الْمَقْرُورِ مَثَلُهُ لِلثَّانِي \*

بِأَسْبَابِ أَقْرَابِ الْمَرِيضِ \* دِينَ الصِّحَّةِ وَمَا لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ  
 بِسَبَبِ مَعْرُوفٍ قَدَّمَ عَلَى مَا أَقْرَبَهُ فِي مَرَضِهِ وَأَخْرَجَ الْأَرْضَ عَنْهُ  
 وَإِنْ أَقْرَبَ الْمَرِيضُ لَوَارِثِهِ بَطُلَ الْآلَاءُ أَنْ يُصَدِّقَهُ الْبَقِيَّةُ وَإِنْ  
 أَقْرَبَ لِأَجْنَبِيٍّ وَإِنْ أَحَاطَ بِمَالِهِ وَإِنْ أَقْرَبَ لِأَجْنَبِيٍّ ثُمَّ أَوْرَثَ بَنُوهُ

ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لا جنيته ثم نكحها صح  
 بخلاف الهبة والوصية وان اقر لمن طلقها ثلثا فيه فلها  
 الاقل من الارث ومن الذين وان اقر بسلام مجهول بولد  
 مثله انه ابنه وصدقته الغلام ثبت نسبه ولو رخصا وبشاه  
 الورثة وصح اقراره بالولد والوالدين والزوجة والمولى  
 واقرارها بالوالدين والزوج والمولى وبالولد ان شهدت قابلة  
 او صدقها زوجها ولا بد من تصديق هؤلاء وصح التصديق  
 بعد موت المقر الا تصديق الزوج بعد موتها وان اقر بنسب  
 نحو الاخ والعجم لم يثبت فان لم يكن له وارث غيره قريب  
 او بعيد ورثه وان كان لا ومن مات ابوه فآقر باخ شريكه  
 في الارث ولم يثبت نسبه وان ترك ابناين وله على اخر مائة  
 فآقر أحدهما بقبض ابيه خمسين منها فلا شيء للمقر وللآخر

خمسون \* (كتاب الصلح)

هو عقد يرفع النزاع وهو جائز باقرار وسكوت ولو نكح  
 فلان وقع عن مال بمال باقرار اعتبر بيعا فثبت فيه الشفعة  
 والرذ بالعيب وجاز الرزية والشرط ونفسد جهالة الدل  
 لاجمالة المصالح عنه وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع  
 المدعى عليه بحصة ذلك من العوض او بأكمله ولو استحق المصالح  
 عليه او بعضه رجع بكل المصالح عنه او ببعضه وان وقع عن  
 مال بمنفعة اعتبر اجارة في شرط التوقيت وبطل بموت  
 أحدهما والصلح عن سكوت او انكار فرد لليمان فحق المنكر

وَمُعَاوِضَةً فِي حَقِّ الْمَدْعَى فَلَا شَفْعَةَ أَنْ يَصَالِحَ عَنْ دَارِهِمَا  
 وَيُحْتَ لَوْ صَالِحَ عَلَى دَارِهِمَا وَلَوْ اسْتَحَقَّ التَّنَادُخَ فِيهِ رَجَعَ الْمَدْعَى  
 بِالْمَحْضُومَةِ وَرَدَّ الْبَدَلَ وَلَوْ بَعْضُهُ فَبَقِيَ دَرَاهِمُهُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ الْمَصْلُحُ عَلَيْهِ  
 أَوْ بَعْضُهُ رَجَعَ إِلَى الدَّعْوَى فِي كِلَيْهِ أَوْ بَعْضِهِ وَهَلَاكَ بَدَلُ  
 الصِّلِحِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ كَأَسْتَحْقَاقِهِ فِي الْفَضْلَيْنِ \* (فَضْلٌ) \*  
 الصِّلِحُ جَائِزٌ عَنْ دَعْوَى الْمَالِ وَالنَّفْعَةِ وَالْجِنَايَةِ بخلاف الحد  
 وَهِيَ النِّكَاحُ وَالرِّقُّ وَكَانَ خُلْعًا وَعَقْدًا عَلَى مَالٍ وَإِنْ قَتَلَ  
 الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ رَجُلًا عَمْدًا لَمْ يَجُزْ صَلَاحُهُ عَنْ نَفْسِهِ  
 وَإِنْ قَتَلَ عَبْدٌ لَه رَجُلًا عَمْدًا فَصَالِحُهُ عَنْهُ جَائِزٌ وَلَوْ صَالِحَ عَنْ  
 الْمَغْضُوبِ الْمُتَلَفِّ بِمَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهِ أَوْ عَلَى غَرَضٍ صَحَّ وَلَوْ غَنَوُ  
 مَوْسِرٌ عَبْدًا مُشْتَرِكًا فَصَالِحُهُ الشَّرِيكَ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ نَصَفَ  
 قِيَمَتَهُ وَمَنْ وَكَلَ رَجُلًا بِالصِّلِحِ عَنْهُ فَصَالِحُهُ لَمْ يَلْزِمِ الْوَكِيلَ  
 مَا صَالِحَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَضْمَنْهُ بَلْ يَلْزِمُ الْوَكِيلَ وَإِنْ صَالِحَ عَنْهُ بِلَا أَمْرٍ  
 صَحَّ إِنْ ضَمَّنَ الْمَالُ أَوْ أَضَافَهُ إِلَى مَالِهِ أَوْ قَالَ عَلَى الْفَيْءِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ  
 نَوْقٌ فَإِنْ أَجَارَهُ الْمَدْعَى عَلَيْهِ جَارٌ وَالْأَبْطَلُ \* بَابُ  
 الصِّلِحِ فِي الدِّينِ \* الصِّلِحُ عَمَّا اسْتَحَقَّ بَعْدَ الْمَدَائِنَةِ أَخَذَ  
 لِبَعْضِ حَقِّهِ وَاسْتَقَاطَ لِلْبَاقِي لِامْتِعَاوِضَةً فَلَوْ صَالِحَ عَنِ الْفَيْءِ  
 عَلَى نَصْفِهِ أَوْ عَلَى الْفَيْءِ مَوْجَلٌ جَائِزٌ وَعَلَى ذُنَابِيرٍ مَوْجَلٌ وَعَنِ الْفَيْءِ  
 مَوْجَلٌ أَوْ سُودٍ عَلَى نَصْفٍ حَالًا أَوْ بَعْضٍ لَا وَمَنْ لَهُ عَلَى آخِرِ الْفَيْءِ  
 فَعَاثَ أَدْعَاؤُ نَصْفَهُ عَلَى أَنْكَ بَرِيٍّ مَنِ الْفَضْلُ فَمَعْلٌ بَرِيٍّ  
 وَالْأَمْرُ وَمَنْ قَالَ لِآخِرِ لَأَرْكُكُ بِمَالِكَ حَتَّى تَوَجَّهَ عَنِّي أَوْ عَطَفَ

فَفَعَلَ صَحَّ \* (فَضْلٌ) \* دَيْنٌ بَيْنَهُمَا صَالِحٌ أَحَدُهُمَا عَنْ نَصِيْبِهِ  
 عَلَى تَوْبٍ لِشْرِيكِهِ إِنْ يَتَّبِعُ الْمَدِينُونَ بِنَصِيْفِهِ أَوْ يَأْخُذُ نَصِيْفَ  
 التَّوْبِ مِنْ شْرِيكِهِ إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ رِبْعَ الدَّيْنِ وَلَوْ قَبْضَ نَصِيْبِهِ  
 شْرِكُهُ فِيهِ وَرَجَعَا بِالْبَاقِي عَلَى الْغَرِيْبِ وَلَوْ اشْتَرَى بِنَصِيْبِهِ شَيْئًا  
 ضَمَّنَهُ رِبْعَ الدَّيْنِ وَيَبْطُلُ صَحُّ أَحَدِ رِبْعَيْ سَلَمٍ مَنْ نَصِيْبِهِ عَلَى مَا رَوَى  
 وَإِنْ أَخْرَجْتَ الْوَرِثَةَ أَحَدَهُمْ عَنْ عَرْضٍ أَوْ عَقَارٍ بِمَالٍ وَعَنْ ذَهَبٍ  
 بِفِضَّةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ صَحَّ قَوْلُ أَكْثَرِ وَعَنْ نَقْدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِأَحَدٍ  
 النَّقْدَيْنِ لِأَنَّ مَالَهُ يَكُنُ الْمَعْطَى أَكْثَرَ مِنْ حِظِّهِ مِنْهُ وَلَوْ كَانَتْ التَّرْتِيبُ  
 دَيْنٌ عَلَى النَّاسِ فَأَخْرَجُوهُ لَمْ يَبْطُلْ وَإِنْ شَرَطُوا أَنْ يُبْرَأَ الْغَرْمَاءُ  
 مِنْهُ صَحَّ وَلَوْ عَلَى الْمَيْتِ دَيْنٌ مَحْطٌ بِطَلِّ الصَّلَاةِ وَالْقِسْمَةِ \*

**\* كِتَابُ الْمَضَارِبِ \***

هِيَ شَرِكَةٌ بِمَالٍ مِنْ جَانِبٍ وَعَمَلٌ مِنْ جَانِبٍ وَالْمَضَارِبُ أَمِينٌ بِهِ  
 وَبِالتَّصَرُّفِ وَكَيْلٍ وَبِالرَّجْحِ شَرِيكٌ وَبِالْفَسَادِ أَجِيرٌ وَبِالْخَلْفِ  
 غَاصِبٌ وَبِالْشَّرْطِ كُلِّ الرَّجْحِ لَهُ مُسْتَقْرَضٌ وَبِالْشَّرْطِ طَرِيقٌ  
 الْمَالِ مُسْتَبْصَحٌ وَإِنَّمَا تَصَحُّ بِمَا تَصَحُّ بِهِ الشَّرِكَةُ وَيَكُونُ الرَّجْحُ  
 بَيْنَهُمَا مَشَاعًا فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمَا زِيَادَةَ عَشْرَةٍ فَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُهُ  
 وَلَا يَجَاوِزُ عَنِ الشَّرْطِ وَكُلُّ شَرْطٍ يُوجِبُ جِهَالَةَ الرَّجْحِ يُفْسِدُ  
 وَالْأَلَا وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ كَثْرَةُ الْوَضِيعَةِ عَلَى الْمَضَارِبِ وَيُدْفَعُ  
 الْمَالُ إِلَى الْمَضَارِبِ وَيَبِيعُ بِنَقْدٍ وَسَيِّئَةٍ وَيَشْتَرَى وَيُوَكَّلُ  
 وَيُسَافِرُ وَيُبْضَعُ وَيُودَعُ وَلَا يَرْفَعُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً وَلَا يَضَارِبُ  
 إِلَّا بَأْذَنِ أَوْ بِعَمَلِ رَأْيِكَ وَلَمْ يَتَّعَدَّ عَمَّا عَيْنَهُ مِنْ بَلَدٍ وَسِلْعَةٍ



ووقت ومُعَامِل كَمَا فِي الشَّرِكَةِ وَلَمْ يَشْتَرِ مِنْ يَعْتَقِ عَلَى الْمَالِكِ  
 أَوْ عَلَيْهِ أَنْ يَظْهَرَ رَجْحٌ وَضَمِنَ أَنْ يَفْعَلَ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرَ رَجْحٌ صَحَّ فَإِنْ  
 ظَهَرَ عِنَقُ حَظِّهِ وَلَمْ يَضْمِنْ لِرَبِّ الْمَالِ وَسَعَى الْمُعْتَقُ فِي قِيَمَةِ نَصِيبِ  
 رَبِّ الْمَالِ مَعَهُ الْفَ بِالنِّصْفِ فَاسْتَرَى بِهِ أُمَّةً قِيَمَتُهَا الْفَ  
 فَوَلَدَتْ وَلِدًا يُسَاوِي الْفَا فَادَّعَاهُ مُوسِرًا فَبَلَغَتْ قِيَمَتَهُ الْفَا  
 وَخَمْسًا تِسْعَى لِرَبِّ الْمَالِ فِي الْفِ وَرَبِيعَهُ أَوْ عَتَقَهُ فَإِنْ قَبِضَ

الْأَلْفَ ضَمِنَ الْمُدْعَى نِصْفَ قِيَمَتِهَا \* بَابُ \* الْمَضَارِبِ

يُضَارِبُ \* فَإِنْ ضَارِبُ الْمَضَارِبِ بِلَا إِذْنٍ لَمْ يَضْمِنْ لِمَنْ يَعْمَلُ  
 الثَّانِي فَإِنْ دَفَعَ بِإِذْنٍ بِالثَّلْثِ وَقِيلَ لَهُ مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانَا  
 فَلِلْمَالِكِ النِّصْفُ وَاللَّوْلُ الشُّدُسُ وَالثَّانِي الثَّلْثُ وَلَوْ قِيلَ لَهُ  
 مَا رَزَقَ اللَّهُ بَيْنَنَا نِصْفَانَا فَلِلثَّانِي ثُلُثُهُ وَالبَاقِي بَيْنَ الْمَالِكِ  
 وَالْأَوَّلِ نِصْفَانِ وَلَوْ قِيلَ لَهُ مَا رَجَحْتَ بَيْنَنَا نِصْفَانِ وَدَفَعَ  
 بِالنِّصْفِ فَلِلثَّانِي النِّصْفُ وَاسْتَوَى بِمَا بَقِيَ وَلَوْ قِيلَ لَهُ مَا رَزَقَ اللَّهُ  
 فِي نِصْفِهِ أَوْ مَا كَانَ مِنْ فَضْلِ بَيْنَنَا نِصْفَانِ فَرَفَعَ بِالنِّصْفِ  
 فَلِلْمَالِكِ النِّصْفُ وَالثَّانِي النِّصْفُ وَلَا شَيْءَ لِلأَوَّلِ وَلَوْ شَرَطَ لِلثَّانِي  
 ثُلُثَهُ ضَمِنَ الأَوَّلُ لِلثَّانِي الشُّدُسَ وَإِنْ شَرَطَ لِلْمَالِكِ ثُلُثَهُ وَاعْتَبَرَ مِثْلَهُ  
 عَلَى أَنْ يَعْمَلَ مَعَهُ وَلِنَفْسِهِ ثُلُثَهُ صَحَّ وَتَبْطَلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا أَوْ بِحُجُ  
 الْمَالِكِ مِنْ بَدَأَ وَيُعْزَلُ بَعْضُهُ لِمَنْ عَمِلَ وَأَنْ عَمِلَ لِلْمَالِكِ عَرَضٌ بِعَابِعِهَا  
 ثُمَّ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَنَّا وَلَوْ اقْتَرَفَا فِي الْمَالِ دِيُونَ وَرَجِحَ أَحَدُهُمَا  
 عَلَى اقْتِصَاءِ الدِّيُونَ وَالْأَلَا لَا يَلْزِمُهُ الْاِقْتِصَاءُ وَيُؤَكَّلُ الْمَالِكُ  
 عَلَيْهِ وَالسُّبْحَانُ يُجْبَرُ عَلَى التَّقَاضِي وَمَا هَكَذَا مِنْ مَرَالِ الْمَضَارِبَةِ

فن الربح فان زاد المالك على الربح لم يضمن المضارب وان  
 قسم الربح وبقيت المضاربة ثم هلك المال او بعضه تراء الربح  
 ليأخذ المالك رأس ماله وما فضل فهو بينهما وان نقص لغير  
 يضمن المضارب وان قسم الربح وفسخت ثم عقدها فهلك  
 المال لم يتراد الربح الأول \* (فصل ٩) \* ولا تفسد  
 المضاربة بدفع المال الى المالك ببيعة فان سافر فطعامه  
 وشرايه وكسوته وركوبه في مال المضاربة وان عمل في المضير  
 فنفقته في ماله كالذوا فان ربح اخذ المالك ما انفق من  
 رأس المال وما بقي بينهما فان باع المتاع مراجه حست ما انفق  
 على المتاع لا على نفسه ولو قصر او حمله بماله وقيل له اعمل  
 برأيك فهو متطوع وان صبغه احمر فهو شريك بما زاد  
 الصبغ فيه ولا يضمن \* معه الف بالنصف واشتري به برأ  
 وباعه بالعين واشتري به عبد افضا غير ما الف والمالك الف وربح العبد  
 للمضارب وباقيه على المضاربة ورأس المال الفان وخمسها ثمة  
 ورايح على العين وان اشترى من المالك بالف عبد اشتراه  
 بنصفه رايح بنصفه \* معه الف بالنصف واشتري به عبدا  
 قيمته الفان فقتل رجلا خطأ فثلثة ارباع الفداء على المالك  
 وربعه على المضارب والعبد يحرم المالك ثلاثة ايام والمضارب  
 يوما \* معه الف واشتري به عبدا وهلك الثمن قبل التقديف  
 المالك الف آخر ثم وثد ورأس المال جميع ما دفع \* معه الفان  
 فقال دفعت الى الف ورجحت الف وقال المالك دفعت العين

فالقول للمضارب \* معه الف فقال هو مضاربة بالنصف وقد  
رجح الفاقول للمالك هو بضاعه فالقول للمالك \*

(كتاب الوديعة) \*

الابديع تسليط الغير على حفظ ماله والوديعة مما يترك  
عند أمين وهي أمانة فلا تضمن بالهلاك وللمودع أن  
يحفظها بنفسه وبعياله فإن حفظها بغيرهم ضمن إلا أن  
يجاق للرق أو العرق فيسليمها إلى جاره أو قنك آخر فإن طلب  
ربها فبسيها قادرًا على تسليمها أو خلطها بماله حتى لا يتميز  
ضمنها وإن اختلط بلا فعله أشركا ولو اتفق بعضهم  
فرد مثله فخلطه بالباقي ضمن الكل وإن تعدى فيها ثم زال  
التعدى زال الضمان بخلاف المستعير والمستأجر وأقراره  
بعد حجوده وله أن يسافر فيها عند عدم النهي والخوف ولو  
أودع شيئًا لم يدفع المودع إلى أحدٍ ما حظه حتى يحضر الآخر  
وإن أودع رجل عند رجلين مما يقسمه اقتسماه وحفظ كل  
نصفه ولو دفعه إلى الآخر ضمن بخلاف ما لا يقسم ولو قال له  
لا تدفع إلى عيالك أو أحفظ في هذا البيت فدفعها إلى من  
لا بد له منه أو حفظها في بيت آخر من الدار لم يضمن وإن كان  
له منه بد أو حفظها في دار أخرى ضمن وهوودع الغاصب ضمان  
لامودع المودع معه ألف ادعى رجلان كل أنه أودع  
إياه فانكر فكل لهما فالألف لهما وعليه ألف آخر بينهما \*

(كتاب العارية) \*

هي تملك المنفعة بلا عوض وتصح بأمرتك وأطعمتك أرضي  
 ومخنتك ثوبي وحملتك على ذاتي وأخدمتك عبد وداري  
 لك سكني وداري لك عمري سكني ورجع المعير متى شاء ولو  
 هلكت بلا تعذر لم يضمن ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعة فإن  
 أجر ففطبت يمين وتغير ما لا يخلف بالمستعمل فلو قدرها  
 بوقت أو منفعة أو بهما لا يجاوز عما سماه وإن أطلق له أن  
 ينتفع أي نفع في أي وقت شاء وعارية الثمنين والمكيل  
 والموزون والمعدود قرصه وإن أعاره صان البناء أو اللقير  
 صح وله أن يرجع ويكلف قلعها ولا يضمن لأن لم يوقت وإن  
 وقت ورجع قبله ضمن ما نقص بالقلع وإن أعارها لغيره  
 لا تؤخذ حتى يحصد وقتا أولا وموثة الرد على المستعير  
 والمودع والموخر والغاصب والمرتهن وإن رد المستعير  
 الدابة إلى أضطبل مالكا والعهد إلى داره مالك برئ بخلاف  
 المغضوب والوديعة وإن رد المستعير الدابة مع عبده أو جيره  
 مشاهرة أو مع عبد رب الدابة أو جيره برئ بخلاف الأجنبي  
 ويكتب المعار بانك أطعمتني أرضك \*

نسخة باختلاف ه

نسخة ما نقص ه

(كتاب المباح)

هي تملك العين بلا عوض وتصح بالإيجاب كوهبت وخلت  
 وأطعمتك هذا الطعام وجعلته لك وأمرتك هذا الشيء  
 وحملتك على هذه الدابة ناويا به الهبة وكسوتك هذا الثوب  
 وداري لك هبة تسكنها لا هبة تسكني أو سكني هبة

وقبول

وقبوله وقبض في المجلس بلا اذنه وبعد به في محو مفسوم  
 ومشاغ لا يقسم لا فيما يقسم فان قسمه وسلمه صح وان وهب  
 دقيقا في بولا وان طحن وسلم وكذا الدهن في التمسيم والسمين  
 في اللبن وملك بلا قبض جديد لوفى بد الموهوب له وهبه  
 الاب لطيفه تم بالعقد وان وهب له اجنبي تم بقبض  
 وليه وامره واجنبي لوفى حجرها وقبضه ان عقل ولو وهب  
 اثنان دارا لواحد صح لاعكسه وصح تصدق عشرة وهبتها

لفقيرين لا لغنيين \* باب الرجوع في الهبة \*  
 صح الرجوع فيها ومنع الرجوع دمع خرقة والدال الزيادة  
 المتصلة كالغرس والبناء والسمين والميم مو احد المتعاقبين  
 والعين العوض فان قال خذ عوض هبتك او بد لها او بمعا  
 فقبضه الواهب سقط الرجوع وصح من اجنبي وان استحق  
 نصف الهبة رجع بنصف العوض وبعكسه لا حتى يردهما  
 ولو عوض النصف رجع بمالم يعوض والخاء خروج الهبة  
 من ملك الموهوب له ويبع نصفها رجع في النصف كعد  
 بيع شيء والزاي الزوجية فلو وهب ثم نكح رجع وبالعكس  
 والقاف القرابة فلو وهب لذي رحم محر منه لا يرجع فيها  
 والهاء الهداك فلو ادعاه صدق وانما يصح الرجوع بترضاها  
 او بحكم الحاكم فان تلفت الموهوبة واستحقها مستحق ضمن  
 الموهوب له لم يرجع على الواهب بما ضمن والهبة بشرط العوض  
 هبة ابتداء فيشرط التقابض في العوضين وتطل بالشئ

بيع انتهاء فتردد بالعب وخيار الرؤية وتوخذ بالشفعة  
 \* (فصل) \* ومن وهب أمة الأتملها أو على أن  
 يردّها عليه أو يعترفها أو يستولدها أو داراً على أن يردّها عليه  
 شيئاً منها أو يعوضه شيئاً منها صحّت الهبة وبطل الاستثناء  
 والشرط ومن قال لمدبونة إذا جاء عذّ ففولك أو أنت منه  
 برى أو إن أدت إلى نصفه فلك نصفه أو أنت برى  
 من النصف الباقي فهو باطل وصح العمري للمعمّر حال حياته  
 ولورثته بعدة وهي أن يجعل داره له عمره فإذا مات تردّ عليه  
 لا الرقبي أي إن مت قبلك فهو لك والصدقة كالهبة  
 لا تصح إلا بالقبض ولا في مساع يجمل القسمة ولا رجوع فيها \*

\* كتاب (الإجارة) \*

هي بيع منفعة معلومة بأجر معلوم وما صلح بمناصلح أجرة  
 والمنفعة تعلّ بيان المدة كالسكنى والزراعة فتصح على مديق  
 معلومة أي مدّة كانت ولم تردّ في الأوقاف على ثلاث سنين  
 أو بالتسمية كالإستجار على صنيع الثوب وخطابته أو بالاشارة  
 كالإستجار على نقل هذا الطعام إلى كذا والأجر لا يملك  
 بالعقد بل بالتجمل أو شرطه أو بالاستيفاء أو بالتمكّن منه  
 فإن غصبت منه سقط الأجر ولربّ الدار والأرض طلب الأجر  
 كل يوم وللجمال كل مرحلة وللقصّار والخياط بعد الفراغ  
 من عملهم وللخباز بعد إخراج الخبز من الشور فإن أخرجه  
 فأخرف له الأجر ولا ضمان وللطباخ بعد العزف وللتابع

ومن

وَمَنْ لَعَلَّه آثَرٌ فِي الْعَيْنِ كَالصَّبَاغِ وَالْقَصْبَارِ يَجْبِسُهَا لِلاَّخْرِ  
 فَإِنْ حَبَسَ فِضَاعَ فَلَضْمَانَ وَلَا آخَرَ وَمَنْ لَا آثَرَ لَعَلَّه كَالْحَمَالِ  
 وَالْمُدْرَحِ لَا يَجْبِسُ لِلاَّخْرِ وَلَا يَسْتَعْمَلُ غَيْرَهُ إِنْ شَرَطَ عِلْمَهُ نَفْسِهِ  
 وَإِنْ أَطْلَقَ لَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ غَيْرَهُ وَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِيَجِيءَ بِعِيَالِهِ  
 وَمَاتَ بَعْضُهُمْ فِجَاءً بِمَنْ بَقِيَ فَلَهُ أَجْرٌ بِحَسَابِهِ وَلَا أَجْرَ  
 لِحَامِلِ الْكِتَابِ لِلْجَوَابِ أَوْ لِحَامِلِ الطَّعَامِ إِنْ رَدَّهَ لِلْمَوْتِ \*

بَابُ مَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَمَا يَكُونُ خِلَافًا فِيهَا \*  
 صَحَّ إِجَارَةُ الدُّورِ وَالْحَوَانِيتِ بِلَا بَيَانَ مَا يَبْعَلُ فِيهَا وَلَهُ أَنْ  
 يَجْعَلَ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ حُدَادًا أَوْ قَصَارًا أَوْ طَحَانًا  
 وَالْأَرْضِ لِلزَّرْعَةِ أَنْ يَبَيِّنَ مَا يَزْرَعُ فِيهَا أَوْ قَالَ عَلَى أَنْ يَزْرَعَ  
 فِيهَا مَا شَاءَ وَلِلْبِنَاءِ وَالغَرَسِ فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ قَلَعَهُمَا  
 وَسَلِمَا فَارْعَةَ إِلَّا أَنْ يَغْفِرَ الْمُؤَجَّرُ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا وَيَتَمَلَّكُهُ  
 أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ لِهَذَا وَالْأَرْضُ لِهَذَا  
 وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرِ وَالزَّرْعُ يَذْرُكُ بِأَجْرِ الشَّرْحِ إِلَى أَنْ يَذْرُكَ  
 وَالْمَدَابِئُ لِلرُّكُوبِ وَالْحَمَلُ وَالنُّوبُ لِلْبَيْسِ فَإِنْ أَطْلَقَ أَرَكَبَ  
 وَالْبَيْسُ مِنْ شَاءَ وَإِنْ قَتِدَ بِرَاكِبٍ وَلَا بَيْسَ فَخَالَفَ ضَمِنَ  
 وَمِثْلُهُ مَا يَخْتَلَفُ بِالْمُسْتَعْمَلِ وَمَا لَا يَخْتَلِفُ بِهِ بِطَلِّ تَقْسِيمِهِ  
 كَالْوَشْرِ طَسْكُنِي وَاحِدُهُ إِنْ بَسَكُنَ غَيْرَهُ وَإِنْ سَمِيَ نَوْعًا  
 وَقَدْرًا كَكَبْرُ بَرُّ لَهُ حَمَلٌ مِثْلُهُ أَوْ أَخْفَ لَا أَضْرَّ كَالْمَلْحِ  
 وَإِنْ عَطِيتَ بِالْأَزْدِ فِي ضَمَنِ النَّضْفِ وَبِالنَّزْدِ عَلَى  
 الْحَمَلِ الْمَسْمِيِّ مَا زَادَ وَبِالنُّضْبِ وَالْكَبْحِ وَنَزَعَ الشَّرْحُ وَالْإِكْفَافُ

أو الأسيح بما لا يسرح بمثله وسلوك طريق غير ما عينه  
وتقاوتها وحمله في البحر الكحل وإن بلغ فله الاجر ويزرع  
رطوبة واذن بالتبر ما نقص ولا اجر وبخياطة قباء و امر  
بقيص قيمه ثوبه وله اخذ القباء ودفع اجر مثله هـ

**باب الاجارة الفاسدة \* يفسد الاجارة الشرط**

وله اجر مثله لا يجاوز به المسمى فان اجر دار اكل شهر بدينار  
صح في شهر فقط الا ان يسمى الكحل وكل شهر يسكن ساعة  
منه صح فيه وان استاجرها سنة صح وان لم يستجر اجر  
كل شهر وابتداء المدة وقت العقد فان كان حين يهل  
تعتبر الاهلة والا فالايام وصح اخذ اجرة الحمام والحمام  
لا اجره عسب التيس والاذان والحج والامامة وتعليم  
القرآن والفقهاء والفتوى اليوم على جواز الاستئجار لتعليم  
القرآن والامامة ولا يجوز على الغلب والنوح والملاهي وفسد اجارة  
المشاع الا من الشرك وصح استئجار الظئر باجرة معلومة  
وبطعامها وكسوتها ولا يمنع زوجهما من وطئها فان جلت  
او مرضت فبنت وعليها اصلاح طعام الصبي فان ار ضنقة  
بلاين شاة فلا اجر ولو دفع غز لا ينسبه بنصفه او استأجر  
ليحمل طعامه بفقير منه او ليخبره كذا اليوم بدينار لم يجز  
وان استأجر ارضا على ان يكرها ويزرعها او يسقيها او يزرعها  
صح فان شرط ان يسيها او يكرى انهارها او يسقيها او يزرعها  
بزراعة ارض اخرى لا كاجارة السكنى بالسكنى وان استأجره



الجمل طعام بينهما فلا اجر له كراهن استاجر الرهن من المرهين  
 وان استاجر ارضها ولم يذكر انه يزرعها او اوى شئ يزرعه  
 فزرعها فصبي الاجل فله المسمى وان استاجر حمارا الى مكة  
 ولم يسم ما يجمل فجل ما يجمل الناس فنفق لم يضمن وان بلغ مكة  
 فله المسمى وان نشأها قبل الزرع وللجل نقضت الاجارة دفعا  
 للفناء **باب ضمان الاجير** الاجير لكسرك من  
 يعمل لغير واحد ولا يستحق الاجر حتى يعمل كالصباغ والنقصان  
 والمتاع امانة في يده غير مضمون بالهلاك وما تليف بعمله  
 كخرق الثوب من رقبه وزلق الحمال وانقطاع الحمل الذي  
 يشد به الحمل وغرق السيفينة من مده مضمون ولا يضمن به  
 بنى آدم فان انكسرت في الطريق ضمن الحمال قيمته في مكان  
 حمله ولا اجر او في موضع انكسر واجر بحسابه ولا يضمن بحمام  
 او راع او فصاد لم يتعد الموضع المعاد والخاص يستحق الاجر  
 بتسلم نفسه في المدة وان لم يعمل كمن استؤجر شهرا للخدمة  
 او لرعي الغنم ولا يضمن ما تليف في يده او بعمله وصح ترديد الاجر  
 بترديد العمل في الثوب نوعا او زمانا في الاول وفي الكتاب  
 والبيت والذابرة مسافة وحمل ولا يسافر بعيد استاجر  
 للخدمة بلا شرط ولا ياخذ المستاجر من عبد محبوا راجرا دفعه  
 لعمله ولا يضمن غاصب العبد ما اكل من اجره ولو وجد  
 ربه اخذ وصح قبض العبد اجره ولو اجر عبده هذين الشهرين  
 شهرا باربعة وشهرا بخمسة صح والاول باربعة ولو اختلفا

في اباقي العبد ومرضه حكم الحال والقول رب التوب في  
 القميص والقباء والحمرة والصفرة والاجر وعده باب  
 فسخ الاجارة \* وتفسخ بالعيب وخراب الدار وانقطاع احد  
 الضيعة والرحى وتفسخ بموت احد العاقدين ان عقدها  
 لنفسه وان عقدها لغيره لا كالوكيل والوصي ولو في الوفاة  
 وتفسخ بخيار الشريط والرؤية وبالغدر وهو عجز العاقد عن  
 المضي في موجه الا. تجل ضرر زائد لم يستحق به كمن استأجر جلا  
 ليقلع ضرره فسكن الوجع او يطبخ له طعام الوليمة فاختلعت  
 منه او حانوا ليبيخ فافلس او اجره ورتبه دين بعينه او يبيخ  
 او يقر او لا امان له سواه او استأجر دابة للسفر فبدله عنه  
 رأى لا للبخاري \* ولو اخرج حصان دارض مستأجره او مستعارة  
 فاحترق شيء في ارض غيره لم يضمن وان اقعده خياط او صباغ  
 في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وان استأجر جلا  
 ليحمل عليه محلا وراكبين الى مكة صح وله الحمل المعتاد ورؤيته  
 احب ولمقدار زياد فاكل منه رد عوضه وتصح الاجارة في شرا  
 والزراعة والمعاملة والمضاربة والوكالة والوكالة والايضاء  
 والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعق والوقف  
 مضافا لا البيع واجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة  
 والنكاح والرجعة والصلح عن مال وبراءة الدين \*

(كتاب المكاتب)

الكتابة تحرير المملوك يداني الحال ورقية في المال كاتب

مملوك

مملوكه ولو صغيرا يعقل بمال حال او مؤجل او منج و قبل صح  
وكذا ان قال جعلت عليك الفانق ذبه نحو ما اول النجم كذا  
واخره كذا فاذا اذنته فانت حر ولا فتن فيخرج من يدك دون  
ملكه وغمران وطى مكاتبته او جنى عليها او طى ولدها او ابنته  
مالها وان كاتبه على خير او خيرا او قيمته او عين غيره او  
ليرد سيده وصيغافسد فانه ادى الخمر عتق وسعى في قيمته  
ولم ينقص من المستمي وزيدكليه وصح على جنوا ان غير موصوف  
او كاتب كافر عبده الكافر على خير واى اسلمه قيمه الخمر عتق <sup>بقبضها</sup>  
باب ما يجوز للمكاتب ان يفعله \* للمكاتب البيع  
والشراء والسفر وان شرط ان لا يخرج من المضر وترويج  
امته وكاتبه عبده والولد له ان ادى بعد عتقه والا لسيد  
لا الذوق بلا اذن والهبة والتصدق الا ببسيرة والتكليف  
والاقراض واعناق عبده ولو بمال وبيع نفسه وترويج عبده  
والاب والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك مضارب  
وشريك شيئا منه ولو اشترى اياه او ابنته يكاتب عليه ولو  
اشترى اخاه ونحوه لا ولو اشترى ام ولد معهما لم يجز بيعها  
وان ولد له من امته ولد يكاتب عليه وكسبه له وان زوج  
امته من عبده فكاتبهما فولدت دخلت كتابتها وكسبه لها \*  
مكاتبه او ما ذوقه نكح باذن حرم بزعمها فولدت فاستحقت  
فولدها عبده وان وطى امه بشر او فاستحقت او بشر او <sup>سد</sup>  
فردت فالعقر في المكاتبه ولو سكاخ اخذ من عتق <sup>فصل</sup>

وُلِدَتْ مَكَاتِبَةٌ مِنْ سَيِّدَاتِهَا مَصَّنَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا وَأَعْرَجَتْ وَهِيَ  
 أُمُّ وُلْدٍ وَإِنْ كَاتِبَتْ أُمَّ وُلْدٍ أَوْ مَدْرَبَةٍ صَحَّ وَعَتَقَتْ بِحَاجَاتِهَا بِمَوْتِهِ  
 وَسَعَى الْمَدْرَبَةُ فِي ثَلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ كُلِّ الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ فَقِيرًا وَإِنْ دَبَّرَ  
 مَكَاتِبَةً صَحَّ فَإِنْ عَجَزَ بَقِيَ مَدْرَبًا وَالْأَسْعَى فِي ثَلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ ثُلُثِي  
 الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ مُعْسِرًا فَإِنْ أَعْتَقَ مَكَاتِبَةً عَتَقَ وَسَقَطَ الْبَدَلُ  
 وَإِنْ كَاتِبَةٌ عَلَى الْفِئَةِ مَوْجِلٌ فَصَالِحَةٌ عَلَى نِصْفِ حَالِ صَحَّ إِذَا  
 مَرِيضٌ كَاتِبَتْ عِنْدَهُ عَلَى الْفِئَةِ إِلَى سَنَةٍ وَقِيمَتُهُ الْفِئَةُ وَلَمْ يَخْرُجْ  
 الْوَرِثَةُ إِذْ تَلَّى الْبَدَلَ حَالًا وَالْبَاقِي إِلَى أَجَلِهِ أَوْ زِدَّ رَقِيقًا  
 وَإِنْ كَاتِبَتْ عَلَى الْفِئَةِ إِلَى سَنَةٍ وَقِيمَتُهُ الْفِئَةُ وَلَمْ يَخْرُجْ وَآذَى  
 آذَى ثَلَاثِي الْقِيَمَةِ حَالًا أَوْ زِدَّ رَقِيقًا حُرًّا كَاتِبَتْ عَنْ عِيدٍ بِالْفِئَةِ  
 وَآذَى عَتَقَ فَإِنْ قَبِلَ الْعَبْدَ فَهُوَ مَكَاتِبَةٌ وَإِنْ كَاتِبَتْ الْحَاضِرَ  
 وَالْغَائِبَ وَقَبِلَ الْحَاضِرَ صَحَّ وَابْتِهَأَ آذَى عَتَقًا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى عَاصِمًا  
 وَلَا يُؤْخَذُ الْغَائِبُ بِشَيْءٍ وَقِيَمَتُهُ لِقَوْلِهِ وَإِنْ كَاتِبَتْ الْأُمَّةَ عَنْ نَفْسِهَا  
 وَعَنْ ابْنَيْهَا صَغِيرَيْنِ لَهَا صَحَّ وَإِذَا آذَى لَمْ يَرْجِعْ بِأَبِيهَا  
 الْعَبْدُ لِلشَّرْكِ \* عَبْدُهُمَا إِذَا أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ إِنْ كَاتِبَتْ  
 حَظَّهُ بِالْفِئَةِ وَيَقْبِضُ بَدَلَ الْكَاتِبَةِ فَكَاتِبَةٌ وَقَبْضُ بَعْضُهُ فَعَجَزَ  
 فَالْمَقْبُوضُ لِلْقَابِضِ أُمَّةً بَيْنَهُمَا كَاتِبَتَا هَا فَوَطَّهَا أَحَدُهُمَا فَوَلَدَ  
 فَادَّعَاهُ ثُمَّ وَطَّيَ الْآخَرَ فَوَلَدَتْ فَادَّعَاهُ فَعَجَزَتْ فَهِيَ أُمُّ وُلْدٍ  
 لِلأَوَّلِ وَضَمَّنَ الشَّرِيكَ نِصْفَ قِيمَتِهَا وَنِصْفَ عَقْرِهَا وَضَمَّنَ  
 شَرِيكَ عَقْرِهَا وَقِيَمَةَ الْوَلَدِ وَهُوَ ابْنُهُ وَإِذَا دَفَعَتِ الْعَقْرَ إِلَى  
 الْمَكَاتِبَةِ صَحَّ وَإِنْ دَبَّرَ لَهَا نِجْنًا وَلَمْ يَطَّأْهَا فَعَجَزَتْ بِطَلِّ التَّدْبِيرِ

وهي أم ولد للاول وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها  
والولد للاول وان كاتبها فخرها احدها موسرا فخرت  
ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها عند المهادته احدها  
ثم حرره الآخر موسرا للذبر ان يضمن المعتق نصف قيمته وان  
حرره احدها ثم ذبره الآخر لا يضمن المعتق \* بار موت المكاتب وعجزه وموت  
مكاتب وعجز عن نكح وله مال سيصل لم يعجز الحاكم الى ثلاثة ايام  
والاعجزه وفسخها او سيده برضاه وعاد احكام الرق وما  
في يد لسيدة وان مات وله مال لم يفسخ وتؤدي كاتبة من ماله  
وحكم بعثقه في آخر حياته وان ترك ولدا ولدتى كتابته  
لا وفاء سعى كاتبه على نجومه فاذا ادى حكم بعثقه وعتق  
ابيه قبل موته ولو ترك ولدا مشترى عجل البدل حالا او مورا  
فان اشترى ابنة مات وترك وفاء ورثة ابنته وكذا لو كان هو  
وابنته مكاتبين كاتبة واحدة ولو ترك ولدا من حرته ودينا وفاء  
لمكاتبته فجنى الولد ففضى به على عاقلة الام لم يكن ذلك قضاء  
بعجز المكاتب وان اخصم موالى الام والاب في ولايته ففضى به  
لموالى الام فهو قضاء بالعجز فاذا ادى المكاتب من الصدقات  
وعجز طاب لسيد وان جنى عند فكاتبه سيده جاهلا بها  
فجز دفع او فدى وكذا ان جنى مكاتب ولم يقض به فجز فاني  
قضى به عليه كاتبة فجز فودين بيع فيه وان مال السيد يفسخ الكتابة  
ويؤدي المال ورثة على نجومه وان حرره عتق مجانا وان حرره البعض  
لم ينفذ عتقه

**(كتاب الولاء)**

الولاء لمن اعتق ولو تبدير وكاتب واستيلاء وهلاك قريظة  
 وشرط السائبة لغو ولو اعتق حاملاً من زوجها القن  
 لا ينتقل ولادة الحمل عن مولى الام ابدافان ولدت بعد عتيقها  
 لاكثر من ستة اشهر فولاؤه لمولى الام فان عتق العذبة  
 وولاد ابنته الى مواليه عجمي تزوج معتقة فولدت فولاد ولداها  
 لمواليها وان كان له ولاد الموالاة والمعتق مقدم على ذوى  
 الارحام مؤخر عن العصبية النسبية فان مات المولى ثم  
 مات المعتق فوراثة لاقرب عصبية المولى وليس للنساء من الولاء  
 الا من اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبين او كاتب من كاتبين

**(كتاب الاصداء)**

هو فعل يفعله الانسان بغيره فيزول به الرضا وشرطه  
 قدرة المكره على تحقيق ما هدد به سلطانا كان اول صفا  
 وخوف المكره وقوع ما هدد به فلو اكره على بيع وشراء او قراض  
 او اجارة يقتل او ضرب بشديد او جيس مد يد حزين ان  
 بمضى البيع او بفسخه وينتبه به الملك عند القبض للفساد  
 وقبض الثمن طوعا اجازة كالنسل طائعا وان هلك المبيع

٢٠

في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته  
 للبائع وللمكره ان يضمن المكره وعلى اكل لحم خنزير ودم  
 وشرب خمر يجس او ضرب او قيد لم يحل له وحل يقتل و قطع  
 وايم بصبره وعلى الكفر والتلاف ما لم يفتل او قطع لا  
 بغيرهما يرخص ويثاب بالصبر ولما لاك ان يضمن المكره  
 وعلى قتل غيره بقتل لا يرخص فان قتله ايم ويقتص  
 المكره فقط وعلى اعتاق وطلاق ففعل وقع ورجع بقيمته  
 ونصف مهرها ان لم يطاها وعلى الردة لم تب زوجته

**\* كتاب الحجر \***

هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغير و رقياً وجنون  
 فلا يصح تصرف صبي وعبد بلا اذن ولحق وسيد ولا تصرف  
 المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو عقوله يجيره  
 الولي او يفسره وان اتلفوا شيئاً ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي  
 والمجنون وينفذ اقرار العبد في حقه لاني حوسبه فلو اقر  
 بحال لزمه بعد الحرية ولو اقر بجد او فود لزمه في الحال  
 لا يسهفه فان بلغ غير رشيد لو يدفع اليه ماله حتى يبلغ  
 خمسا وعشرين سنة وينفذ تصرفه ويذفع اليه ماله  
 ان بلغ المدة مفسداً وفسق وغفلة ودين وان طلب غرامة  
 ومجس ليسبع ماله في دينه فلو ماله ودينه دراهم قضى  
 بلا امره ولو دينه دراهم وله دنائير او بالعكس بيع في دينه  
 ولم يبيع عرضته وعقاره و افلاس فان افلس متاع عين

نسخة  
 بالمعنى  
 ٥

فبائعُهُ اسْوَةٌ لِلْغُرْمَاءِ \* (فصل ٩) \* بلوغُ الغلام بالاختلاف  
 والأجبال والانزال والآفة حتى يتم ثمانى عشرة سنة والمجانة  
 بالحيض والاختلام والمجبل والآفة حتى يتم سبعة عشر سنة  
 ويُفتى بالبلوغ فيهما بخمس عشرة سنة وادنى المدرة في حقها  
 اثنا عشر سنة وفي حقها تسع سنين فان راهقا واولادنا  
 صديقا واحكامها احكام البالغين **كتاب المأذون**  
 الاذن فك الحجر واسقاط الحجر ولا يتوقت ولا يتخصص  
 ويشترى بالسكوت ان رأى عبدك يبيع ويشترى فانه اذن  
 عام لا يشترى شيئا بعينه يبيع ويشترى ويوكل بهما ورهن  
 ويرهن ويستأجر ويضارب ويؤجر نفسه ويُقر بدين  
 وغضبه ووديعة ولا يزوج ولا يزوج مملوكه ولا يكره  
 ولا يعيق ولا يفرض ولا يهب ويهد طعاما يسيرا ونظيره  
 من يطعمه ويحط من الثمن بعيب ودينه متعلق برقبته  
 يباع فيه ان لم يُقدِّم سيده وقسم ثمنه بالخصص وما بقى  
 طولب به بعد عتقه ونحوه يخرج ان علم به اكثر اهل سوقه  
 ويموت سيده وجنونه ولحقه مرتدا وبالاباق والاستيلاء  
 لا بالتدبير وضمن بهما قيمتهما للغرماء وان اقر بعد حجر  
 بما فى يده صح ولم يملك سيده ما فى يده لو احاط دينه بماله  
 ورقبته فبطل غريمه عبد من كسبه وان لم يحط صح ولم  
 يصرح ببيعته من سيده الا بمثل القيمة وان باع سيده منه بمثل  
 قيمته او اقل صح وبطل الثمن لو سلم قبل قبضه وله جنس المبيع



بالثمن وصرح اعتاقه وضمن قيمته لغرمائه وطول ما بقي بعده  
 فان باعه سيده وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته  
 فان رد عليه بعيب رجع بقيمته وحق الغرماء في العبد او مشتر  
 او اجاز والبيع واخذ والتمن فان باع سيده واعلم بالدين  
 فلغرماء رد البيع فان غاب البائع فالمشتري ليس بمضطر لهم  
 ومن قدم مصرا وقال انا عبد زيد فاستري وباع لزمه كل  
 شيء من التجارة ولا يباع حتى يحضر سيده فان حضر واقرا  
 باذنه بيع والا لا وان اذن للصبي او المعتوه الذي يعقل  
 البيع والشراء وليه فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون\*

**(كتاب الغضب)**

هو زالة اليد المحققة باثبات اليد المبتولة \* فالاستخدام  
 وحمل الدابة غضب لا الجلوس على البساط ويجب رد عينه  
 في مكان غضبه او مثله ان هلك وهو مثل وان انصرم  
 المثل فقيمته يوم الخصومة وما لا مثله فقيمته يوم غضبه  
 فان ادعى هلاكه حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لا ظمير  
 ثم قضى عليه ببديله والغضب فيما ينقل فانه غضب عقارا  
 وهلك في يد لم يضمنه وما نقص سكناه وزيارته ضمن النقصان  
 كما في النخاع وان استغله تصدق بالغلة كالوتصرف في  
 المعضوب والوديعة وبيع وملاك بلا حل انتفاع قبل اداء  
 الضمان بشيء وطبخ وطحن وزرع واتخاذ سيف اواناء لغير  
 الحجرين وبناء على ساحة ولو ذبح شاة او خرقة ثوبا فاحشا

ضمن القيمة وسلم المصنوب اليه او ضمن النقصان وفي الخرق  
 اليسير ضمن نقصانته ولو غرس اوتى في ارض الغير قلعاً  
 وزدت وان نقصت الارض بالقلع ضمن له البناء والغرس  
 مفقوداً ويكون له وان صبغ اولت السويق بسمن ضمنه قيمة  
 ثوب ابيض ومثل السويق او اخذها وغمرها زاد الصبغ  
 والسمن **(فصل ٤)** غيب المصنوب وضمن قيمته  
 ملكه والقول في القيمة للغاصب مع يمينه والبيئته للمالك  
 فان ظهر وقيمتها اكثر وقد ضمنه بقول للمالك او بيئته  
 او ينكول الغاصب فهو للغاصب ولا خيار للمالك وان ضمنه  
 بيمين الغاصب فالمالك يمضي الضمان باخذ المصنوب ورد العود  
 وان باع المصنوب فضمنه للمالك بفد بيعه وان حرره  
 ثم ضمنه لا وزائد المصنوب امانة فتضمن بالتعدي  
 او بالمنع بعد طلب المالك وما انقصت بالولادة مضمون  
 ويحبر بولدها ولو زنى بمصنوبه فزدت فماتت بالولادة  
 ضمن قيمتها ولا يضمن الحرة ومناقع الغضب وخمر السوا وحز  
 بالانلاف وضمن لو كان بالذمعي وان غضب من مسلم خمر الخليل  
 او جلد ميتة فذبح فالمالك اخذها ورد ما زاد الذباغ  
 وان اتلفها ضمن الخل فقط ومن كسر عرقاً او اراق  
 خمر الا وان اراق سكر او منصفاً ضمن وصح بيع هذه الاشياء  
 ومن غضب ام ولد او مدبرة فماتت ضمن قيمة المدبرة لام الولد

**(كتاب الشفاعة)**

هي تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه وتجر للخليط  
 في نفس المبيع ثم للخليط في حق المبيع كالمشرب والطرف  
 لان كان خاصاً ثم للجار الملاصق وواضع الخدوع على الحائط  
 والشريك في خشبة على الحائط جاز على عدد الرؤس بالمبيع  
 وتستقر بالاشهاد وتملك بالاحذ بالراضى وبعضها القام

**باب طلب الشفعة \* فان علم الشفيع بالمبيع اشهد**  
 في مجلسه على الطلب ثم على البائع لو في يده او على المشتري  
 او عند العقار ثم لا تسقط بالتاخير فان طلب عند القاضى  
 سأل المدعى عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل او رهن  
 الشفيع سألته عن الشراء فان اقر به او نكل او رهن الشفيع  
 قضى بها ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت الدعوى  
 بل بعد القضاء وخاصم البائع لو في يده ولا يسمع البينة  
 حتى يحضر المشتري فيقسم البيع بمشهده والعهد على  
 البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع مالم يسلم الى الموكل  
 وللشفيع خيار الرؤية والعيب وان شرط المشتري البرائة منه  
 وان اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري  
 وان برهنا فالشفيع وان ادعى المشتري ثمتا وادعى بائعه  
 اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع وان  
 قبض اخذها بما قال المشتري وخط البعض يظهر في حق الشفيع  
 لاحط الكل والزيادة وان اشترى دارا بعرض او بعقار  
 اخذ الشفيع بقيمته وبمثله لو مئلياً وبجبال لو مؤجلاً

وَلَدَتْ مَكَاتِبَةً مِنْ سَيِّدِهَا مَضَتْ عَلَى كِتَابَتِهَا أَوْ عَجَزَتْ وَهِيَ  
 أُمُّ وَلَدٍ وَإِنْ كَاتَبَتْ أُمَّ وَلَدٍ أَوْ مَدْرَبَةً صَحَّ وَعَقَّتْ مَجَانِبًا بِنْتَهُ  
 وَسَعَى لِلدَّبْرِ ثَلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ كِلِ الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ فَقِيرًا وَإِنْ دَبَّرَ  
 مَكَاتِبَةً صَحَّ فَإِنْ عَجَزَ بَعِيَ مَدْبُرًا وَإِلَّا سَعَى فِي ثَلَاثِي قِيمَتِهِ أَوْ ثُلُثِ  
 الْبَدَلِ بِمَوْتِهِ مَعْسُورًا فَإِنْ اعْتَقَ مَكَاتِبَةً عَتَقَ وَسَقَطَ الْبَدَلُ  
 وَإِنْ كَاتَبَتْ عَلَى الْفِ مَوْجِلٍ فَصَالِحَةٌ عَلَى نَضْفِ حَالٍ صَحَّ مَاذَا  
 مَرِيضٌ كَاتَبَتْ عَبْدَهُ عَلَى الْفَيْنِ إِلَى سَنَةٍ وَقِيمَتُهُ الْفِ وَلَمْ يَخْرُجْ  
 الْوَرِثَةُ آدَى ثَلَاثِي الْبَدَلِ حَالًا وَالْبَاقِي إِلَى أَجَلِهِ أَوْ دَرَقِيغًا  
 وَإِنْ كَاتَبَتْ عَلَى الْفِ إِلَى سَنَةٍ وَقِيمَتُهُ الْفَانِ وَلَمْ يَخْرُجْ وَآدَى  
 آدَى ثَلَاثِي الْقِيمَةِ حَالًا أَوْ دَرَقِيغًا حُرَّ كَاتِبٌ عَنْ عَبْدٍ بِالْفِ  
 وَآدَى عَتَقَ فَإِنْ قَبِلَ الْعَبْدُ فَهُوَ مَكَاتِبَةٌ وَإِنْ كَاتَبَتْ الْحَاضِرَ  
 وَالْغَائِبَ وَقَبِلَ الْحَاضِرُ صَحَّ وَإِنَّمَا آدَى عَتَقًا وَلَا يَرْجِعُ عَلَى صَانِعِهَا  
 وَلَا يُؤْخَذُ الْغَائِبُ بِشَيْءٍ وَقَبُولُهُ لِقَوٍّ وَإِنْ كَاتَبَتْ الْأُمَّةَ عَنْ نَفْسِهَا

وَعَنْ ابْنِ بِنِ صَغِيرٍ بِرُهَا صَحَّ وَإِي آدَى لَمْ يَرْجِعْ **بَارِكُ**  
 الْعَبْدُ لِلشَّرِكِ \* عَبْدُهُمَا إِذَنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ إِنْ كَاتَبَتْ  
 حَظَّهُ بِالْفِ وَيَقْبِضُ بَدَلَ الْكَاتِبَةِ وَكَاتَبَتْ وَقَبِضَ بَعْضُهُ فَعَجَزَ  
 فَالْمَقْبُوضُ لِلْقَابِضِ أُمَّةً بَيْنَهُمَا كَاتَبَتْهَا فَوَطَّرَهَا أَحَدُهُمَا فَوَلَدَ  
 فَادَّعَاهُ ثُمَّ وَطَّيَ الْآخَرَ فَوَلَدَتْ فَادَّعَاهُ فَعَجَزَتْ فَمِى أُمَّ وَلَدٍ  
 لِلأَوَّلِ وَضَمِنَ شَرِيكُهُ نَضْفَ قِيمَتِهَا وَنَضْفَ عَقْرَهَا وَضَمِنَ  
 شَرِيكُهُ عَقْرَهَا وَقِيمَةَ الْوَلَدِ وَهُوَ ابْنُهُ وَإِي دَفَعَ الْعَقْرَ إِلَى  
 الْمَكَاتِبَةِ صَحَّ وَإِنْ دَبَّرَ الثَّانِي وَلَمْ يَطَّأَهَا فَعَجَزَتْ بِطَلِّ التَّدْبِيرِ

وعى

وهي أم ولد للأول وضمن لشريكه نصف قيمتها ونصف عقرها  
والولد للأول وأن كاتبها فخرها أحدها موسراً فجزت  
ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها عند لها ذرة أحد  
ثم حرره الآخر موسراً للذرة أن يضمن المعتق نصف قيمته وإن  
حرره أحدهما ثم ذره الآخر لا يضمن المعتق \* بانه موت المكاتب وعجزه وموت  
مكاتب عجز عن نكح وله مال سيصل لم يعجز الحاكم إلى ثلاثة أيام  
والأعجزه وفسخها أو سيده برضاه وعاد أحكام الرق وما  
في يده لسيدته وإن مات وله مال لم يفسخ وتؤدي كتابته من ماله  
وحكم بعثقه في آخر حياته وإن ترك ولداً ولدت في كتابته  
لا وفاء سعى كآبيه على نجومه فاذا أدى حكم بعثقه وعتق  
أبيه قبل موته ولو ترك ولداً مشترى عجل البدل حالاً أو ذرة  
فإن اشترى ابنه فمات وترك وفاء ورثة ابنه وكذا لو كان هو  
وابنه مكاتبين كتابته واحد ولو ترك ولداً من حرته ودفن وفاء  
لكتابته فجنى الولد ففضى به على عاقلة الأم لم يكن ذلك قضاءً  
بعجز المكاتب وإن اختصم موالى الأم والأب في كتابته ففضى به  
لموالى الأم فهو قضاء بالعجز فما أدى المكاتب من الصدقات  
وعجز طاب لسيدته وإن جنى عبده فكانت سيده جاهلاً بها  
فجز دفع أو فدى وكذا إن جنى مكاتبه ولم يقص به فجز فأن  
قضى به عليه وكتابته فجز فهو دين ببيع فيه وإن مال سيده لم يفسخ الكتابة  
ويؤدي المال ورثة على نجومه وإن حرره وعق مجانا وإن حرره البعض  
لم ينفذ عتقه

**\* كتاب الولاء \***

الولاء لمن أعتق ولو بتدبير وكتابة واستيلاء وهدية قربة  
 وشروط السائبة لغو ولو أعتق حاملاً من زوجته العنق  
 لا ينتقل ولادة الحمل عن مولى الأم أبداً فإن ولدت بعد عنها  
 لأكثر من ستة أشهر فولادها لمولى الأم فإن عتق العبد جاز  
 ولادة ابنه إلى ماله عجمي تزوج معتقة فولدت فولادها  
 لمواليها وإن كان له ولادة الموالاة والمعتق مقدم على ذوى  
 الأرحام مؤخر عن العصبية النسبية فإن مات المولى ثم  
 مات المعتق فإرثه لأقرب عصبية المولى وليس للنساء من الموالاة  
 إلا من أعتق أو أعتق من أعتق أو كاتب أو كاتب من كاتب

**(فصل ١٠)** \* أسلم رجل على يد رجل ووالاه على أن يرثه  
 ويعقل عنه أو على يد غيره ووالاه صح وعقله على مولاه  
 وإرثه له إن لم يكن له وارث وهو آخر ذوى الأرحام وله أن  
 ينتقل عنه إلى غيره بحضور من الآخر ما لم يعقل عنه وليس  
 للمعتق أن يوالى أحداً ولو واثت امرأة فولدت يتبعها فيه

**\* كتاب الإصرار \***

هو فعل يفعله الإنسان بغيره فيزول به الرضا وشروطه  
 قدرة المكره على تحقيق ما هدد به سلطاناً كان أو لصياً  
 وخوف المكره وقوع ما هدد به فلو أكره على بيع أو شراء أو قرض  
 أو جارة بقتل أو ضرب بشديد أو حبس مد يد خزيين أن  
 يمضى البيع أو فسخه ويثبت به الملك عند القبض للفساد  
 وقبض الثمن طوعاً أو اجازة كالنسيئة طائفاً وإن هلك المبيع

في يد المشتري وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته  
 للبائع والمكره ان يضمن المكره وعلى اكل الحنظل خنزير ودرج  
 وشرب خمر مجسس او ضرب او قيد لم يحل له وحل يقتل وفتح  
 واثم بصبره وعلى الكفر والتلاف مال مسلم يقتل او قطع لا  
 بغيرها يرخص ويثاب بالصبر والمالك ان يضمن المكره  
 وعلى قتل غيره يقتل لا يرخص فان قتله اثم ويقتص  
 المكره فقط وعلى اعتاق وطلاق ففعل وقع ورجع بقيته  
 ونصف مهرها ان لم يطأها وعلى الرد لم تبار زوجته

**(كتاب الحجر)**

هو منع عن التصرف قولاً لا فعلاً بصغير وركياً وحنون  
 فلا يصح تصرف صبي وعبد بلا اذن وليه وسيد ولا تصرف  
 المجنون المغلوب بحال ومن عقد منهم وهو عقوله مجبره  
 الولي او يفسخه وان اتلفوا شيئاً ضمنوا ولا ينفذ اقرار الصبي  
 والمجنون وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق سيده فلو اقر  
 بماله لزمه بعد الحرية ولو اقر بمجدة او فود لزمه في الحال  
 لا بسفاهه فان بلغ غير رشيد لم يدفع اليه ماله حتى يبلغ  
 خمساً وعشرين سنة ونفذ تصرفه قبله ويدفع اليه ماله  
 ان بلغ المدة مفسداً وفسقاً وعقلاً ودين وان طلب ماؤة  
 ومجسس لبيع ماله في دينه فلو ماله ودينه دراهم قضى  
 بلا امره ولو دينه دراهم وله دنائير او بالعكس بيع في دينه  
 ولم يبيع عرضته وعقاره وافلوس فان افلس مباح عين

نسخة  
 المعلى  
 ٥

فبائعُهُ أَسْوَدُ لِلغَرَمَاءِ \* (فصل ٩) \* بَلوغُ الغلام بِالْإِخْلَافِ  
 وَالْأَجْبَالِ وَالْإِنْزَالِ وَالْأَفْحَى تَمَّ ثَمَانِي عَشْرَةَ سَنَةً وَالْمَرْأَةُ  
 بِالْحَيْضِ وَالْإِحْتِلَامِ وَالْحَيْضُ وَالْأَفْحَى تَمَّ سَبْعَةَ عَشْرَ سَنَةً  
 وَيُقْتَلُ بِالْبُلُوغِ فِيهِمَا نَحْمَسُ عَشْرَةَ سَنَةً وَأَدْخُلُ الْمَرْءَ فِي حَقِّهِ  
 اثْنَا عَشَرَ سَنَةً وَفِي حَقِّهَا تِسْعَ سِنِينَ فَإِنْ رَاهُ قَاوًا وَلَا بُلُغًا

صُدِّقًا وَاحْكُمَا حُكْمَ الْبَالِغِينَ **كِتَابُ الْمَأْذُونِ**

الْإِذْنَ فَكَ الْحَرِّ وَالسَّقَاطِ الْحَرِّ وَلَا يَتَوَقَّتُ وَلَا يَتَخَصَّصُ  
 وَيَشْتَرُ بِالسَّكُوتِ إِنْ رَأَى عَبْدًا يَبِيعُ وَيَشْتَرِي فَإِنَّ إِذْنَ  
 عَامًّا لَا بَشْرَاءَ شَيْءٍ بَعِينَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَيُوكَلُ بِهِمَا وَرَهْنٌ  
 وَرَهْنٌ وَيَسْتَأْجِرُ وَيُضَارِبُ وَيُؤْجِرُ نَفْسَهُ وَيُقِرُّ بَدَنَهُ  
 وَعَضْبُ وَوَدِيعَةٌ وَلَا يَتَزَوَّجُ وَلَا يَرْجِعُ مَوْلُوكَهُ وَلَا يَكْتَابُ  
 وَلَا يُعْتِقُ وَلَا يُقْرِضُ وَلَا يَهْبُ وَيَهْدِي طَعَامًا أَيْسَرَ وَنُصِيْبَةً  
 مَنْ يَطْعُمُهُ وَيَحْطُ مِنَ الثَّمَنِ بَعِيْبٍ وَدَيْنُهُ مُتَعَلِّقٌ بِرَقَبَتِهِ  
 يُبَاعُ فِيهِ إِنْ لَمْ يُقْرِضْ سَيِّدَهُ وَقَسِمَ ثَمَنُهُ بِالْحِصَصِ وَمَا بَقِيَ  
 طَوْلِبُ بِهِ بَعْدَ عَتَقِهِ وَنَحْرٌ بِحَجْرٍ إِنْ عَلِمَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ سُوْقِهِ  
 وَبِعْوَتُ سَيِّدِهِ وَجَوْنَةٌ وَكُوفَةٌ مَرْتَدًا أَوْ بِالْإِبَاقِ وَالسَّيْلَانِ  
 لَا بِالْتَدْبِيرِ وَضَمْنُهَا لِلغَرَمَاءِ وَإِنْ أَقْرَبَ بَعْدَ حَجْرِهِ  
 بِمَا فِي يَدِهِ صَحَّ وَلَمْ يَمْلِكْ سَيِّدُهُ مَا فِي يَدِهِ لَوْ أَحَاطَ دَيْنُهُ بِمَالِهِ  
 وَرَقَبَتِهِ فَبَطُلَ غَرْبُ عَبْدًا مَنْ كَسَبَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْطُ صَحَّ وَلَمْ  
 يَصَحَّ بَيْعُهُ مِنْ سَيِّدِهِ إِلَّا بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَإِنْ بَاعَ سَيِّدُهُ لِمَنْ  
 قِيَمَتُهُ أَوْ أَقْلُ صَحَّ وَبَطُلَ الثَّمَنُ لَوْ سَلَّمَ قَبْلَ قَبْضِهِ وَلَهُ جَسْرُ الْمَسْبُوعِ



بالثمن وضح اعتاقه وضمن قيمته لغرمائه وطول ما بقي بعد  
 فان باع سيده وغيبه المشتري ضمن الغرماء البائع قيمته  
 فان رد عليه بعيب رجع بقيمته وحق الغرماء في العبد  
 او اجازوا البيع واخذوا الثمن فان باع سيده واعلم بالدين  
 فلغرماء رد البيع فان غاب البائع فالمشتري ليس بحضرم  
 ومن قدم مصرا وقال انا عبد زيد فاشترى وباع لزمه كل  
 شيء من التجارة ولا يباع حتى يحضر سيده فان حضر واقرا  
 باذنه بيع والا لا وان اذن للصبي او المعتوه الذي يعقل  
 البيع والشراء وليه فهو في الشراء والبيع كالعبد المأذون\*

\*(كتاب الغضب)\*

هو لانه اليد المحقة باثبات اليد المبطله \* فالاستخدام  
 وحمل الدابة غضب لا الجلوس على البساط ويجب رد عينه  
 في مكان غضبه او مثله ان هلك وهو مثلي وان انصرم  
 المثل فقيمته يوم الخصومة وما لا مثله فقيمته يوم غضبه  
 فان ادعى هلكه حبسه الحاكم حتى يعلم انه لو بقي لا ظهر  
 ثم قضى عليه ببذله والغضب فيما ينقل فانه غضب عقاقا  
 وهلك في يد لم يضمنه وما نقص سكهانه وزيارته ضمن النقصان  
 كما في النخل وان استغله تصدق بالغلة كالوتصرف في  
 المعضوب والوديعه وزبح وملاك بلا حل انتفاع قبل اداء  
 الضمان بشيء وطحن وطحن وزرع واتخاذ سيف اواناء لغير  
 الحجرين وبناء على ساحه ولو ذبح شاة او خرقتوا فاحشا

صَمْنِ الْقِيَمَةِ وَسَلَّمَ الْمَغْضُوبَ إِلَيْهِ أَوْ ضَمَّنَ النِّقْضَ وَفِي الْخَرِيقِ  
 السَّيْرِ ضَمْنُ نِقْضَانِهِ وَلَوْ غَرَسَ أَوْ سَبَى فِي أَرْضِ الْغَيْرِ قَلْعًا  
 وَرَدَّتْ وَإِنْ نَقَضَتِ الْأَرْضُ بِالْقَلْعِ ضَمَّنَ لَهُ الْبِنَاءَ وَالغَرَسَ  
 مَقْلُوعًا وَيَكُونُ لَهُ وَإِنْ صَبَّغَ أَوْلَتْ السَّوْبِقُ بِسَمْنِ ضَمْنَهُ قِيَمَةُ  
 ثَوْبٍ أَيْضًا وَمِثْلُ السَّوْبِقِ أَوْ أَحَدَهُمَا وَغَيْرُهُمَا زَادَ الضَّبْعُ  
 وَالسَّمْنُ \* (فصل ٤) \* غَيْبُ الْمَغْضُوبِ وَضَمْنُ قِيَمَتِهِ  
 مَلَكَهُ وَالْقَوْلُ فِي الْقِيَمَةِ لِلْغَايِبِ مَعَ يَمِينِهِ وَالْيَمِينَةُ لِلْمَالِكِ  
 فَإِنْ ظَهَرَ وَقِيَمَتُهُ أَكْثَرُ وَقَدْ ضَمَّنَهُ بِقَوْلِ الْمَالِكِ أَوْ بَيِّنَتِهِ  
 أَوْ نِكَاحِ الْغَايِبِ فَهُوَ لِلْغَايِبِ وَلَا خِيَارَ لِلْمَالِكِ وَإِنْ ضَمَّنَهُ  
 بِيَمِينِ الْغَايِبِ فَالْمَالِكُ يَمْضِي الضَّمًّا وَيَأْخُذُ بِالْمَغْضُوبِ وَيُرَدُّ الْعَوْدُ  
 وَإِنْ بَاعَ الْمَغْضُوبُ فَضَمَّنَهُ الْمَالِكُ نَفْدَ بَعْدَهُ وَإِنْ حَرَّرَهُ  
 ثُمَّ ضَمَّنَهُ لَا وَزَادَ الْمَغْضُوبُ بِإِمَانَةٍ فَضَمَّنَ بِالتَّعَدُّي  
 أَوْ بِالْمَنْعِ بَعْدَ طَلْبِ الْمَالِكِ وَمَا نَقَضَتْ بِالْوَلَادَةِ مَضْمُونٌ  
 وَيُجْبَرُ بِوَلَدِهَا وَلَوْ زِنَى بِمَغْضُوبَةٍ فَرَدَّتْ فَمَاتَتْ بِالْوَلَادَةِ  
 ضَمَّنَ قِيَمَتَهَا وَلَا يَضْمَنُ الْحَرُّ وَمَنَافِعُ الْغَضَبِ وَخُرْسَانُ وَوَجْهٌ  
 بِالْإِتِّلَافِ وَضَمَّنَ لَوْ كَابًا لِدَمْحٍ وَإِنْ غَضِبَ مِنْ مُسْلِمٍ حَرَّمَ الْفَحْلَ  
 أَوْ جَلْدَ مِثْلِهِ فَذَبْحُ فِ الْمَالِكِ أَخَذَهُمَا وَرَدَّ مَا زَادَ الدِّبَاغُ  
 وَإِنْ أَتَلَفَ مَا ضَمَّنَ أَحْمَلُ فَقَطُّ وَمَنْ كَسَّرَ مِعْرَاقًا أَوْ أَرَأَفَ  
 حَمْرًا أَوْ أَرَأَفَ سَكْرًا أَوْ مَنَصَّفَا ضَمَّنَ وَصَحَّ بَيْعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ  
 وَمَنْ غَضِبَ أُمَّ وَلِدًا أَوْ مَدْبْرَةً فَمَاتَتْ ضَمَّنَ قِيَمَةَ الْمَدْبْرَةِ لِأَنَّ الْوَلَدَ

\* (كتاب الشفعة)

هي تملك البعثة جبراً على المشتري بما قام عليه وتجر للخليط  
 في نفس المبيع ثم الخليط في حق المبيع كالشرب والطين  
 إن كان خاصاً ثم للجار الملاصق وواضع الخدوع على الحائط  
 والشريك في خشية على الحائط جاز على عدد الرؤس بالمبيع  
 وتستقر بالإشهاد وتملك بالأخذ بالتراضي أو بقضاء القاض  
**باب طلب الشفعة \* فإن علم الشفيع بالمبيع اشهد**  
 في مجلسه على الطلب ثم على البائع لو في يده أو على المشتري  
 أو عند العقار ثم لا تسقط بالتأخير فإن طلب عند القاض  
 سأل المدعى عليه فإن أقر بمالك ما شفيع به أو نكل أو برهن  
 الشفيع سألته عن الشراء فإن أقر به أو نكل أو برهن الشفيع  
 قضى بها ولا يلزم الشفيع إحصار الثمن وقت الدعوى  
 بل بعد القضاء وخاصم البائع لو في يده ولا يسمع البينة  
 حتى يحضر المشتري فيفسد البيع بمشركه والعهد على  
 البائع والوكيل بالشراء خصم للشفيع ما لم يسلم إلى الموكل  
 وللشفيع خيار الرؤية والعيب وإن شرط المشتري البرء منه  
 وإن اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري  
 وإن برهنا فالشفيع وإن ادعى المشتري ثمناً وادعى بائعه  
 أقل منه ولم يقبض الثمن أخذها الشفيع بما قال البائع وإن  
 قبض أخذها بما قال المشتري وحط البعض يظهر في حق الشفيع  
 لأحط الكل والزيادة وإن اشترى داراً بعرض أو عقار  
 أخذ الشفيع بقيمتها وبمثله لو مئلياً وبجبال لو مؤجلاً

او يصير حتى يمضي الاجل فيأخذها ويمثل الحرق وقيمة الحنوزير  
ان كان الشفيع ذمياً وبقيمتهما لو مسلماً وبالتمن وقيمة  
البناء والغرس لو بنى المشتري أو غرس أو كلف المشتري فلعها  
وان قلعهما الشفيع فاستحقَّت رجع بالتمن فقط وبكل  
التمن ان خرب الدار أو جف الشجر وحصة العريضة لان  
نقض المشتري البناء والنقض له وبشرها ان ابتاع ارضاً  
ونخلًا وثمرًا او اثر في يدك وان جلد المشتري سقط حصته من التمّن

باب ما تجب فيه الشفعة وما لا تجب انما تجب  
الشفعة في عقار مملوك بعوض هو مال الا في عرض وفلج  
وبناء بيعة بلا عريضة ودار جعلت قهراً او اجرة او بدل  
خلع او بدل صلح عن دم عملي او عوض عتيق او وهبت بلا  
عوض مشروط او بيعت بخيار للبائع او بيعت فاسداً  
مالم يسقط حق الفسخ بالبناء او قسمت بين الشركاء  
او سلبت شفعتها ثم ردت بخيار روية او شرط او عينت بقضاء  
وتجب لو ردت بلا قضاء او تقايلا بار ما تبطل به الشفعة  
وتبطل بترك طلب الموائبه او التفرير وبالصالح من الشفعة على  
عوض وعليه رده وبموت الشفيع لا للمشتري وبيع ما يشفع  
به قبل القضاء بالشفعة ولا شفعة لعين باع  
او بيع له او ضمن الدرك عن البائع ومن ابتاع او اتبع له فله  
الشفعة وان قبل الشفيع انها بيعت بالف فسلحتم علم انها  
بيعت باقل او بغير او شعير فتمه الف او الكرفله الشفعة

ولو بان أنها بيعت بدنانير قيمتها ألف فلا شفعة وإن قبله  
 ان المشتري فلان فسلفاً فان أنه غيره فله الشفعة وإن  
 باعها الأذرعاً في جانب الشفيع فلو شفعت له وإن ابتاع منها  
 سهماً بيمين ثم ابتاع بقيتها فالشفعة للجاري في السهم <sup>الأولي فقط</sup>  
 وإن ابتاعها بيمين ثم دفع ثوباً عنه فالشفعة باليمين لا الثوب  
 ولا تكسر الخيلة لاسقاط الشفعة والزكاة وأخذ حظ البعض  
 بتعدد المشتري لا بتعدد البائع وإن اشترى نصف دار  
 غير مقسوم أخذ الشفيع حظ المشتري بقسمته وللعبد  
 المدينون الاخذ بالشفعة من سيده كعكسه وصح تسليم الشفعة

من الأب والوصي والوكيل **(كتاب القسمة)**  
 هي جمع نصيب سائغ في معين وتشتمل على الإقرار والبدالة  
 وهو الظاهر في المثل فيأخذ حظه حال غيبته صاحبه وهي  
 غيره فلا يأخذ ويخبر في متجدد الجنس عند طلب أحد الشركاء  
 لا في غيره \* ونائب نصيب قاسم ترزقه من بيت المال  
 ليقسم بلا أجر وإلا فنصيب قاسم يقسم بأجر بعد الرزق  
 ويجب أن يكون عدلاً أميناً عالماً بالقسمة ولا يتعين قاسم  
 واحد ولا يشترك القسام ولا يقسم العقار بين الورثة  
 باقرارهم حتى يبرهنوا على الموت وعدد الورثة ويقسم المنقول  
 والعقار المشتري ودعوى الملك ولو برهن أن العقار في أيديهما  
 لم يقسم حتى يبرهن أنه لها ولو برهن على الموت وعدد الورثة  
 والدار في أيديهم ومعهم وارث غائب أو وصي قسيم ونصيب

وكلُّ أو وصيَّ بقبض نصيبه ولو كانوا مشترين وغاب  
 أحدُهم أو كان العقار في يد الوارث الغائب أو حضر  
 وارث واحد لم يقسم وقسم بطلب أحدهم لو انتفع كلُّه  
 بنصيبه وإن تضرر الكلُّ لم يقسم إلا برضاهم وإن انتفع  
 البعض وتضرر البعض لقلَّة حظه قسم بطلب ذي الكثير  
 فقط ويقسم العرُوض من جنس واحد ولا يقسم الحسنين والموهر  
 والرقيق والحمام والبئر والرحى إلا برضاهم دور مشتركة  
 أو أروضعة أو دار وحانوت قسم كلُّ على حدة ويصوَّر  
 القاسم ما يقسمه ويُعدِّله ويُدرِّعه ويقوم البناء ويُفرِّد  
 كلَّ نصيب بطريقه وشربه وتلقب الانصبا بالاول والثاني  
 والثالث ويكتب أسماءهم ويُعْرغُ من حجج اسمها أو لأفله  
 السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني ولا يدخل في  
 القسمة الدراهم إلا برضاهم فإن قسم لأحدٍ هم مهسل أو طوق  
 في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه إن أمكن  
 والأفسحت القسمة سُفل له علو وسُفل محرِّد وعلو محرِّد  
 قوم كلُّ على حدة وقسم بالقيمة وتقبل شهادة القاسمين  
 إن اختلفوا ولو ادعى أحدُهم أن من نصيبه شيئاً في يد  
 صاحبه وقد أقرَّ بالاستيفاء لم يصدَّق إلا ببينة وإن  
 قال استوفيت وأخذت بعضه صدَّق خصمه بحلفه  
 وإن لم يُقرَّ بالاستيفاء وادعى أن ذا حظه ولم يسلم إلى  
 وكذبته شريكه تخالفاً فسخت القسمة ولو ظهر عين فاشته

فِي الْقِسْمَةِ تَنْسَخُ وَلَوْ اسْتَحَقَّ بَعْضُ شَائِعٍ مِنْ حِظِّهِ رَجَعَ  
 بِحِظِّهِ فِي حِظِّ شَرِيكِهِ وَلَا تَنْسَخُ الْقِسْمَةُ وَلَوْ تَمَّ يَأْتِيَانِ  
 سَكَنِي دَارٍ أَوْ دَارَيْنِ أَوْ خِدْمَةِ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ غَلَّةِ دَارٍ  
 أَوْ دَارَيْنِ صَحَّ وَفِي غَلَّةِ عَبْدٍ أَوْ عَبْدَيْنِ أَوْ بَعْلِ أَوْ بَعْلَيْنِ  
 أَوْ رُكُوبِ بَعْلِ أَوْ بَعْلَيْنِ أَوْ تَمْرٍ شَبْحَةٍ أَوْ لَبَنٍ غَنِيمٍ لَا \*

**\* كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ \***

هِيَ عَقْدٌ عَلَى الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ وَتَصَحُّ بِشَرْطِ صِلَاكُمَا الْأَرْضَ  
 لِلزَّرَاعَةِ وَاهْلِيَّةِ الْعَاقِدَيْنِ وَيَأْتِي الْمُدَّةُ وَرَبُّ الْبَذْرِ  
 وَجَنْسِهِ وَحِظُّ الْآخِرِ وَالتَّحْلِيَةُ بَيْنَ الْأَرْضِ وَالْعَامِلِ  
 وَالشَّرِكَةِ فِي الْخَارِجِ وَإِنْ تَكُونُ الْأَرْضُ وَالْبَذْرُ لِوَاحِدٍ وَالْعَمَلُ  
 وَالْبَقْرُ لِآخَرَ أَوْ تَكُونُ الْأَرْضُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرَ أَوْ يَكُونُ  
 الْعَمَلُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرَ فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ وَالْبَقْرُ  
 لِوَاحِدٍ وَالْبَذْرُ وَالْعَمَلُ لِآخَرَ أَوْ كَانَ الْبَذْرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي  
 لِآخَرَ أَوْ كَانَ الْبَذْرُ وَالْبَقْرُ لِوَاحِدٍ وَالْبَاقِي لِآخَرَ أَوْ شَرَطَا  
 لِأَحَدِهِمَا قَفْرًا أَوْ مَسْتَمَاءً أَوْ الْمَازِيَانَاتِ وَالسَّوَابِي أَوْ أَنْ  
 يَرْفَعُ رَبُّ الْبَذْرِ بَدْرَهُ أَوْ أَنْ يَرْفَعَ الْخَارِجَ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا فَسَدَّ  
 فَيَكُونُ الْخَارِجُ رَبِّ الْبَذْرِ وَالْآخِرُ جَرُّ مِثْلِ عَمَلِهِ وَأَرْضِهِ وَلَمْ  
 يَرُودْ عَلَى مَا شَرَطَ وَإِنْ صَحَّتْ فَالْخَارِجُ عَلَى الشَّرْطِ فَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ  
 شَيْءٌ وَوَلَدَ شَيْءٌ لِلْعَامِلِ وَمَنْ آتَى مِنَ الْمَضِيِّ أَجِيرَ الْأَرْبِ الْبَذْرِ  
 وَتَبَطَّلَ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَإِنْ مَضَتْ الْمُدَّةُ وَالزَّرْعُ لَمْ يَذْرُوكْ  
 فَعَلَى الْمَزَارِعِ آجُرٌ مِثْلُ أَرْضِهِ حَتَّى يَذْرُوكَ وَنَفَقَةُ الزَّرْعِ عَلَيْهَا

بقدر حقوقه كما جبر الحصار والرفاع والذباب والتذنة  
 فان شرطه على العامل فسدت (كتاب مساقاة)  
 هي معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما  
 وهي كالزراعة وتصح في الشجر والكرم والرباط والاصول  
 الباذنجان فان دفع نخلا فيه ثمر مساقاة والثمر يزيد  
 بالعمل صححت وان انتهت لا كالزراعة واذا فسدت فللعامل  
 اجر مثله ويتبطل بالموت وتفسخ بالعدر كالزراعة بان  
 يكون العامل سارقا او مريضا لا يقدر على العمل \*

(كتاب الذبايح)

هي جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح والذبح قطع الاوداج  
 وحل ذبيحة مسل وكابري وصبي وامرأة واخرس واقلف  
 لا مجوسي ووثني ومرئذ ومحرّم وتارك تسمية عمدا وحل  
 لو ناسيا وكثرة ان يذكر مع اسم الله غيره وان يقول  
 عند الذبح اللهم تقبل من فلان وان قال قبل التسمية والاضلاع  
 جاز والذبح بين الحلق واللبة والمذبح المرى والمخفور  
 والودجان وقطع الثلاث كافي ولو بظفر وفرق وعظم وسن  
 منزوع وليطة ومرق وما انهم الدم الاستا وظفرا قائمين  
 وتذب حد الشفرة وكرة النخع وقطع الرأس والذبح من الفقا  
 وذبح صيد استأنس ونجح نعر توحش او ردى في بئر وتون  
 نحر الابل وذبح البقر والغنم وكرة عكسه وحل ولو تبدك الجدين  
 بدكاة امه (فصل فيما يحل وفيما لا يحل) لا يؤكل



ذونابٍ ومخلبي من السبع والطير وحل غراب الزرع لا يقع  
 الذي ياكل الحنظل والضبغ والضبغ والضبغ والضبغ والضبغ  
 والحجر الالهية والبغل والحجل وحل الارنب وذبح مالا  
 يؤكل لحمه يظهر لحمه وجلده الا الارمى والخنزير ولا يؤكل  
 مائ الآ السمك غير طاف وحل يدا ذكاة كالجراد ولو  
 ذبح شاة فتمرت أو خرج الدم حل والا لا ان لم يتدرج حيا  
 وان علم حل وان لم يتحرك ولم يخرج الدم **(كتاب الاضحية)**  
 تجب على حرم مسامع ميسر عن نفسه لا عن طفله شاة  
 او سبع بدنة فجر يوم النحر الى آخر ايامه ولا يذبح مصري  
 قبل الصلاة وذبح غيره ونضحى بالجماء والحصى والشواء  
 لا بالجماء والعوراء والعجاء والعرجاء ومقطوع الكبر  
 الاذن والذنب والعيون والالمة والا ضحية من الابل  
 والبقر والغنم وجاز الثني من الكمل والجذع من الضبان  
 وان مات احد السبعة وقالت الورثة اذبحوها عنه وعنكم  
 صح وان كان شريك الستة نصرانيا او مريدا لله لم يجز عن  
 واحد منهم وياكل من لحم الاضحية ويؤكل غنما ويذبح وذبح  
 ان لا ينقص الصدقة من الثلث ويتصدق بجلدها او يعجل  
 منه نحو خراب وغيره بال وذبح ان يذبح بيده ان علم ذلك  
 وكمن ذبح الكبابي ولو غلطا وذبح كل اضحية صاحبه صح  
 ولا يضمان **(كتاب الكراهية)**  
 المكروه الى الحرم اقرب ونص محمد رحمه الله ان كل منكر هو حرام

\* (فصل في الأكل والشرب) \* كرم لبن الأتان ولاكل والشرب  
 والإدهان والتطيب من إناء ذهب وفضة للرجل والمرأة  
 لا من رصاص وزجاج وبلور وعقيق وحل الشرب من إناء  
 مفضض والركوب على سرج مفضض والجلوس على كرسي  
 مفضض وتتبع موضع الفضة ويقبل قول الكافر في الملأ  
 والحرمة والملوك والصبي في الهدية والأذن والفاسق  
 في المعاملات لا في الديانات ومن دعى إلى وليمة وثمة

لعف وعناء يقعد ويأكل \* (فصل في اللبس) \*  
 حر للرجل لا للمرأة لبس الحرير إلا قدر أربعة أصابع وحل  
 توشده وافتراشه ولبس ما سداه حرير وجمته قطن أو خن  
 وعكسه حل في الحرب فقط ولا يتحل الرجل بالذهب والفضة  
 إلا بالنجاح والمنطقة وجملة السيف من الفضة ~  
 والأفضل لغير السلطان والقاضي ترك النخعة وحرم  
 النخع بالحجر والحديد والصفير والذهب وحل مسمار الذهب  
 ويجعل في حجر الفص وشدا السن بالفضة لا بالذهب  
 وكدره لباس ذهب وحرير صبيبا لا الخرقه لو ضوء

أو مخايط والرتم \* (فصل في النظر والمس) \* لا ينظر  
 إلى غير وجه المرأة وقيتها ولا ينظر من استهوى إلى وجهها  
 إلا الحاكم والشاهد وينظر الطبيب إلى موضع مرضها  
 وينظر الرجل إلى الرجل إلا العورة والمرأة للمرأة والرجل  
 كالرجل للرجل وينظر الرجل إلى فرج أمته وزوجته

ووجه حُرْمَةٍ وِمْشٍ وَأَسْبَابِهَا وَصَدِيرِهَا وَسَاقِهَا وَعَصْدَيْهَا  
 لَا إِلَى ظَرْفِهَا وَبَطْنِهَا وَخِذِّهَا وَيَمْسُ مَا حَلَّ النَّظْرُ إِلَيْهَا  
 وَاهَةٌ غَيْرُهُ كَحُرْمِهِ وَلَهُ مَسٌّ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ الشَّرَاءَ وَإِنْ  
 اشْتَرَى وَلَا تَعْرَضُ الْأَمَةُ إِذَا بَلَغَتْ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَالْحَفِي  
 وَالْمَجْتُوبُ وَالْمَخْتَبُ كَالْفَعْلِ وَعَبْدُهَا كَالْأَجْنَبِيِّ وَتَعَزُّلُ

عَنْ أَمْتِهِ بِلَا إِذْنِهَا وَزَوْجَتِهَا بِإِذْنِهَا \* (فصل في الاستبراء وغيره)  
 مَنْ مَلَكَ أُمَّةً حُرْمَةً عَلَيْهِ وَطَهَّرَهَا وَأَسْبَبَهَا وَالنَّظْرُ إِلَى فَرْجِهَا  
 بِشَهْوَةٍ حَتَّى تُسْتَبْرَأَ \* لَهُ أَمْتَانِ أَخْتَانِ قَبْلَهُمَا بِشَهْوَةٍ  
 حُرْمَةٍ وَطَهْرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنَ الْأُخْرَى  
 بِمَلَكَ أَوْ تَكْرَاهٍ أَوْ عَتَقَ وَكُرَّةٌ تَقْبِيلُ الرَّجُلِ وَمَعَانِفُهُ  
 فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ قَبِيصٌ جَازَ كَالْمَصَاحِفَةِ \*

\* (فصل في البيع) كُرَّةٌ بَيْعُ الْعَدِيَّةِ لَا السَّرِقِينَ  
 وَلَهُ شِرَاءُ أُمَّةٍ زَيْدٍ قَالَ بَكْرٌ وَكَلْفِي زَيْدٌ بَيْعُهَا وَكُرَّةٌ  
 لِرَبِّ الدِّينِ أَخَذَ مِنْ خَيْرِ بَاعِهَا مُسْلِمًا لَا كَافِرًا وَاحْتِكَارُ  
 قَوْتِ الْأَرْمِيِّ وَالْبَيْهَمَةِ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ لِأَعْلَى ضَيْعَتِهِ  
 وَمَا جَلِبَهُ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ وَلَا يَسْتَعْرِ السُّلْطَانُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّ  
 أَرْبَابَ الطَّعَامِ عَنِ الْقِيَمَةِ تَعَدِّيًّا فَاحْسِنًا وَجَازَ بَيْعُ  
 الْعَصِيرِ مِنْ خَمَارٍ وَاجَارَةُ بَيْتٍ لِيَتَّخِذَ بَيْتَ نَارٍ أَوْ سَعَةَ  
 أَوْ كِنْسَةَ أَوْ بَيْعًا فِيهِ خَمْرٌ بِالسُّوَادِ وَحَمَلُ خَيْرٍ لِدَمِيحٍ بِأَجْرِ  
 وَبَيْعُ بِنَاءِ بَيْوتِ مَكَّةَ وَارِضُهَا وَتَعَشِيرُ الْمُصْحَفِ وَنُقْطَةُ  
 وَتَحْلِيئُهُ وَدُخُولُ دَمِيحٍ مُسْجِدًا وَعِيَادَتُهُ وَخِصَاءُ الْبَيْهَمَةِ

٢  
 وعن نسخة

وانزاع الحير على الخيل وقبول هدية العبد التاجر واجابة  
 دعوته واستعارة ذابته وكره كسوته الثوب وهدية  
 النقدين واستخدام الخصى والدياء بمعتقد العزيز من  
 عرشك وبحق فلاين واللعب بالشطرنج والنرد وكل  
 لهو وجعل الزانية في عنق العبد وحل قيده والحقنة  
 ووزق القاضي وسفر الامة وام الولد بلا محرم شره  
 ما لا بد للصغير منه وبيع العم والام والمثقت لو

في حجرهم وتوجره امه فقط \* (كتاب احياء الموات)  
 هي ارض تعد زرعها لا تقطع الماء عنها اولغنية عليها  
 غير مملوكة بعيدة من العامر ومن احياء ايا ذلك الامام  
 ملكه وان جرح لا ولا يجوز احياء ما قرب من العامر ومن  
 حفر بئر في موات فله حريمها اربعون ذراعا من كل جانب  
 وحريم العين خمسمائة ذراع فمن حفر في حريمها منع منه  
 وللقناة حريم بقدر ما يوصله وما عدل عنه الفرات ولو  
 يحتمل عوده اليه فهو موات وان احتمل الاخر يمر للنهر

\* (مسائل الشرب) هو نصيب الماء الانهار العظما  
 كدجلة والفرات غير مملوك ولكل ان يسقي ارضه  
 ويتوضأ به ويشربه وينصب الرخي عليه ويكره من مائها نهر  
 الى ارضه ان لم يضر بالعامه وفي الانهار المملوكة  
 والابار والبخاض لكل شربه وسقي ذابته لارضه وان  
 خيف تخريب النهر لكثرة البقور يمنع والمحرف في الكوز

والجبت لا ينتفع به الا بلاذن صاحبه وكرى نهر غير مملوك  
 من بيت المال فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كريبه  
 وكرى ماء هو مملوك على اهله ويجبر الابن على كريبه وموتة كرى النهر  
 المستر عليهم من اعلاه فان جاوا أرض رجل برى ولا كرى على اهل الشفة  
 وتصح دعوى الشرب بغير ارض نهر بين قوم اخصوا في الشرب فهو بينهم  
 على قدر اراضيهم وليس لاحد هم ان يشق عنه نهر او ينصب  
 عليه رحى او دالية او جسر او يوسع في النهر او يقسم  
 بالايام وقد وقعت الفسمة بالكوى او يسوق شربة  
 الى ارض له اخرى ليس لها فيه شربة بلا ارضها ثم وثورت  
 الشربة ويوصى بالانتفاع بعينه ولا يباع ولا يوهب  
 ولو ملا ارضه ماء فنزلت ارض جاره او عرفت لم يضمن

**(كتاب الاشربة)**

الشربة ما يستكر والمحر منهن اربعة الحرم هي النبي من  
 ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحرم قبلها  
 وكثرها والطلاء وهو العصير ان طبع حتى ذهب اقل  
 من ثلثه والشكر وهو النبي من ماء الرطب ونعيم الزبد  
 وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام ان غلا واشتد  
 وحرمتهادون حرمه الحرم فلا يكسر مستحلبها بخلاف الحرم  
 والمحلل منها اربعة بنيد التم والزبيب ان طبع اذ في طبعه ولا  
 اشتد اذا شرب عالم يسكر بلا فهو وطرب والمخلطان  
 وبنيد العسل والتبن والبر والشعير والذرة طبع اولا

والمثلث العنبي وحل الابتداء في الدبابة والحتم والبرق  
والنقير وحل الحرس سواء خلت أو تخلت وكره شرب ردي  
الحرس والامتنشاط به ولا يحد ساربه بلا سكر \*

**كتاب الصيد**

هو الاضطهاد ويحل بالكلب المعلم والفهد والباري  
وسائر الجوارح المعلقة ولا بد من الثعلب وذابت له الاكل  
ثلاثا في الكلب وبالرجوع اذا دعونه في الباري ومن  
التسمية عند الارسل ومن الجرح في اي موضع كان فان  
اكل منه الباري اكل وان اكل الكلب والفهد وان اذره  
حيث اذكاه وان لم يذكه حتى آوخته الكلب ولم يجرحه او شاركه  
كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه عمدا  
حرم وان ارسل مسلم كلبه فزجره مجوسي فانزجر حل ولو  
ارسله مجوسي فزجره مسلم فانزجر حرم وان لم يرسله احد  
فزجره مسلم فانزجر حل وان رمى رمي وجرح اكل وان اذره  
حيث اذكاه وان لم يذكه حرم وان وقع سهم بصيد فتحل  
وغاب وهو في طلبه حل وان قعد عن طلبه ثم اصاب ميتا لا  
وان رمى صيدا فوقع في الماء او على سطح او جبل ثم تردى منه  
الى الارض حرم وان وقع على الارض ابتداء حل وما قلده لغير  
بعضه او البندق حرم وان رمى صيدا فقطع عضوا منه  
اكل الصيد لا العضو وان قطعه ثلاثا والاكثر مما يلي العجز  
اكل كله وحرم صيد المجوسي والوشى والترد وان رمى صيدا

فلم

فلم يثنه فرماه آخر فقتله فهو الثاني وحل وإن اثنه فلا أول  
وآخر وضمن الثاني للأول قيمته غير ما نقصته جراحة  
وحل اصطياد ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل \*

**\* كتاب الرهن \***

هو حبس شيء بحق يمكن استيفاءه منه كالدين ولزمه بإيجاده  
وقبول وقضيه محوذاً مفترغاً مميّزاً والتخلية فيه وفي البيع  
قبض وله أن يرجع عن الرهن ما لم يقبضه وهو مضمون  
بأقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وقيمته مثل دينه  
صار مستوفياً دينه وإن كانت أكثر من دينه فالفضل أمانة  
وبقدر الدين صار مستوفياً وإن كانت أقل صار  
مستوفياً بقدره ورجع المرتهن بالفضل وله أن يطالب  
الرهن بدينه ويحبسه به ويؤثر المرتهن بإحضار رهنه  
والرهن بإداء دينه أولاً وإن كان الرهن في يد المرتهن  
لا يمكنه من البيع حتى يقضيه الدين فإذا قضى سلم الرهن  
ولا ينتفع المرتهن بالرهن استخداماً وسكنياً ولبساً وجزاءً  
وحفظاً بنفسه وزوجته وولده وخادمه الذي يعمل له  
وضمن بحفظه بغيره وبإيداعه وتعديبه قيمته واجرة بيت  
حفظه وحافظه على المرتهن واجرة راعيه ونفقة الرهن

والخراج على الرهن \* باب ما يجوز ارتهانه والارتهان  
وما لا يجوز \* لا يصح رهن المشاع والتمتع على النخل دونها  
وزرع الأرض دونها ونخل أرض دونها والحر والمدبر والحكا

وامر الولد ولا بالامانة وبالذرك وبالبيع وانما يصح يد بين  
 ولو موعودا ورأس مال السكنا وثمن الصرف والمستحق فيه  
 فان هلك صار مستوفيا وللاوب ان يرهن يد بين عليه عبدا  
 لطفه وصح رهن الحزين والمكبل والموزون فان رهنت  
 بجنسيها هلكت بمثلها من الدين ولا عبرة بالجودة ومن باع  
 عبدا على ان يرهن المشتري بالثمن شيئا بعينه فاشتغ لم يجز  
 والبايع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الثمن شيئا بعينه  
 فاشتغ لم يجز والبايع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري  
 الثمن حالا او قيمة الرهن رهنا وان قال للبايع امسك  
 هذا الثوب حتى اعطيتك الثمن فهو رهن ولو رهن عبدا  
 بالقي لا ياخذ احدهما بقصد حصته كالمبيع ولو رهن  
 عينا عند رجلين صح والمضمون على كل حصته منه فان قضى  
 دين احدهما فالكل رهن عند الآخر وبطلت كل منهما  
 على رجل انه رهنته عنده وبقضته ولو مات رهنه والعبء  
 في ايديهما فبرهن كل على ما وصفنا كان في يد كل واحد نصفه

**رهن الحقة \* باب الرهن يوضع على يد عدل \***

وضعا الرهن على يد عدل صح ولا ياخذ احدهما منه وبهلاك  
 في ضمان المرتهن فان وكل المرتهن او العدل او غيرهما يبيعه  
 عند حلول الدين صح فان شرطت في عقد الرهن لم يتغير لغيره  
 بموت الرهن والمرتهن ولو وكل بيعه بعينه ورثته ونظر  
 بموت الوكيل ولا يبيعه المرتهن او الرهن الا برضا الآخر



فإن حل الأجل وغاب الرهن أجبر الوكيل على بيعه كالوكيل  
 بالخصومة إذا غاب موكله أجبر عليها وإن باع العذر  
 وأوفى مرتبه ثمنه واستحق الرهن ضمن بالعدل فالعدل  
 يضمن الرهن قيمته أو المرتبه ثمنه وإن مات الرهن عند  
 المرتبه فاستحق ضمن الرهن قيمته مات بالدين وإن ضمن  
 الرهن رجع على الرهن بالقيمة وبدينه \* **باب التصرف**

في الرهن والحماية عليه وجبايته على غيره \* يوقف بيع الرهن  
 على اجازة مرتبه أو قضاء دينه وتفد عتقه وطول يدينه  
 لو حالاً ولو موجلاً أخذ منه قيمة العبد وجعلت رهناً  
 مكانه ولو موعسراً سعى العذر في أقل من قيمته ومن الدين  
 ويرجع به على سيده وإتلاف الرهن كاعتاقه وإن اتلفه  
 اجنبى فالمرتبه يضمنه قيمته فتكون رهناً عنده وخرج  
 من ضمانه بإعارة من رهنه فلو هلك في يد الرهن يهلك  
 مجاناً ورجوعه عاد ضمانه ولو أعاره أحدهما اجنبياً باذن  
 الآخر سقط الضمان وكل إن برده رهناً وإن استعارتوا  
 ليرهنه صح ولو عين قدر أو جنساً أو بكلاً فخالف ضمن  
 المعير المستعير أو المرتبه وإن وافق وهلك عند المرتبه  
 صار مستوفياً ووجب مثله للمعير على المستعير ولو اقتد  
 المعير لا يمنع المرتبه إن قضى دينه وجباية الرهن والمرتبه  
 على الرهن مضمونة وجبايته عليها وعلى مالها هدر وإن  
 رهن عبداً يساوى القبا باللف مؤجل فرجعت قيمته إلى أهله

فقتله رجل فغير مائة وحل الاجل فالمرتبن يقبض المائة  
 قضاء من حقه ولا يرجع على الرهن بشئ ولو باع بمائة بامر  
 قبض المائة قضاء من حقه ورجع بتسعين وان قتل عبدا  
 قيمته مائة فذبح بها ففك بكل الدين وان مات الرهن باع  
 وصيه الرهن قضاء فان لم يكن له وصي نصيب له وصي  
 و امر ببيعه \* (فصل ٩) \* رهن عسيرا قيمته عشرة  
 بعشرة فخر ثم تخلل وهو يساوي عشرة فهو رهن بعشرة  
 وان رهن شاة قيمتها عشرة ماتت فذبح جلدها وهو يساوي  
 درهمان فهو رهن بدرهم ونماء الرهن كالولد والثمر والدين  
 والصوف للرهن وهو رهن مع الاصل وهما كجنايا وان  
 بقي وهلك الاصل فك بحظه يقسم الدين على قيمته يوم  
 الفك وقيمة الاصل يوم القبض فسقط من الدين حصته  
 الاصل وفك النماء بحصته ونصح الزيادة في الرهن لا في الدين  
 وان رهن عبدا بالالف فذبح عبدا آخر رهنا مكان الاول  
 وقيمة كل الف فالاول رهن حتى يرده الى الراهن والمرتبن  
 في الاخر امين حتى يجعل رهنا مكان الاول

\* كتاب الجنایات \*

موجب القتل عمدا وهو ما تعمد ضربه بسلاح ونحوه في تقريب  
 الاجزاء كالمحد من الخشب والحج والبطية والنار الاثم والقود  
 عينا الا ان يعفى لا الكفارة ويشبهه وهو ان تعمد ضربه  
 بغير ما ذكر الاثم والكفارة ودية ثم غلظة على العاقلة لا القود

وللظن

والخطأ وهو ان يرمى شخصاً ظنه صديقاً او حربياً فاذا هو  
 مسلم او عرصاً فاصاب ادمياً وما جرى مجراه كما ان نقلت  
 على رجل فقتله الكهارة والدية على العاقلة والقتل بسبب  
 كما في البر وواضع الحجر في غير ملكه الدية على العاقلة الكاهنة  
 والكل يوجب حرمان الارث الا هذا وسببه العمد في النفس

عمد فيما سواها \* **باب ما يوجب القود وما لا يوجبه**  
 تحت القصاص يقتل كل محقون الدم على التأييد عمداً ويقتل  
 المحرم بالحرم وبالعمد والمسلم بالذمى ولا يقتل من المستأمن  
 والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن  
 وساقص الاطراف والمجنون والولد بالوالد ولا يقتل الرجل  
 بالولد والام والجذ والجذ كالأب وبعده وبعده وبمكاته  
 وبعده وولد وبعده ملك بعضه وان ورث قصاصاً  
 على ابنه سقط وانما يقتض بالسيف مكاتب قتل عمداً  
 وترك وفاء ووارثه سيد فقط او لم يترك وفاء وله وارث  
 يقتض وان ترك وفاء ووارثاً لا وان قتل عبد الرهن  
 لا يقتض حتى يجمع الرهن والرهن ولاب المعتوه القود  
 والصالح لا العفو يقتل وليه والفاضي كالأب والوصي  
 يصلح فقط والصبي كالمعتوه والبيكار القود قبل كبر  
 الصغار وان قتله بمز يقتض ان اصحابه الحديد والا لا  
 كالخنق والتغريق ومن جرح رجلاً عمداً فصار ذوا ايش  
 ومات يقتض وان مات بفعل نفسه وزيد واسد وحية

ضمن زيد ثلث الدية ومن شمر على المسلمين سبفا وجب قتله  
 ولا شئ يقتله ومن شمر على رجل سلاحا ثلاثا او نهارا في مضير  
 او غيره او شمر عليه عصبا لثلاثا في مضير او نهارا في غيره فقتله  
 المشهور عليه فلا شئ عليه وان شمر عليه عصبا نهارا في مضير  
 فقتله المشهور عليه قتل به وان شمر المحنون على غيره سلاحا  
 فقتله المشهور عليه عمدا تجب الدية وعلى هذا الصبي والداية  
 ولو ضربته الشاهر فانصرف فقتله الاخر قتل القاتل ومن  
 دخل عليه غيره لثلاثا فاخرج السرقة فاتبعه فقتله فلا شئ عليه

**باب القصاص فيما دون النفس** يقتص بقطع اليد

من المفضل وان كانت يدا لقاطع اكبر وكذا الرجل وما دون  
 الأنف والأذن والعيان ان ذهب ضوءها وهي قائمة ولو  
 قلعه بالا والسنن وان تفاوتتا وكل شئ يتحقق فيها المثلثة  
 ولا قصاص في عظمه وطرفي رجل وامرأة وجرى وعين وعبد  
 وطرف المسنن والكافر سنان وقطع يدين نصيف ساعد  
 وجانفة برئ منها والسنان وذكرى الا ان يقطع الحشفة  
 وخير بين القود والاريس ان كان القاطع اسهل او ناقص

**الاصابع** او كان رأس الشاخ اكبر (قصة ٤)

وان صبوح على مال وجب لا وسقط القود وينصف ان امر القاتل  
 القاتل وسيد القاتل رجلا بالصبل عن دميها على الف ففعل  
 فله صالح احد الاكولياء خطه على عرض او عفا قبل بقي خطه  
 من الدية ويقتل البع بالقر والفرذ بالجمع اكفاء فان خصص

واحد قتل له وسقط حق البقية كوت القاتل ولا يُقطع  
 يدرّ جبين بيدٍ وضماناً ديته وإن قطع واحد يميني أو جليلي  
 فلها قطع يمينه ونصف الدية فإن حضر واحد وقطع يده  
 فلا أجر عليه ونصف الدية وإن أقر عبد بقتل عمد يقتص به  
 وإن رخصي رجلاً عمداً فنقد السهم منه إلى امرئ يقتص للأول  
 وللثاني الدية \* (فصل) \* ومن قطع يدرّ رجل ثم قتله  
 أخذ بالأميرين ولو عمدين أو خطابين أو محتلفين تخال بنهما  
 برء أولاً إلا في خطابين لم يتخال برء فنجب دية واحد كمن  
 ضربته مائة سوطاً فبرئ من تسعاً ومات من عشرة  
 وإن عفا المقطوع عن القطع فمات ضمن القاطع الدية ولو  
 عفا عن القطع وما أحدث منه أو عن الجناية لا فالخطأ  
 من الثلث والعمد من كل المال وإن قطعت امرأة يدرّ رجل عمداً  
 فنزوجهما على دين ثم ماتت فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى  
 عاقبتها الوخطأ وإن تزوجهما على اليد وما أحدث منها أو على  
 الجناية فماتت منه فلها مهر مثلها ولا شيء عليها لو عمداً ولو خطأ  
 رفع عن العاقلة مهر مثلها ولم تترك ما ترك وصية ولو قطع  
 يده فاقص له فمات الأول قتل به وإن قطع يدرّ القاتل ونحو

ضمن القاطع دية اليد \* باب الشهادة في القتل \*  
 ولا يقيد حاضر بحجة إذا خوه غاب عن خصومته فإن  
 يعذ لا يد من إعادته ليقنلا ولو خطأ أو دينا لا فإن اثبت  
 القاتل عفو الغائب لم يقنلا وكذا لو قتل عبداً واحداً غائباً

ولن شهيد وليان بعفو ثلثهما لغت فان صدقهما القائل  
 فالدية لهم اثلاثا وان كذبهما فلا شيء لهما وللآخر ثلث الدية  
 وان شهدا انه ضربته فلم يزل صاحب فراس حتى مات يقتص  
 وان اختلف شاهد القتل في الزمان او المكان او فيما به  
 القتل او قال احدهما قتله بعضا وقال الاخر لم ادر بماذا قتل  
 بطلت وان شهدا انه قتله وقال لم ندر بماذا قتله تجب الدية  
 وان اقر ان كلا منهما قتله وقال الولي قتلناه جميعا فلهما

ولو كان مكان الاقرار شهادة لغت \* باب في اعتبار

حالة القتل المعبرة حالة الرمي \* فوجب الدية برودة المرمي اليه  
 قبل الوصول لابي اسلامه والقيمة بعنقه ولا يضمن مع الرامي  
 برجوع شاهد الرجم بعد الرمي وحل الصيد برودة الرامي  
 لابي اسلامه ووجب الجزاء بجمله لابي اخراجه

\* كتاب الديارات \*

دية شبيهة العدمائة من الابل ارباعا من بنت مخاض الى جدعية  
 ولا تغليظ الا في الابل والخط امانة من الابل الخماسا ابن مخاض  
 وبنت مخاض وبنت بون وحقه وجدعة او الف دينار  
 او عشرة الا في دزهم وكفارتها ما ذكر في النص ولا يجوز  
 الاطعام والجنين ويجوز الرضيع لو احد ابوية مشيا ودية  
 المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ودية  
 المسلم والذمي سواء \* (فضل) \* في النفس والمارن والامان  
 والذكر والحسفة والعقل والسمع والبصر والشم والدون

والحمة ان لم ينبت وشعر الرأس والعينين واليدتين والشفقتين  
والحاجبتين والرجلين والأذنين والأنثيين ويؤدي المرأة التي  
وفي كل واحد من هذه الأشياء نصف الدين وفي أشقر العينين  
وفي أحدها ربعها وفي كل أصبع من أصابع اليدين والرجلين عشرة  
وما فيها مفاصل ففي أحدها ثلث دينه ونصفها في مفاصل  
وفي كل سن خمس من الأبل أو خمسائة درهم وكل عضو ذهب نفعه  
فيه دينه كبد يشك وعين ذهب منورها (فصل في الشجاع)  
في الموضحة نصف عشر الدين وفي الهاشمية عشرها وفي المنقلة عشر  
ونصف عشر وفي الأمانة والجايفة ثلثها وإن نفذت الجائفة  
فثلثاها وفي الحارصة والدامعة والدامية والباوكتلا حجة  
والسحاح حكومة عدل ولا فصا في غير الموضحة وفي أصابع اليد  
نصف الدين ولو مع الكف ومع نصف الساعد نصف الدين وحكومة  
وفي قطع الكف وفيها أصبع أو أصبعان عشرها أو خمسها ولا شيء  
في الكف وفي الأصبع الزائد وعين الصبي وذكره وليس أنه إن  
لم تعالج حخته ينظر وحركه وكلام حكومة شيخ رجلا فذهب عقله  
أو شعر رأسه دخل آرش الموضحة في الدين وإن ذهب سمعه أو بصره  
أو كلامه لا وإن شحبه موضحة فذهبت عيناه أو قطع أصبعه  
فثلث أخرى أو المفضل الأعلى فثلث ما بقي أو كل اليد أو كمن نصف  
سنته فأسود ما بقي فلا قود وإن قلع سنه فبنيت مكانها أخرى  
سقط الأرش وإن أقعد فبنيت سن الأولى يجب وإن شح رجلا  
فالتحمر ولم يسقط له أثر أو ضرب بفرج قبرى وذهب أثره فلا رش ولا قود

حتى يبرأ وكل عهد سقط فوده بشبهة كقتل الابن عمدا  
فدينته في مال القاتل وكذا ما وجب صلحا او اعترافا او لم يكن  
ينصف العشر وعهد الصبي والمجنون خطأ ودينه على عاقلة

ولا تكفر فيه ولا جرمان \* (فصل في الجنين)  
ضرب بطن امرأة قالت حينما ميتا تحب عن نصف عشر الدين  
فان قلت حيا مات فدية وان قلت ميتا فما نبت الام قديمه  
وعقره وان ماتت قالت ميتا فدية فقط وما يحب فيه نورث  
عنه ولا يرث الضارب فلو ضرب بطن امرأته قالت ابنه ميتا  
فعلى عاقلة الابن عقره ولا يرث منها وفي جنين الامه لو ذكر انصف  
عشر قيمته لو كان حيا وعشر قيمته لو اتى فان حرره سيد  
بقدضه به فالتقت مات ففيه قيمته حيا ولا كفارة في الجنين  
وان شرب دواء لتطرحه او قبحت فرجها حتى اسقطته ضمن

عاقلة الفرة ان فعلت بلا اذن اباها ما يجزئه الرجل في الطبق  
منه اخرج الى طريق العامة كنيفا او ميزابا او جرسنا او دكانا  
فلكل نزع وله التصرف في النافذ الا اذا اضر وفي غيره لا تصرف  
الا باذنه فان مات احد بسقوطها فدينه على عاقلة كما لو حفر ببرا  
في طريق او وضع حجر آتلف به انسان ولو بهيمة فضانته في مال  
ومنى جعل بالوعة في طريق بامر سلطان او في ملكه او وضع خشبة  
فيها او فطرخ بلا اذن الامام فتعذر رجل المروى عليه لم يضمن  
ومن حمل شيئا في الطريق فسقط على انسان ضمن ولو كان رداء  
قد لبسه فسقط لا يسجد لعشرين فعلق رجل منهم قنديل

او جعل



اَوْ جَعَلَ فِيهَا بَوَارِي أَوْ حَصَاةً فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَضْمَنْ وَإِنْ كَانَ  
 مِنْ غَيْرِهِمْ ضَمِنَ وَإِنْ جَلَسَ فِيهِ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَعَطِبَ بِهِ أَحَدٌ ضَمِنَ  
 إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ فِيهَا لَا (فصل في الحائط المائل)  
 حَائِطٌ مَالٌ إِلَى طَرَفٍ الْعَامَّةِ ضَمِنَ رَبُّهُ مَا تَلَفَ بِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ  
 إِنْ طَالَ بِنَقْضِهِ مُسَلِّمٌ أَوْ ذَمِيٌّ وَلَمْ يَنْقُضْهُ فِي مَلَأَةٍ يُقَدَّرُ عَلَى نَقْضِهِ  
 وَإِنْ بَنَاهُ مَا تَلَا أَيْدِي أَوْ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِسُقُوطِهِ بِلَا طَلَبٍ فَإِنْ مَالَ  
 إِلَى دَارِ رَجُلٍ فَالطَّلَبُ إِلَى رَجُلِهَا فَإِنْ أَجَلَهُ أَوْ أَبْرَأَهُ مَعَ جِلَافٍ  
 حَائِطٌ خَمْسَةَ أَشْهُدَى عَلَى أَحَدِهِمْ فَسَقَطَ عَلَى رَجُلٍ ضَمِنَ خَمْسَةَ أَشْهُدَى  
 بَيْنَ ثَلَاثَةِ حُفَرٍ أَحَدُهُمْ فِيهَا بِيْرٌ أَوْ بِنَى حَائِطًا فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَضْمَنْ  
 بَابُ جَلْبَانِيَّةِ الْهَيْبَةِ وَالْحَنَانِيَّةِ عَلَيْهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ ضَمِنَ الرَّابِعُ  
 مَا أَوْطَأَتْ رَأْسَهُ بِيَدِهِ وَرَجُلٌ وَرَأْسٌ أَوْ كَدَمَتْ أَوْ خَبَطَتْ لَهَا  
 نَفَثَ بِرَجُلٍ أَوْ ذَسِبَ لَهَا إِذَا أَوْقَعَهَا فِي الطَّرْفِ وَإِنْ أَصَابَتْ يَدَهُ  
 أَوْ رَجُلًا بِهَا حَصَاةً أَوْ تَوَاةً أَوْ آثَارَ عِنَابٍ أَوْ حَجْرًا صَغِيرًا أَفْقَا  
 عَيْنًا لَمْ يَضْمَنْ وَلَوْ كَبِيرًا ضَمِنَ فَإِنْ رَأَتْ أَوْ بَالَتْ فِي طَرَفِ لَمْ يَضْمَنْ  
 مَنْ عَطِبَ بِهِ وَإِنْ أَوْقَعَهَا ذَلِكَ وَإِنْ أَوْقَعَهَا الْغَيْرُ ضَمِنَ وَمَا  
 ضَمِنَهُ الرَّابِعُ ضَمِنَهُ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَعَلَى الرَّابِعِ الْكِفَاةُ لِأَعْيُنِهَا  
 وَلَوْ أَمْطَدَتْ فَارِسًا أَوْ مَا شَبَّهَا مَا ضَمِنَ عَاقِلَةٌ كُلُّ دِيَّةِ الْآخِرِ  
 وَلَوْ سَاقَ دَابَّةً فَوَقَعَ السَّرْحُ عَلَى رَجُلٍ فَفَقَّضَهُ ضَمِنَ وَإِنْ قَادَ قَطِيعًا  
 فَوَطِيَ بِبَعِيرٍ أُنْسَاكَ ضَمِنَ عَاقِلَةُ الْقَائِدِ الدِّيَّةَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَائِقٌ  
 فَعَلِمَهَا وَإِنْ رَبَطَ بَعِيرًا عَلَى قَطَارٍ رَجَعَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَائِدِ دِيَّةً  
 مَا تَلَفَ عَلَى عَاقِلَةِ الرَّابِطِ وَمَنْ أَرْسَلَ بَهِيمَةً وَكَانَ سَائِقُهَا

فأصابته في قورها صمن وإن أرسل طرا أو كبا ولم يكن سائقا  
 أو أنفلتت دابة فأصابته مالا أو آدميا أو ثورا أو نهارا لا وفي  
 فقه عين شاة لعصاب صمن التقصا وعين بدنة للجرار والتجار  
 والغرس أربع القيمة \* **باب جنابة المملوك والجنابة طنه**  
 جنابات للمملوك لا توجب الأذعفا واحدا لو محلا له والأقيمة  
 واحدة حتى عبده خطأ دفعه بالجنابة فيملكه أو فداه بأرضها  
 فإن فداه فحقي فهي كالأولى فإن جنى جنابتين دفعه بها أو فداه  
 بأرضها وإن أعنفه غير عالم بالجنابة ضمن الأقل من قيمته ومن  
 الأرض ولو علمها أزمه الأرض كبيعته وتعلق عقبه بقتل فلاة  
 وزميه وشجوه إن فعل ذلك \* عبده قطع يد حرر عمدا ودفع إليه  
 فخره فأت من اليد فالعبد صالح بالجنابة وإن لم يحرره رد على  
 سيده ويقاد \* حتى ما ذك من مديون خطأ حرره سيده بلا علم  
 عليه قيمتان قيمة لرب الدين وقيمة لولي الجنابة \* ما ذونه مديون  
 وكذا يبعث مع ولدها الدين وإن جنت فولدت لم يدفع الولد  
 له عبدا زعم رجل أن سيده حرره فقتل وليه خطأ لا شيء له \* قال  
 معلق لرجل قتلت أخاك خطأ وأنا عبده \* قال بعد العتق فالقول  
 للعبد وإن قال لها قطعت يدك وانت أمي فقالت بعد العتق  
 فالقول لها وكذا كل ما أخذ منها إلا الجماع والغلة عبده محجور  
 أمر صبيتا حررا بقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة الصبي \* وكذا  
 إن أمر عبدا \* عبدا قتل رجلين عمدا وكليل وليتاه ففعا احد ولي  
 كل منهما دفع سيده نصفه إلى الآخر إن أوفداه بالدية \*

فان قتل احدهما عمداً والآخر خطأ فعفا احد وليي العمد قدي  
 بالدية لولي الخطا وينصفها الاحد وليي العمد اودفعه اليهم  
 اثلاثا عند قتلها قتل من بينهما فعفا احدهما بطل الكل (فصل)  
 قتل عبد خطأ تجب قيمته ونقص عشرة لو كانت عشرة الا في الكلب  
 وفي الامة عشرة من خمسة الاف وفي الغنوب تجب قيمته ما بلغت  
 وما قدر من دية الحر قدر من قيمته ففي يد نصف قيمته \*  
 قطع يد عبد فخره سته فوات منه وله ورثة غيره لا يقصر  
 والا اقتصر منه قال احدكم احسن فشتا فبان في احدهما فارسها  
 للسيد فقا عين عبد دفع سته عند واخذ قيمته او امسكه  
 ولا ياخذ النقطا حتى مدبر او امر ولد ضمن السته الاقل من قيمته  
 ومن الارش فان دفع القيمة بقضاء فحى اخرى شارك القاء  
 الاول ولو غير قضاء اتبع السته او ولي الجناية \*

باب غصب العبد والمدبر والصبي والجناية في ذلك  
 قطع يد عبده فغصبه رجل ومات منه ضمن قيمته اقطع وان  
 قطع يد في يد الغاصب فوات منه برى غصب محجور مثله فوات  
 في يد ضمن مدبر حتى عند غاصبه ثم عند سيد ضمن قيمته لها  
 ورجع بنصف قيمته على الغاصب ودفع الى الاول ثم رجع به على  
 الغاصب وبعكسه لا يرجع به ثانيا والقرن كالمدبر غير ان المولى  
 يدفع العبد هنا وثمانية القيمة مدبر حتى عند غاصبه ورجع نصفه  
 حتى على سيد قيمته لها ورجع بقيمته على الغاصب ودفع نصفها  
 الى الاول ورجع بذلك النصف على الغاصب غصب صبي آخر

فمات في يده فحاة أو محمي لم يضمن وإن مات بصاعقة أو من  
 حية فديته على عاقلة الغاصب كصبي أودع عبداً فقتله  
 وإن أودع طعاماً فأكله لم يضمن \* **باب القسامة** \*  
 قتيل وجدي محلة لم يدر قاتله حلف خمسون رجلاً منهم  
 يتخيرهم الولي بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلاً فإن حلفوا  
 فعلى أهل المحلة الدية ولا يحلف الولي وإن لم يتم العدد كره  
 الحلف عليهم ليم خمسون ولا قسامة على صبي ومجنون وأمر أوفى عند  
 ولا قسامة ولا دية في ميت لا أثر به أو تسيل دم من أنفه أو فيه  
 أو دبره بخلاف عينه وأذنه قتيل طرأته معها سابق أو قائد  
 أو راكب فديته على عاقلة \* مرت دابة عليها قتيل بين قريتين  
 فعلى أقربهما وإن وجد في دار إنسان فعلى القسامة والدية على  
 عاقلة وهي على أهل الحطة دون الشكآن والمستترين فإن لم  
 يبق واحد منهم فعلى المشتري وإن وجد في دار مشتركة على  
 التفاوت فهي على الروس وإن بيع ولم يقبض فعلى عاقلة البايع  
 وفي الخمار على ذوي اليد ولا تعقل عاقلة حتى يشهد الشهود  
 أنها الذي اليد وفي الفلك على من فيها من الركاب والملاحين  
 وفي مسجد محلة على أهلها وفي الجامع والشوارع لا قسامة ولا دية  
 على بيت المال ويهدر لوفى برية أو في وسط القرية ولو محسباً  
 بالشاطئ فعلى أقرب القرى ودعوى الولي على واحد من غير أهل  
 المحلة تسقط القسامة عنهم وعلى معين منهم لا وإن التقى قوم  
 بالسيوف فأجلوا عن قتيل فعلى أهل المحلة إلا أن يدعى الولي

على أولئك او على معين منهم وان قال المستخلف قتله زيد يحلف بالله ما قتلته ولا عرفت له قاتلا غير زيد وبطل شهادة بعض اهل

المحلة على قتل غيرهم او واحد منهم (كتاب العاقل)

هي جمع معقولة وهي الذئبة وكل ذئبة وجبت بنفس العتق على العاقلة وهي اهل الديوان ان كان القاتل منهم يؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاثة اوقل منها اخذ منها ومن لم يكن ديوانيا فعاقلته قبيلته ينقسم عليهم في ثلاث سنين لا يؤخذ من كل سنة الا درهم او درهمين وثلاث اوقل من كل واحد من كل الذئبة في ثلاث سنين على اربعة فان لم يتسع القبيلة لداضم اليهم اقرب القبائل نسباً على ترتيب العصبات والقائلي كما حكم وعاقلة المعنى قبيلة مولاه ويعقل عن مولى المولاة مولا وقبيلته ولا تعقل عاقلة حياية العبد والعبد وما لم يرضها او اعترفا الا ان يصدق قومه وان جنى حر على عبده خطا في عاقلته

(كتاب الوصايا) الوصية تملك مضاف

الى ما بعد الموت وهي مستحبة ولا تصح بما زاد على الثلث ولا لقاتله ووارثه ان لم تجز الوصية ونوصى المسلم الذمى وبالعكس وقبولها بعد موتها وبطلان ردّها وقبولها في جانيه ورتب النقص من الثلث وملك يقبوله الا ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبوله ولا تصح وصية الديوان ان كان دينه محبطا والصبي والكنانة وتصح الوصية للحمل وبيان ولدت لاقبل مدته من وقت الوصية ولا تصح الهبة له وان اوصى بامرؤ الا حتمها صححت الوصية والاستثناء

وله الرجوع عن الوصية قولاً وفعلاً بأن باع أو وهب أو قطع الوصية  
 أو ذبح الشاة والحج إذا لم يكن رجوعاً باراً الوصية بثلاث المال  
 أو ضي لذيها بثلاث ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز الوصية بثلاثة لهما  
 وإن أو ضي لآخر بسدس ماله والثالث بينهما الثلث وإن أو ضي  
 لآخرهما بجميع ماله ولا آخر بثلاث ماله ولم تجز فثلثيهما نصفاً  
 ولا يضر ثب الوصية له بأكثر من الثلث إلا في الحياة والسعاية  
 والدرهم الرسالة ونصيب ابنه بطل وبمثل نصيب ابنه صح \*  
 فإن كان له ابنان فله الثلث وبسهم أو جز من ماله فالسنان  
 إلى الوصية \* قال سدس مالي لفلان ثم قال له ثلث مالي له ثلث ماله  
 وإن قال سدس مالي لفلان ثم قال له سدس مالي له السدس \*  
 وإن أو ضي بثلاث دراهمه أو غيره وهلك ثلثاه له ما بقى ولو  
 رقباً أو ثياباً أو دراهم له ثلث ما بقى وبالف وله عين ودين  
 فإن خرج الألف من ثلث العين دفع البه والإفك العيب  
 وكلما خرج شيء من الدين له ثلثه حتى يستوفى الألف وثلثه لزيد وعمرو  
 وهو ميت لزيد كله ولو قال بين زيد وعمرو ولزيد نصفه وثلثه له  
 ولا مال له له ثلث ممتلكه عند موته وثلثه لأقربات أولاده و  
 ثلاث للفقراء والمساكين لمن ثلاثة من خمسة وسهم للفقراء  
 وسهم للمساكين وثلثه لزيد وللمساكين لزيد نصفه ولم نصفه  
 وبماية لرجل وبماية لآخر فقال لآخر أشركك مع ماله تلك كل ماية  
 وبار بماية له وبمايتين لآخر فقال لآخر أشركك مع ماله  
 نصف ماكل منهما وإن قال الوصية لفلان على دين فصدقوا

فانه

فَإِنَّ يَصَدَّقَ إِلَى الثَّلَاثِ فَإِنْ أَوْصَى بِوَصَايَا غَيْرِ الثَّلَاثِ لِأَصْحَابِ  
 الْوَصَايَا وَالثَّلَاثِ لِلْوَرَثَةِ وَقِيلَ لِكُلِّ صِدْقٍ قِيمَةٌ فَمَا شِئْتُمْ وَمَا  
 بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ فَلِلْوَصَايَا وَلَا جُنْحِيَّ وَوَارِثَةٌ لَهُ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ  
 وَيَبْطُلُ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ وَيَسِيَابُ مُتَعَاوِنَةٌ لِثَلَاثَةِ نِصْفِ الْوَصِيَّةِ  
 وَلَمْ يَدْرَأَى وَالْوَارِثُ يَقُولُ لِكُلِّ هَاكَ حَقُّكَ بَطَلْتَ أَنْ تَسْأَلُوا  
 مَا بَقِيَ فَلِذِي الْجَمْدِ ثَلَاثَةٌ وَلِذِي الرَّدِيِّ ثَلَاثَةٌ وَلِذِي التُّوسِطِ  
 ثَلَاثُ كُلِّ وَبَيْتِ عَيْنٍ مِنْ دَارٍ مُشْرِكَةٍ وَقَسْمٌ وَقَعَّ فِي حَظِّهِ هُوَ  
 لِلْمَوْصِي لَهُ وَالْأَمْثِلُ ذَرْعِي وَالْأَقْرَابُ مِثْلَهَا وَيَأْتِي عَيْنٌ مِنْ مَالٍ آخَرَ  
 فَأَجَارَتْ مَالًا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي وَدَفَعَهُ صَحَّ وَلَهُ التَّمَعُّ بَعْدَ  
 الْأَجَانِزِ وَصَحَّ إِذَا رَأَى أَحَدَ الْأَسْبَابِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ بِوَصِيَّةِ أَبِيهِ تَلَّتْ  
 نِصْبِيهِ وَبِأَمَةٍ فَوَلَدٌ تَبْعُدُ مَوْتَهُ وَخَرَجًا مِنْ ثَلَاثَةٍ فَهِيَ لَهُ وَالْأَخِيذُ  
 تَمْنِيهِ وَلَا بِنَةَ الْكَافِرِ أَوْ الرَّقِيقِ فِي مَرْصِيهِ فَاسْأَلُوا عَنْ بَطْلِ كَهْنَةِ طَوَارِ  
 وَالْمَقْعَدِ وَالْفَلَوُجِ وَالْأَشْلِ وَالْمَسْأُولِ أَنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَحْتَفِ  
 الْمَوْتُ فِيهِ مِنْ كُلِّ الْمَالِ وَلَا مِنَ الثَّلَاثِ **بَابُ الْعَيْنِ فِي الرِّضَى**  
 تَحْرِيقٌ فِي مَرْصِيهِ وَحَبَابَةٌ وَهَيْسَةٌ وَصِيَّةٌ وَلَمْ يَسْعَ أَنْ أُجْرَ فَإِنْ  
 حَابَا فَرَقَهُ هِيَ أَحَقُّ وَبِعَكْسِهِ اسْتَوَابًا وَإِنْ أَوْصَى بِأَنْ يُعْتَقَ عِيَهُ  
 بِهَذِهِ الْمِائَةِ عِنْدَ هَذَا مَهَادِرُهُمْ لَمْ تَنْفَعْ خِلَافِ الرَّحْمَةِ وَبَعْنُ عِنْدَ  
 فَاتٍ فَجِيٍّ وَدَفَعُ بَطَلْتَ وَإِنْ قَدَى لَا وَيَسْتَلُّهُ لَزِيدٌ وَتَرَكَ عِنْدَكَ  
 فَادْعَى زَيْدٌ عَتَقَهُ فِي صِحَّتِهِ وَالْوَارِثُ فِي مَرْصِيهِ فَالْقَوْلُ لِلْوَارِثِ وَلَا  
 سَبِيٍّ لَزِيدٍ إِلَّا أَنْ يُعْضَلَ مِنْ ثَلَاثَةِ شَيْءٍ أَوْ يَدْرَهُنَّ عَلَى دَعْوَاهُ وَلَوْ أَدْعَى  
 دَيْنًا وَالْعَبْدُ عِنْدَ فَصْدَقَ فِيهَا الْوَارِثُ سَعَى فِي قِيمَتِهِ وَتَدَفَّقَ إِلَى الْغَرَبِ

وَيُحْفِقُ اللَّهُ تَعَالَى قَدِمَتِ الْفَرَايِضُ وَإِنْ أَخْرَجَهَا كَأَنَّهَا وَالرَّكَوَّةُ وَالْكَهَارُ  
 وَإِنْ تَسَاوَتْ فِي الْقُوَّةِ بَدَأَ بِمَا بَدَأَهُ وَبِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَجْمَعَةٍ وَجَلَّ  
 مِنْ بَدَأَ بِحُجْرَاتِكُمْ وَالْأَقْرَبُ حَيْثُ تَبَلَّغَ وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَدَأَ حَاجَاتٍ فِي  
 الطَّرِيقِ وَأَوْضَى بَانَ يُخْرِجُهُ مِنْ بَدَأَ وَالْحَاجُّ عَنْ غَيْرِهِ مِثْلُهُ \* بَابُ

الْوَصِيَّةِ لِلْأَقْرَبِ وَغَيْرِهِمْ جِهَانَهُ مَلَا صِفُونَ وَأَصْهَارُهُ كُلِّ ذِي رَحْمَةٍ  
 مَحْرَمٍ مِنْ أُمَّرَاتِهِ وَأَخْتَانِهِ زَوْجِ كُلِّ ذَاتِ رَحْمَةٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ وَأَهْلُهُ زَوْجِيَّةٌ  
 وَالْأَهْلُ بَيْتُهُ وَجَنَّتُهُ أَهْلُ بَيْتِ أَبِيهِ وَإِنْ أَوْضَى لِأَقْرَبِيهِ وَلِذِي رَحْمَةٍ  
 أَوْلَى رَحْمَتِهِ وَالْأَقْرَبُ فِي الْأَقْرَبِ قَالُوا قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ ذِي رَحْمَةٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ  
 وَلَا يَدْخُلُ الْوَالِدُ أَوْ الْوَالِدَةُ وَالْوَارِثُ وَتَكُونُ لِلْأَنْثَىينِ فَضَاءً عِدًّا فَإِنَّ كَالَهُ عَمَّا  
 وَخَالَانِ فِي لِعَمَّةٍ وَلِوَعْمٍ وَخَالَانِ لَهُ النِّصْفُ وَلِهَا النِّصْفُ وَلِوَعْمَةٍ  
 وَعَمَّةٍ أَسْتَوِيَانِ وَيُولَدُ فَلَا يَنْ لِلذَكَرِ وَالْأُنْثَى عَلَى السَّوَاءِ وَيُورِثُهُنَّ فَلَا يَنْ

لِلذَكَرِ مِثْلَ حِطِّ الْأَنْثَىينِ \* بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ وَالسُّكْنَى وَالتَّمَرُّقِ  
 وَنَصَحَ الْوَصِيَّةَ بِخِدْمَةِ عِبْدِهِ وَسُكْنَى دَارِهِ مَدَّةً مَعْلُومَةً وَأَبْدًا فَلَا يَنْ  
 خَرَجَ الْعَبْدُ مِنْ ثَلَاثِ سَنٍ أَلَيْسَ يَخْدُمُهُ وَالْأَخْدَمُ الْوَرِثَةُ يَوْمَانِ وَالْمَوْصِي لِيَوْمَانِ  
 وَيَوْمَانِ يَتَعَوَّذُ بِالِيَوْمَانِ وَالْوَصِي فَلْيَوْمَانِ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي بَطَلَتْ وَيَمْرُقُ بِنِسْبَتِهِ  
 فَإِنَّ فِيهِ ثَمَرٌ لَهُ هَذِهِ الثَّمَرُ وَإِنْ زَادَ أَبْدًا لَهُ هَذِهِ وَمَا تَسْتَقْبَلُ  
 كَعَلَّةٍ بِنِسْبَتِهِ وَيَصُوفُ عَمَّهُ وَوَلَدَهَا وَبَنَاتَهَا الْمَوْجُودَ عِنْدَ مَوْتِهِ

قَالَ أَبْدًا أَوْلَى \* بَابُ وَصِيَّةِ الذَّخِيرِ \* ذِي يَجْعَلُ دَارَهُ سَبْعَةً أَوْ بَيْتِيَّةً  
 فِي صِحَّتِهِ وَمَا فِي مِيرَاثٍ وَإِنْ أَوْضَى بِذَلِكَ لِقَوْمٍ مَسْمُومِينَ فَيُورِثُهُمْ  
 وَيُدَارُو كَبَيْسَةَ لِقَوْمٍ غَيْرِ مَسْمُومِينَ صَحَّتْ كَوْصِيَّةٌ حَرَفِيَّةٌ مَسْمُومِينَ بِكُلِّ  
 الْمَسْمُومِ أَوْ ذِي مَوْتٍ \* بَابُ الْوَصِيَّةِ \* أَوْضَى إِلَى رَجُلٍ فَمَقْبَلٌ عِنْدَهُ وَرَدَّ عِنْدَهُ



يَرْتَدُّ وَالْأَلَا وَسَبْعَةٌ رَكَتَهُ كَتَبُوهُ وَإِنْ مَا قَالُوا لَا أَقْبَلُكُمْ فَبَلَّغْ  
 لَنْ لَمْ يَخْرُجْهُ قَاضٍ مُدْفَعٌ لَا أَقْبَلُ وَالْمُؤَدَّبُ وَكَافِرٌ وَفَاسِقٌ يُبَدَّلُ بِغَيْرِهِ  
 وَالْمُعْتَبَرُ وَوَرِثَةُ صِغَارٍ صَحَّ وَالْأَلَا وَمَنْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا ضَمَّ غَيْرُهُ  
 إِلَيْهِ وَبَطَلَ فَعَلُ أَحَدِ الْوَصِيِّينَ فِي غَيْرِ التَّجْهِيزِ وَبِشْرَاءِ الْكُفْرِ وَخَالِصَةِ الصَّغَا  
 وَالْإِتْمَانِ بِالْمِمْ وَرَدُّ وَرَبْعَةٌ عَيْنٌ وَقَضَاءُ دَيْنٍ وَتَسْفِيدٌ وَمِثْلُهُ مَعْتَبَرٌ  
 وَعَتَقَ عَبْدٌ عَيْنًا وَنَحْوُهَا فِي حَقِّ الْمَيْتِ وَوَصِيٌّ الْمَوْصِيَّ فِي التَّرْتِيبِ  
 وَيُصَحُّ قِسْمَتُهُ عَنِ الْوَرِثَةِ مَعَ الْمَوْصِيِّ لَهُ وَلَوْ عَكْسًا فَلَوْ قَاسَمَ الْوَرِثَةَ وَأَخَذَ بِغَيْرِ  
 الْمَوْصِيِّ لَهُ فِضَاعٌ رَجَعَ بِنَتِّهَا مَائِقٌ وَإِنْ أَوْصَى الْمَيْتَ بِمَجْمُوعٍ فَقَاسَمَ الْوَرِثَةَ  
 فَهَلَاكَ مَا فِي يَدَيْهِ أَوْ قَرَعَ إِلَى مَنْ يَخُجُّ عَنْهُ فِضَاعٌ فِي يَدَيْهِ خُجَّ عَنِ الْمَيْتِ بِثَلَاثِ  
 مَائِقٍ صَحَّ قِسْمَةُ الْقَاضِيِّ وَأَخَذَ حِطَّ الْمَوْصِيِّ لَهُ إِنْ غَابَ وَبِيعَ الْوَصِيُّ  
 عَبْدًا مِنَ التَّرَكَّةِ بِعَيْنِهِ الْغَرَاءِ وَمَنْ أَوْصَى أَنْ يَبَاعَ عَبْدًا أَوْصَى بِبَيْعِهِ  
 وَتَصَدَّقَ ثَمَنُهُ إِنْ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ بَعْدَ هَلَاكِ ثَمَنِهِ عِنْدَهُ وَمَنْ جَمَعَ فِي يَدَيْهِ  
 الْمَيْتِ وَفِي مَالِ الطِّفْلِ أَنْ يَبَاعَ عَبْدَهُ وَأَسْتَحَقَّ وَهَلَاكَ الثَّمَنُ بِيَدِهِ وَهُوَ عَلَى  
 الْوَرِثَةِ فِي حَقِّهِ صَحَّ أَحْبَابُهُ بِمَالِهِ لَوْ خَيْرَ لَهُ وَسَبْعَةٌ وَبِشْرَاءُ مِثْلَيْهَا  
 وَسَبْعَةٌ عَلَى الْكَبِيرِ فِي غَيْرِ الْعَقَارِ وَلَا يَنْبَغُ فِي مَالِهِ وَوَصِيُّ الْأَبِ حَقُّ مَالِ الطِّفْلِ  
 مِنَ الْجَدِّ فَإِنَّ لِمَوْصِيِّ الْأَبِ فَالْجَدُّ كَالْأَبِ (فصل في الشهادة)

شَهِدَ الْوَصِيُّانَ أَنَّ الْمَيْتَ أَوْصَى إِلَى زَيْدٍ مَعَهَا الْغَتُّ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ زَيْدٌ  
 وَكَذَا الْإِبْتِئَانُ وَكَذَا الْوَشْهَادُ الْوَارِثُ صَغِيرٌ بِمَالٍ أَوْ كَبِيرٌ بِمَالِ الْمَيْتِ  
 وَلَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ لِرَجُلَيْنِ عَلَى مَيْتٍ بَدَنَيْنِ أَلْفٌ وَشَهِدَ الْآخَرَانِ لِلْأَقْرَبِ  
 بِمِثْلِهِ تَقْبَلُ وَإِنْ كَانَتْ شَهَادَةُ كُلِّ فَرَسَيْنِ بِوَصِيَّةٍ لَوْ لَا (كتاب المغنبي)

هُوَ لَهُ فَرَجٌ وَذَكَرَ فَإِنْ بَالَ مِنَ الذِّكْرِ فَعَلَامٌ وَإِنْ بَالَ مِنَ الْفَرْجِ فَاسْتَحَى

وَإِنْ بَالَ مِنْهَا فَلِحُكْمِ الدَّاسِقِ وَإِنْ أَسْتَوَى فَشَكْلٌ وَلَا عِبْرَةَ بِالْكَثْرَةِ فَإِنْ  
 بَلَغَ وَخَرَجَتْ لَهُ رِيحٌ أَوْ وَصِلَ إِلَى النِّسَاءِ فَرَجُلٌ وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ نَذْيٌ أَوْ لَوْنٌ أَوْ حَا  
 أَوْ حَيْلٌ أَوْ مَكْرٌ وَظَنَهُ فَأَمْرَةٌ وَإِنْ لَمْ تَطْعَمْهُ عَلَامَةٌ أَوْ تَعَارَضَتْ فَشَكْلٌ فَتَقِفُ  
 بَيْنَ صَفِّ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَبِتَعَارُفِهِ أَمَةٌ مُحْتَمَةٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِجْمَالٌ مِنْ بَيْنِ  
 الْمَالِ ثُمَّ تَبَاعٌ وَلَهُ أَقْلُ النَّصِيبِ فَلَوْ مَا أَبَوَهُ وَرَكَ أَيْتَانَهُمَا وَالنَّخْبِيُّ  
 (مَسَائِلُ اشْتِي) \* إِيَاءُ الْأَخْرَسِ وَكِتَابَةُ كَالْبَيْتِ بِجَارِفٍ مُعْتَقِلُ الشَّيْءِ فِي حَيْثُ  
 وَبِكَاجٍ وَطَلَّاقٍ وَسَجٍّ وَشِرَاءٍ وَقَوْلُهُ لَا فِي حَرْفٍ عَنْهُ مَذْبُوحَةٌ وَمِثْلُهُ فَإِنَّ كَاتِبَ  
 الْمَذْبُوحَةِ أَكْثَرُ شَحْرِى وَأَكْلٌ وَالْأَلَا فُ تَوْبٌ بِحَسْرِ رُطْبَةٌ تَوْبٌ طَاهِرٌ بِأَيْسَرِ  
 فَظَهَرَ رُطْبَتُهُ عَلَى تَوْبِ طَاهِرٍ لَكِنْ لَا يَسْبَلُ لَوْ غَضِرَ لَا يَسْتَحْسِرُ \* رَأْسٌ شَاوٍ مُعْتَقِلُ  
 بَدَنِ أَحْرَفٍ وَرَأْسُهُ الدَّمُ فَاتَّخَذَ مِنْهُ مَرْقَةً جَارَ وَالْحَرْقُ كَالْعَسَلِ \* سُلْطَانٌ  
 جَعَلَ الخِرَاجَ لِرَبِّ الْأَرْضِ جَارَ وَإِنْ جَعَلَ العُشْرَ لَا وَلَوْ دَفَعَ لِأَرْضِ الْمُتَكَبِّرِ  
 إِلَى قَوْمٍ لِعَطْوِ الخِرَاجِ جَارَ وَلَوْ نَوَى قَضَاءَ رَمَضَانَ وَمِثْلُهُ يَعْزِينَ اليَوْمِ  
 وَلَوْ عَنَ رَمَضَانَيْنِ كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ صَحَّ وَإِنْ لَمْ يَتَوَّأْ أَوْ لَصَدَّقَ وَأَخْرَجَ  
 صِلَاةً عَلَيْهِ اسْتَلْعَ بِرَأْفٍ غَيْرُهُ كَفَرٌ لَوْ صَدِيقُهُ وَالْأَلَا قَتْلُ بَعْضِ الخَائِجِ عَدُوً  
 فِي تَرْتِيبِ الخَيْرِ تَوَزَنَ مِنْ شِدَّةٍ فَقَالَتْ شَدْمٌ لَمْ يَنْعَقِدْ خَوْشِيَتِنِ رَأْسِي كَرْدَانِي  
 فَقَالَتْ كَرْدَانِي دَمٌ وَقَالَ بَدِيرٌ فَمَنْ يَنْعَقِدُ دَخْرَ خَوْشِيَتِنِ رَأْسِي مَنِ ارْتَزَانِي دَاشْتِي  
 فَقَالَتْ دَاشْتِي لَا يَنْعَقِدُ \* مَنَعَهَا رَوْحًا مِنَ الدَّخُولِ عَلَيْهَا وَهُوَ يَسْكُنُ مَعَهَا فِي بَيْتِهَا  
 نَشُورٌ وَلَوْ سَكَنَ فِي بَيْتِ الغَضْبِ فَامْتَنَعَتْ مِنْهُ لَا قَالَتْ لَا اسْكُنْ مَعِ امْرَأَتِكَ  
 وَأَرِيدُ بَيْتًا عَلَى حِدَةٍ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ \* قَالَتْ وَأَطْلُقُ دَهْهَ فَقَالَ دَادَهُ كَبِيرٌ  
 وَكَرْدَهُ كَبِيرٌ وَأَدَادَهُ بَادٌ وَكَرْدَهُ بَادِيَتُوٌ وَلَوْ قَالَ دَادَهُ اسْتَدَرَ وَكَرْدَهُ اسْتَدَرَ  
 يَقَعُ نَوَى أَوْ لَا وَلَوْ قَالَ دَادَهُ انْكَارٌ وَكَرْدَهُ انْكَارٌ لَا يَقَعُ وَإِنْ نَوَى \*

ما نشأيد فاقامت او محمد عمر لا يقع الابانية حيلة من ان كان اقرار بالثلاث  
 حيلة خوئيش كن لا كابين توار انجشيدم مراجنك باز دار ان طلغها سقط  
 والآلة هل لعبدك يا مالكي ولا مته انا عندك لا يعقق بر من سو كذست  
 اين كار كنكم اقرار باليمين بالله تعالى وان قال بر من سو كذست بطلا لزمه ذلك  
 فان قال قلت ذلك كذبا لا يصدق ولو قال بر سو كذ خانه سته من كار كنكم  
 فبور اقرار باليمين بالطلاق قال للبايع ها پازده فقال للبايع بدهم تكوشن  
 العقار كسنانغ فيه لا يخرج من يدي اليد مال من المملوك عقار في  
 القاضى لا يصح فضاؤه فيه اذا قضى القاضى في حادثة بينه ثم قال جوتن  
 او بدلى غير ذلك او وقعت في تلبيس الشهود او بطلت حكمي ونحو ذلك يعتبر  
 والقضاء ما مضى ان كابد دعوى صحوة وشهادة مستقيمة خبا قوما  
 رجلا عن شئ واقرب وهم برؤيه وتسمعو كلامه وهو لا يراه جازت شهادتهم  
 وان سمعو كلامه ولم يروا لا باع عقارا وبعض اقراره بباطل البيع ثم  
 لا يسمع وهبت مهر هالز ونحوها فانت فطلب ورتها مهرها منه وقالوا  
 كانت الهبة في مرض موتها فقال بل في الصحة فالقول له اقردين او غيره  
 ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت خلف المقر له على ان المقر ما كان كاذبا فيما اقررت  
 وكنت بمبطل فيما تدعي عليه الاقرار ليس بسبب العيبك قال اخرو وكنتك ببيع هذا  
 فسكت صاروكلا وكلا باطلا فها لا يملك من لها وكنتك كذا على اقررت  
 عزرتك فانت وتعي يقول في عزله عزرتك ثم عزرتك ولو قال كلما عزرتك فانت  
 وكما يقول جوتن عن الوكالة المعلقة وعزرتك عن الوكالة المنجزة قبض  
 بدل الصلح شرط ان كان ديناً بدنياً والآلة ادعى رجل على صبي اقراراً فصاح  
 ابو على مال الصبي فان كان للمدعى بينه جازان كما مثل القيمة او غير ذلك

وان لم تكن له بنته او كان غير قادرا على الابنة قال ابنته لى فبرهن او قال الاشهر لى فشهد بقوله  
 للإمام الذى ولاه الخليفة ان يقطع انسا من طريق الحارة ان لم يضر بالمار <sup>در</sup>  
 السلطان ولم يعين سبع ماله فباع ماله صح خوفا بالضر حتى هبت من هال الصبح  
 ان قد على الضر وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال ولو اخلت  
 انسا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا تصح اخذ بئر فى ملكه او الوعة من غير  
 حائض جارية وطلب نحوها لم يجز عليه فان سقط الحائض منه لم يقمن عمر دار  
 زوجته بماله باذرها فى العارة لها والنفقة من علمها ولو انفقه بلا ادائها ولها ان  
 فالعارة لها وهو متطوع ولو اخذ عريفة فزعه انسا من بين لم يقمن \* وفيه مال  
 فقال له سلطان ادفع الى هذا المال ولا تقطع يدك او اضربك خمسة <sup>اشهر</sup> وادفع ثمن  
 وضع مبخرا فى الصحا وليصيده جارا وحش وسمى عليه نجادى البوق والشا ووجد  
 بحر وصاميتا لم يؤكل كره من الثنا والضا والحضبة والعدنة والنبانة والمراد ولديهم  
 المسفوخ والذكور للقاضي ان يقرض مال العائس والطفل والنقطة <sup>صبيحة</sup> صبغته  
 ظاهرة بحيث لو اذ انسا طنه محشونا ولا تقطع جلده ذكره <sup>بشدة</sup> لا يشدد يدك <sup>بشدة</sup>  
 اسلم وقال اهل البصر لا يطبخ الخنا ورفقه سبع سنين <sup>بشدة</sup> والمساك بالفس والادوية  
 والزنجى جائز وحرم شرط الجعل من الجانيان لا من احد الجانبين ولا يصح على غير  
 والملائكة الا بطريق التبغ والاعطاب باسم الثرور والمهر كالاجرة <sup>بشدة</sup> ولا يصح على غير  
 القلايس وذبذب لبس السوداء وارسال ذنب العامة بين كففة لى وسط النظر والشا  
 العالم ان يتقدم على الشيخ الجاهل <sup>بشدة</sup> وكما حفظ القرآن ان يحتم في كل اربعين <sup>بشدة</sup>

كتاب الفرائض \* يبدأ من تركه الميت بغيره ثم دينه  
 ثم وصيته ثم يقسم بين ورثته وهم ذوات اعيان ذوات عقول فلا يرث السنان مع  
 الولد او ولد الابن والجد كالابن ان لم يتخلل في نسبه الا فى ردها الى الثلث

ما يقع وحجبات الأم الأب فحجت الأخت وللأم الثلث ومع الولد أو ولاد ابن أو ابنة  
 من الأخت والأخت لا أولادهم الثلث ومع الأب واحد ولو حجت الثلث للابعد  
 فرض أحدها وللجد وان كثرت الثلث ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها إلى الميت  
 ودان همتين كذا في حجة والبعد محج بالقرابي والكل بالأم وللزوج النصف  
 ومع الولد أو ولد الابن وان سفل الربع وللزوجة الربع ومع الولد أو ولد الابن  
 وان سفل الثمن وللبنات النصف وللأكثر الثلثان وعصبتها الابن وله مثلها  
 حظها وولد الابن كولد غيره وعصبة الابن ومع البنات لا ترق الذوات  
 الباقى والذوات الثلث كحجة للثلاثين وحجت بنتين إلا ان يكون معهن  
 أو أسفل منهن ذكر فعصبت من كاحدائيه ومن كانت فوقه ممن لا تكن اسم  
 ويسقط من دونه والأخوات الأم بكتات الصلبي عند عدمه ومن ولا كيتان  
 الابن مع الصليبية وعصبة اخوته وكسبت وبنت الابن وللواحد من ولاد الأم  
 وللأكثر الثلث ذكرهم كأنثاهم وحجت بالابن وابنه وان سفل وبالاب والجد  
 والبنات تحجب ولدا الأم فقط وعصبتها من أحد الكلال الذوات والنامع ذوات  
 والاحق الابن ثم ابنة وان سفل ثم الأب وان علا ثم الأخ لأب وأم ثم الأخ لأب  
 ثم ابن الأخ لأب وأم ثم ابن الأخ لأب ثم الأم ثم أم الأم ثم أم الأب ثم أم  
 ثم المعتق ثم عصبتها على الترتيب والذوات من النصف والنصفان عصبة  
 باخوتهن لا غير ومن نذر لم يعثره حجب به سوا ولد الأم وحجبه بالأخت  
 أو الأختين حجبا الأم من الثلث إلى الثلث مع الأب المحرم بالرق والقبول من الثلث  
 واختلاف الابن والدار والكارورث بالنسب كالمسلم ويرثهما بالنسب من  
 ولو حجب أحداهما فاختار الآخر حجب مورث ولد الزنا والعمامة الأم فقط وفي  
 الرجل حظ ابن واحد ويرث ان خرج أكثر مما لأقوله ولا توارث القرابي والميراث الإلزام

ذكرهم كانوا هم

ترتيب المولى وذوره وهو ترتيب ليس في لحم ولا عصبه ولا يرت مع ذي لحم وعصبه  
 سواء احد وجان لعدم الرتبهما وتبين في العصب والرتبه قريب الذي يكون الاصل  
 وارثا وعند اختلاف جهة القرابة فلقرابة الاب ضعف قرابة الام وان اتفق الاصول  
 فالقسمة على الابدان والاقاعد منهم والوصف من بين اختلاف وهو في نصف وربع  
 وثلث وثلثان وثلث فسدن وخارجها اثنان النصف اربعة وثم اربعة وثم ثمانية وثمانين  
 واربعة وعشرين بالاختلاف وتكون من اربعة قسمة بعون العشر في اربعة عشر او اثنان عشر في اربعة  
 وثمانين او اربعة وعشرين بعون السبعة وعشرين وان انكسر حظ فربى ضرب في العود في الرابضة  
 ان وافق والاقاعد في الرابضة فالمبلغ محقق وان تورد الكسور مماثل ضرب واحد ان ذلك  
 فالاكثر وان توافق فالوفى والاقاعد في العود ثم ما بلغ في السابق المبلغ في جميع الرابع  
 المبلغ في الرابضة وعلها ما اضطرر على ذي الفروض فقدر في تمام الرابض فان كان  
 من رتبة علة واحدة فالمسئلة من رتبة كتمان واحسان والا فمن سهام من اثنان او ثلث  
 وثلاثة او اجمع تلك شيئين اربعة او نصف وشدن خمسة لثلاثان وشدن اربعة او نصف  
 وثلث ولو لم يولد من لا يرث عليه عط فربيه من اقل خارج ثم اقسمة الباقي على من يرث عليه كربع  
 وثلاثين وان لم يستقم فان وافق رتبه كربع وثلث بقا ضرب في رتبه في خرج  
 فرض من لا يرث عليه والاقاضر كل علة رتبه في خرج فرض من لا يرث عليه كربع وثلث  
 مع الثاني لا يرث عليه فاقسم ما بقي من خرج فرض من لا يرث عليه على مسئلة من رتبه كربع وثلث واربع  
 وست حواء لام وان لم يستقم فاضرب سهام من رتبه في خرج فرض من لا يرث عليه كربع وثلث  
 ونسج بنا وسب حل تمام اضرب سهام من لا يرث عليه في مسئلة من رتبه في سهام من رتبه في  
 باقى من خرج فرض من لا يرث عليه وان انكسر البعوض فصحح كما في وان البعوض قبل القسمة  
 مسئلة الميت الاول واعط سهام كل واحد في خرج مسئلة الميت الثاني وانظر في ما في ذلك  
 من التصحح الاول وبين التصحح الثاني احوال فان استقام ما في يد من التصحح الاول على التصحح  
 فلا ضرب وحقا من تصحح الميت الاول وان لم يستقم فان كان بينهما فاضرب فاضرب في تصحح  
 في كل التصحح الاول وان كان بينهما فاضرب في كل التصحح الثاني في التصحح الاول فالمبلغ محقق  
 المستكين واضرب سهام ورثة الميت الاول والتصحح الثاني اوفى وقفة واضرب سهام ورثة  
 الميت الثاني في تصحح الميت الثاني اوفى وقفة وتصحح كل فريق من التصحح فربى ما لكل من اصل المسئلة



This column contains vertical marginal notes in Arabic script, likely providing commentary or additional rules related to the main text's discussion of inheritance and legal matters.



212  
15







LIBRARY  
OF  
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 076525516